المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC
البرلمان - مجلس المستشارين
ⴰⵔⵍⵎⴰⵏ - ⴰⵙⵏⴼⵍⵓ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
CHAMBRE DES CONSEILLERS
مجلس المستشارين

وثائق ومخرجات المنتدى البرلماني الدولي السادس للعدالة الاجتماعية

«الحوار الاجتماعي ورهانات الدولة الاجتماعية»

منشورات مجلس المستشارين

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

الفهرس

تقديم السيد رئيس مجلس المستشارين 07
ملخص تركيبي لأشغال المنتدى 13

كلمات افتتاحية

كلمة السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين 29
كلمة السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة 35
كلمة السيد أحمد رضى شامي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 43
كلمة السيد مصطفى التليلي، رئيس الاتحاد العربي للنقابات 49
كلمة الدكتور سيدي محمد تونيس، رئيس برلمان مجموعة دول غرب إفريقيا 53

إسهامات الشخصيات والمؤسسات الأجنبية

كلمة السيدة رانيا بخازي، مديرة منظمة العمل الدولية بمنطقة المغرب العربي 63
كلمة السيد روبيرتو سانتوس سواريز، الأمين العام للمنظمة الدولية للمشغلين 73
كلمة السيدة شاران بارو، الأمينة العامة للكونفدرالية الدولية للنقابات 79

مرافعات ممثلي أطراف الحوار الاجتماعي

كلمة السيد يونس السكوري، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات 85
كلمة السيد شكيب لعلج، رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب 93
كلمة السيد ميلود معصيد، نيابة عن الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل 97
كلمة السيدة خديجة الزومي، نيابة عن الكاتب العام للاتحاد العام للشغالين بالمغرب 103
كلمة السيد يونس فراشين، نيابة عن السيد الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل 109

إسهامات الخبراء

مداخلة السيد جمال أغماني، وزير سابق وخبير 117
مداخلة السيد رشيد الفيلالي المكناسي، خبير 125
مداخلة السيد العربي الجعيدي، مركز السياسات للجنوب الجديد 131
مداخلة السيد كمال الهشومي، خبير لدى وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات 139

الملاحق

البيان الختامي لأشغال المنتدى 147
الأرضية التأطيرية للمنتدى 153
برنامج المنتدى 157

تقديم السيد رئيس مجلس المستشارين

لقد دأب مجلس المستشارين، منذ شهر فبراير 2016 على تنظيم المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية، وذلك تخليدا لليوم العالمي للعدالة الاجتماعية الذي يصادف يوم 20 فبراير، كما أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والستون بتاريخ 26 نونبر 2007.

ويندرج تنظيم هذا المنتدى البرلماني الدولي، الذي يحظى بالرعاية الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في إطار تفعيل الأدوار المنوطة بالبرلمانات الوطنية في مجال العدالة الاجتماعية، كما أقرها الاتحاد البرلماني الدولي في العديد من قراراته، ومن بينها، على وجه التحديد، قرار الدورة 119 للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة بجنيف بتاريخ 15 أكتوبر 2008، المتعلق ب«**احتواء الأزمة المالية العالمية و أثرها الاقتصادي في البلدان النامية وفي طريق النمو: دور البرلمانات**».

وتؤكد مختلف هذه القرارات أن للبرلمانات الوطنية دورا أساسيا في تدعيم مختلف الجهود الوطنية والدولية في مجالات «**القضاء على الفقر وتعزيز العمالة الكاملة والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين وتحقيق الرفاه الاجتماعي والعدالة الاجتماعية للجميع**»، وهي المجالات التي وردت كأولويات في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عدد 10/62 بتاريخ 26 نونبر 2007، الذي أقر إعلان الاحتفال سنويا بيوم 20 فبراير بوصفه اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، اعتبارا من الدورة 63 للجمعية العامة.

وتتكامل هذه الأولويات، تمام التكامل، مع الأهداف التي حددها إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، المتمثلة في « **تحقيق العمالة الكاملة**» و«**ضمان استدامة المجتمعات المتفتحة والاقتصاد العالمي**» و«**تحقيق التلاحم الاجتماعي**» و«**محاربة الفقر وحالات عدم المساواة المتزايدة**». كما أن الأهداف السبعة عشر المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المعتمدة بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1.70 بتاريخ 25 سبتمبر 2015 تحت عنوان «**تحويل عالمنا**»، والتي تم الإعلان عن انطلاق العمل بها في فاتح يناير 2016، ترتبط كلها بمفهوم العدالة الاجتماعية.

وعلى مستوى **المنظومة المعيارية الوطنية**، يتضمن الدستور مبادئ والتزامات إيجابية، وكذا أهداف ذات قيمة دستورية تندرج جميعها في غاية تحقيق العدالة الاجتماعية. ذلك أن تصدير الدستور، يكرس اختيار المملكة الذي لا رجعة فيه في «**إرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم في نطاق التلازم بين الحقوق والواجبات**»، كما يحظر كافة أشكال التمييز.

على صعيد آخر، ينص الفصل 6 من الدستور على الالتزام الإيجابي للسلطات العمومية ب«**توفير الظروف التي تمكن من تعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنات والمواطنين والمساواة بينهم ومشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية**»، فيما يحدد الفصل 31 من الدستور نطاق ومجال الالتزامات الإيجابية للدولة والمؤسسات العمومية والجماعات في تعبئة الوسائل الضرورية لضمان التمتع الفعلي للمواطنات والمواطنين على قدم المساواة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية.

وفي نفس السياق، نص الدستور على التزامات إيجابية تتعلق **بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لفئات عمرية ومجتمعية**، تحقيقا للطابع الإدماجي للعدالة الاجتماعية. ويمكن التذكير في هذا الصدد، بمقتضيات

الفصل 32 فيما يتعلق **بالأطفال**، والفصل 33 فيما يتعلق **بالشباب**، والفصل 34 بخصوص الالتزام الإيجابي للسلطات العمومية **بمعالجة الأوضاع الهشة لفئات من النساء والأمهات والأطفال والأشخاص المسنين وضمان المشاركة الفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع**.

وتتطابق هذه الموجهات مع **الرؤية الملكية السديدة** لمختلف قضايا العدالة الاجتماعية، كما وردت في عدد من الخطب والرسائل السامية، كما هو الشأن بالنسبة لتأكيد صاحب الجلالة نصره الله، ضمن الرسالة الملكية السامية الموجهة للمنتدى البرلماني الدولي الأول للعدالة الاجتماعية بتاريخ 19 فبراير 2016، على «**إن المكاسب المحققة بفضل المبادرات الوطنية الرائدة التي أطلقناها، والمقتضيات الدستورية الجديدة، وكذا انخراطنا الفعال في المنظومة الأممية للعدالة الاجتماعية، هي ما يؤهلنا اليوم، بعد نضج تجربتنا الوطنية، لننطلق في مسار بناء تشاركي لنموذج مغربي للعدالة الاجتماعية، ويمكننا من رفع كل التحديات التي تواجهنا من قبيل تعزيز أسس التضامن الاجتماعي، الفئوي، المجالي، البيئي، وجعل النمو الاقتصادي في خدمة العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، وضمان التقائية السياسات العمومية القطاعية والترابية، الموجهة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، وكذا السياسات المندمجة الموجهة نحو فئات خاصة كالأطفال والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، وتقوية المكتسبات الوطنية في مجال الحوار الاجتماعي، مع استثمار الفرص الدستورية الجديدة في مجال الديمقراطية التشاركية**».

هكذا، وفي سياق مواصلة تنظيم المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية، الذي أضحى تقليدا سنويا يحظى بالرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وتكريسا لانخراطه المتواصل في مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، فقد نظم مجلس المستشارين بشراكة مع

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يوم الإثنين 21 فبراير 2022، فعاليات المنتدى البرلماني الدولي السادس للعدالة الاجتماعية، تحت شعار «الحوار الاجتماعي ورهانات الدولة الاجتماعية»، وذلك بمشاركة منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للنقابات والاتحاد العربي للنقابات والمنظمة العالمية لأرباب العمل، إلى جانب الفاعلين المؤسساتيين على الصعيد الوطني، من حكومة وبرلمان ومركزيات نقابية وتنظيمات مهنية.

وقد انعقد هذا المنتدى وفق مقاربة منهجية استحضرت ثلاثة تحديات ذات الصلة: تمثل **أولها** في استثمار نجاحات وكذا إخفاقات المنظومة الحالية للحوار الاجتماعي من أجل الانتقال إلى منظومة جديدة تتكامل فيها الأدوار بين مختلف آليات الحوار الاجتماعي الوطنية، والقطاعية، والترابية، وعلى مستوى الوحدات الإنتاجية؛ وتمثل **ثانيها** في تقوية القدرة الاستباقية لآليات الوساطة عبر الحوار الاجتماعي في سياق متسم ببروز أنماط جديدة من علاقات العمل، وقضايا جديدة تتجاوز نزاعات العمل الكلاسيكية، وتقوي الطلب المجتمعي بخصوص الولوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستويين الوطني والترابي، لاسيما في فترات الأزمات؛ فيما تمثل **ثالثها** في توسيع نطاق الحوار الاجتماعي ليشمل قضايا جديدة، تنبثق عن الالتزامات الدستورية والاتفاقية للمغرب، من قبيل المساواة الفعلية ومكافحة التمييز بين الجنسين في مجال العمل، والقضاء على تشغيل الأطفال، وضمان شروط العمل اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة، وتأهيل الاقتصاد غير المنظم، والقضاء على الفقر، في أفق تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام.

وترصيدا للإسهامات القيمة للمتدخلين في هذا المنتدى والمخرجات التي توجت أشغاله، نضعها كاملة بين يدي العموم في شكل كتيب، رغبة منا في تحقيق ثلاث غايات مترابطة:

- **أولا**، تذكير مكونات مجلس المستشارين بضرورة استثمارها في مختلف مجالات العمل البرلماني سواء على مستوى التشريع أو الرقابة أو تقييم السياسات العمومية؛
- **ثانيا**، تقاسم رصيد الأشغال مع المؤسسات والباحثين والمهتمين بالشأن البرلماني ودعوتهم إلى إخضاع التجربة للمواكبة النقدية البناءة؛
- **وثالثا**، تعميم الفائدة وحفظ الذاكرة المؤسساتية لمجلس المستشارين.

رئيس مجلس المستشارين، **النعم ميارة**

الملخص التركيبي لأشغال المنتدى

احتضن مجلس المستشارين يوم الإثنين 21 فبراير 2022 أشغال المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية، في دورته السادسة تحت شعار «**الحوار الاجتماعي ورهانات الدولة الاجتماعية**». وقد شهدت هذه الدورة حضورا نوعيا ملحوظا من لدن جميع الأطراف المهتمة بأهمية الحوار الاجتماعي ودوره في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة بشكل عام، وفي المجتمع المغربي بشكل خاص.

وتميزت الدورة على الخصوص بالكلمات الافتتاحية التي ألقاها كل من رئيس الحكومة ورئيس مجلس المستشارين ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وكذا بالكلمة الشرفية لرئيس برلمان مجموعة دول غرب إفريقيا، وهي الكلمات التي ثمنت في مجملها مبادرة مجلس المستشارين وشركائه، وأكدت على دقة ووجاهة اختيار الحوار الاجتماعي في علاقته بالدولة الاجتماعية كموضوع للدراسة والتفكير في إطار هذه الدورة السادسة للمنتدى. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على استمرار اهتمام مجلس المستشارين وتفاعله الايجابي مع التوجيهات السامية الواردة في الرسالة الملكية الموجهة للمنتدى البرلماني الثاني للعدالة الاجتماعية.

هذا، وقد انكب المشاركون والمشاركات على الموضوع من ثلاثة منطلقات متباينة، ولكنها مترابطة، تتقاطع فيما بينها من حيث التركيز على إبراز أوجه العلاقة المتينة والتأثير المتبادل بين الحوار الاجتماعي وصيرورة بناء صرح الدولة الاجتماعية. وهكذا، انعقدت الجلسة الأولى تحت رئاسة السيد أحمد اخشيشن، نائب رئيس مجلس المستشارين، و تناولت بالدراسة والتحليل **مكانة الحوار**

الاجتماعي في الأجندة المؤسساتية الدولية والوطنية، فيما أدار أشغال الجلسة الثانية السيد محمد حوراني، عضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وسعت ل **استكشاف دور الحوار الاجتماعي في الحد من التأثيرات السلبية للأزمات على الإنتاجية وسوق الشغل**، وأخيرا انكبت الجلسة الثالثة، تحت رئاسة السيد عبد الإله حفظي، عضو مكتب مجلس المستشارين، على **إبراز آفاق الانتقال إلى جيل جديد من الحوار الاجتماعي في سياق تعزيز بناء الدولة الاجتماعية.**

والجدير بالذكر أن المداخلات والأفكار والآراء التي قدمت في إطار الجلسات الثلاثة من قبل الفعاليات السياسية والمسؤولين الحكوميين والإداريين والفرقاء الاجتماعيين والخبراء، والمناقشات المستفيضة التي تخللت هذه الجلسات، جرت في جو من الصراحة والموضوعية والمسؤولية، وكانت عبارة عن حوار مفتوح فيما بين كل الحساسيات المشاركة في المنتدى التي عبرت بكل حرية وقناعة وديمقراطية عن وجهات نظرها في الموضوع المطروح على بساط الدراسة والتفكير. فيما يلي استعراض لأهم الأفكار والمواقف والتحليلات التي جاءت على لسان المتدخلين فيما يخص المسألة المركزية التي تناولها المنتدى، وهي **مدى مساهمة الحوار الاجتماعي في وضع لبنات الدولة الاجتماعية.**

أولا: أهم النقاط الواردة في تدخلات الجلسة الافتتاحية

تميزت الجلسة الافتتاحية بإعلان رئيس الحكومة المغربية عن استئناف الحوار الاجتماعي داعيا أطراف الحوار الأخرى: النقابات وأرباب العمل إلى اجتماع عمل أول انعقد يوم الخميس الموالي 24 فبراير 2022. وتبعا لهذا الإعلان، يكون المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية، في دورته السادسة، قد حقق أولى أهدافه المتمثل في انطلاق جولة جديدة من المفاوضات بين أطراف الحوار الاجتماعي في ظرفية دقيقة جدا.

- **كلمة السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين**

عبر السيد رئيس مجلس المستشارين، في كلمته الافتتاحية للمنتدى، عن

اعتزاز مجلس المستشارين في الاضطلاع بدوره الاقتراحي والتحفيزي لأطراف الحوار الاجتماعي وللمساعدة على إعطاء دفعة قوية للجهود المبذولة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها بلادنا. كما أكد يقينه بأن العلاقات بين أطراف الحوار ليس قدرها «الصراع والتضاد» وأن الحديث اليوم عن الدولة الاجتماعية هو إقرار ضمني بضرورة تدخل السلطات العمومية في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وعدم تركها «لإرادة المتعاقدين ولقانون السوق». وطرح رئيس المجلس على المنتدى جملة من تساؤلات مركزية تخص مكانة ودور الدولة وطبيعة الحوار الاجتماعي والآليات الضرورية لتحقيق الدولة الاجتماعية، ملخصا ذلك في التساؤل المحوري التالي «هل نحن مستعدون لتحقيق نقلة جديدة في مسار الدولة وهويتها الاقتصادية والاجتماعية». وقد أجاب عن هذه التساؤلات باستعراض الجوانب المشرقة والمساعدة على ربح رهان الدولة الاجتماعية التي تعد بمثابة مرجعيات أساسية. وتتمثل هذه المرجعيات في مركزية المسألة الاجتماعية في الوثيقة الدستورية والتوجيهات والأوراش الملكية المتتالية التي تصب كلها في تقوية الجبهة الاجتماعية، وتوفر إرادة سياسية مشتركة يجسدها التعاون القائم بين المؤسسات التي تحذوها جميعا الرغبة في «العمل على استكمال المشروع الديمقراطي الحداثي الذي يجعل الإنسان (المغربي) في قلبي التنمية والديمقراطية».

- **كلمة السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة**

علاوة على دعوة الأطراف المعنية إلى عقد أولى جلسات الحوار الاجتماعي في نفس الأسبوع الذي افتتح فيه المنتدى أشغاله، جاء في كلمة رئيس الحكومة على الخصوص أن الحوار الاجتماعي يجسد الديمقراطية التشاركية التي تعد «إحدى الركائز المتينة التي يقوم عليها النظام الدستوري للمملكة»، مذكرا بالرؤية الملكية الشمولية للحوار الاجتماعي التي تضمنها الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 19 لعيد العرش المجيد. كما أكد على أن المناخ السياسي الجديد الذي تشهده

البلاد سيمكن «لا محالة من تجاوز حالة سوء الفهم التي عاش عليها الحوار الاجتماعي مؤخرا وسيهيئ الأرضية الملائمة لجيل جديد من الحوار المسؤول والتوافقات البناءة بين مختلف الأطراف المعنية» مشددا على أن تحقيق هذا المسعى رهين بتوفر «إرادة جماعية تضع المصلحة العليا للوطن فوق كل اعتبار»، مختتما كلمته بالتأكيد على أن «الحكومة تجعل أولى أولوياتها تكريس الدولة الاجتماعية بمفهومها الواقعي حيث تلعب الدولة الناظمة دور الضامن للتوازن بين مختلف الفاعلين».

- **كلمة السيد أحمد رضى شامي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي**

ذكر المتدخل في مستهل عرضه على أن الحوار بمفهومه الواسع يشكل «قيمة أساسية في منظومة اشتغال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وفي تركيبته التعددية» مما يؤهله ليكون قوة اقتراحية من خلال ابداء الرأي حول الخيارات التنموية الكبرى للبلاد، وعلى رأسها السياسات والاصلاحات ذات الصبغة الاجتماعية. كما ذكر بمجموعة الآراء الاستشارية المرتبطة بالحقل الاجتماعي التي أدلى المجلس برأيه فيها ومنها على الخصوص أنظمة التقاعد ونزاعات وحوادث الشغل والتنظيم النقابي للأجراء. وفي معرض تقييمه لحصيلة الحوار الاجتماعي، قال رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنه بالرغم من المكتسبات المتحققة، فإن الحصيلة تظل دون مستوى التطلعات «ولا تواكب متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ولا التحديات التي تفرضها تحولات الاقتصاد العالمي». وبعد أن أسهب في ذكر الملاحظات التي سجلها المجلس بشأن خصائص ومميزات الحوار الاجتماعي، وكذا التوصيات الصادرة عن المجلس بهذا الخصوص، ختم تدخله بالإشارة إلى أن المجلس « بصدد التفكير في كيفيات تفعيل دوره «كمسهل» من خلال «بلورة مبادرات واقتراح أساليب وممارسات للتشاور والتعاون بين جميع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين».

ثانيا: أهم النقاط الواردة في تدخلات الشخصيات الأجنبية المشاركة في المنتدى

نستعرض في هذا المحور أهم الأفكار والملاحظات والاقتراحات الواردة في تدخلات مجموع الشخصيات الأجنبية التي شاركت إما حضوريا أو عن بعد في أشغال المنتدى السادس للعدالة الاجتماعية.

- **الكلمة الشرفية للدكتور سيدي محمد تونس، رئيس برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا**

بعد التنويه بالتجربة المغربية التي جعلت من تحقيق العدالة الاجتماعية أفقا لإدراك التنمية الشاملة، أشار المتدخل للمميزات والخصائص الإيجابية للحوار الاجتماعي ومنها على الخصوص الاستشارة وتقاسم المعلومات وتحرير الطاقات. واعتبر أن تجربة دول غرب إفريقيا في هذا الصدد غنية للغاية وأنها تبين أن نجاح الحوار الاجتماعي واستمراره متوقف على نجاح الجهود في تطوير شروط العمل وتحسين مناخ العلاقات الاجتماعية، وهذا يقتضي تقريب الحوار الاجتماعي من البيئات المحلية والمجالات الترابية التي تختلف امكاناتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية من منطقة لأخرى.

- **الكلمة الشرفية للسيد مصطفى التليلي، الأمين العام للاتحاد العربي للنقابات**

أشار الأمين العام للاتحاد العربي للنقابات إلى أن وعي الحركة النقابية ضروري للسير قدما بالحوار الاجتماعي، وأن نجاح الحوار رهين بقوة تنظيم أطراف الحوار. كما شدد على أن ظهور أشكال جديدة للعمل والشغل يقتضي صدور تشريعات مواكبة وملائمة، مختتما قوله بأن الاتحاد العربي يتوفر على برامج تدريبية موجهة خصيصا لتطوير مؤهلات النقابات، وأن الاتحاد بصدد إعداد ميثاق جنوب متوسطي لتطوير الحوار الاجتماعي في المنطقة العربية، مشيدا بالتجربة المغربية في هذا المجال التي تشكل على حد قوله نموذجا يحتذى به.

● **كلمة السيدة رانية بخازي، مديرة منظمة العمل الدولية بمنطقة المغرب العربي**

ركزت المتدخلة في كلمتها على مسألة «بناء الثقة» بين أطراف الحوار الاجتماعي معتبرة أنها تعد بمثابة حجر الزاوية في نجاح المفاوضات، كما شددت على أن جائحة كورونا أدت إلى تراجع فرص الشغل في العديد من دول العالم، وأن ذلك يقتضي من المؤسسات المنتخبة على الصعيد الوطني - البرلمانات- القيام بدور مركزي في دعم الحوار الاجتماعي مشيدة بما يقوم به مجلس المستشارين في المملكة المغربية في هذا الصدد.

● **كلمة السيد روبيرتو سانتوس سواريز، الأمين العام للمنظمة الدولية للمشغلين**

تمحورت مساهمة المتدخل في فكرة أساسية ألا وهي الدور الأساسي الذي يقوم به القطاع الخاص في تنمية الحوار الاجتماعي ونجاحه معتبرا أن الجيل الجديد من المشغلين الشباب لديهم مقاربة ايجابية للحوار الاجتماعي، مقارنة بالأجيال السابقة.

● **كلمة السيدة شاران بارو، الأمينة العامة للكونفدرالية الدولية للنقابات**

أشارت المتدخلة في كلمتها إلى أن تحقيق التنمية الشاملة والدامجة رهين بإشراك النقابات مع التركيز بموازاة ذلك على الفئات العاملة في القطاعات الهشة وغير المهيكلة التي يعمل في إطارها أكثر من 40% من اليد العاملة والشغيلة. كما جددت النداء لإحداث صندوق عالمي لحماية المستخدمين في القطاعات الهشة وفي الاقتصاديات غير المنظمة.

ثالثا: أهم النقاط الواردة في تدخلات ممثلي أطراف الحوار الاجتماعي المشاركة في المنتدى

● **تدخل السيد يونس السكوري، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات**

أشار المسؤول الحكومي إلى أهمية الحوار الاجتماعي في ابتكار الحلول للقضايا المستعصية والتوافق بشأنها بين مختلف الفاعلين المعنيين، مستدلا في ذلك

بما تجسده التقارير التي أصدرتها منظمة العمل الدولية حول أهمية الحوار الاجتماعي في تدبير الأزمات ومعالجة القضايا الراهنة التي فرضتها العولمة والتحولات التكنولوجية على سوق العمل ومواضيع أخرى كالمساواة والهجرة...

كما أوضح أن المغرب راكم تجربة غنية في مجال الحوار الاجتماعي، وهي تجربة تستمد مرجعيتها من الاختيارات الكبرى التي أرسى قواعدها جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. وتتمثل في التوجه نحو تعزيز الصرح الديمقراطي، بإعمال مفهوم حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها كونيا، وفي إعمال قواعد حكامة جديدة عند وضع وتنفيذ الاستراتيجيات التنموية والإصلاحات الكبرى عبر إشراك مختلف الفاعلين، وترسيخ قواعد العدالة والإنصاف، وضمان الحقوق الأساسية للأجراء وتكريس ثقافة المساواة.

كما اعتبر بأن الحوار الاجتماعي لا يمكن أن يستقيم إلا بوجود حياة نقابية حقيقية، وهذا ما جسدته كل دساتير المملكة المغربية التي أكدت أهمية العمل النقابي، ودور المنظمات النقابية في تأطير وتمثيل العمال، باعتبارها جزءا أساسيا من المنظومة الديمقراطية للمغرب.

● تدخل السيد كمال الهشومي، ممثل وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

اعتبر المتدخل أن الرهانات المتعلقة بالحوار الاجتماعي في ظل التحديات العالمية المطروحة، تستدعي إرساء حوار «عبر وطني» خصوصا إذا ما استحضرنا إشكالية إقرار وتطبيق الاتفاقات الاجتماعية «عبر الوطنية» من قبل الشركات المتعددة الجنسيات ومدى ملاءمتها مع التشريعات الوطنية.

من جهة أخرى، أشار المتدخل إلى أن مضامين الحوار يجب أن تعكس الأفق الذي ننظر إليه، فالتوافقات والتعاقدات التي يمكن أن تنتج عن الحوار الاجتماعي، يجب أن تكون حول مواضيع وقضايا ورهانات مجتمعية، لكسب رهان تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية من قبيل الاستراتيجيات والمخططات

الاقتصادية وسبل إحداث فرص الشغل والحفاظ على رصيد الشغل المتوفر وحمايته ومحاربة كل أشكال التمييز والهشاشة وتقوية مناعة الاقتصاد الوطني وتدبير الأزمات والعدالة الاجتماعية والمجالية. كما اعتبر أن استشراف الآفاق أيضا، يطرح مسألة المدخل التشريعي سواء من خلال اعتماد قوانين جديدة مواكبة للتطورات الحاصلة أو عبر إجراء تعديلات على القوانين القائمة، وذلك بعد تقييم سريان تنفيذها وما تبين من ثغرات وصعوبات في تطبيقها.

● **تدخل السيد شكيب لعلج، رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب**

استهل رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب مداخلته بالإشارة إلى التحديات التي تواجه الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمتمثلة في ضمان التماسك الاجتماعي، مشيدا بهذا الخصوص بالورش الملكي الطموح الرامي إلى تعميم التغطية الاجتماعية، وتحيين المنظومة القانونية الوطنية المتعلقة بتشريع الشغل، كما ذكر بالتوصيات التي سبق أن عبر عنها الاتحاد العام لمقاولات المغرب والمتعلقة بالتعجيل بتحيين مدونة الشغل، وكذا اعتماد مرونة مسؤولة في التشغيل، بالإضافة إلى استكمال المصادقة على مشروع القانون التنظيمي للإضراب فضلا عن العمل على إدماج الاقتصاد غير الهيكل.

● **تدخل السيد ميلود معصيد، نيابة عن الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل**

اعتبر ممثل الاتحاد المغربي للشغل أن مأسسة منظومة حقيقية للحوار الاجتماعي أصبحت أمرا مفروضا نظريا وواقعيا. وأشار أن من الدروس المستخلصة من هذه التجربة هو أن إشراك الحركة النقابية لم يعد يقتصر فقط على التدبير البَعْدِي لنزاعات الشغل، أو القضايا الآنية المستعجلة، بل أصبح يفرض مقاربة جديدة تعتبر الحركة النقابية شريكا أساسيا في كل القضايا الكبرى المصيرية، وتبني الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية التي تراعي مصالح ومكتسبات الطبقة العاملة وعموم المواطنين، مشددا على أن آلية الحوار الاجتماعي، تعد ركنا أساسيا ومؤسسا للديمقراطية الاجتماعية، التي تشكل بدورها الأرضية الصلبة لأي مشروع تنموي مستدام، ومدخلا لتحقيق العدالة الاجتماعية. كما

أبرز أن نجاعة الحوار الاجتماعي إنما تُقَاس بما ينتجه من آثار ملموسة على مستوى النماء وعيش المواطنين، وما ينتج عنه من حلول للمشاكل الاجتماعية المطروحة، ويحققه من إنصاف وعدالة اجتماعية.

● **تدخل السيدة خديجة الزومي، نيابة عن الكاتب العام للاتحاد العام للشغالين بالمغرب**

بعد أن أشارت المتدخلة إلى التراكمات الايجابية المتمثلة على الخصوص في جعل المسألة الاجتماعية في قلب السياسات العمومية، دعت الحكومة إلى العمل على المحافظة على هذه المكتسبات، بله دعمها وتطويرها من خلال تفعيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية الذي دعا له جلالة الملك. كما شددت المتدخلة على أن الديمقراطية الرقمية تتطلب سرعة أكبر في تنفيذ السياسات العمومية وبلورتها على أرض الواقع. ثم انتقلت لتعداد شروط بناء الدولة الاجتماعية التي ذكرت من بينها ضمان المساواة ما بين الجنسين في سوق الشغل والاسراع باستكمال تنزيل المقتضيات الدستورية ذات الصلة بالمناصفة، وفي مقدمتها تفعيل هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، مختتمة قولها بالتأكيد على أن اعتماد قانون إطار يتعلق بمأسسة الحوار الاجتماعي ينبغي أن يحظى بالأولوية.

● **تدخل السيد يوسف فراشين، نيابة عن الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل**

في مستهل كلمته، أشار المتدخل إلى أن الدولة الاجتماعية تقتضي شروطا مؤسسة ومرتكزات أساسية، أولها البناء الديمقراطي الحقيقي بما يعنيه من ربط للمسؤولية بالمحاسبة وفصل للسلط واحترام للحقوق والحريات. ثانيا إحداث قطيعة مع كل أشكال الفساد والريع والامتيازات، ثالثا ضرورة مراجعة جذرية للأنظمة الخالقة للتفاوتات الاجتماعية والمجالية وأساسا (نظام التعليم، النظام الصحي، النظام الضريبي، وكل آليات التوزيع وإعادة التوزيع) ورابعا توفير العمل اللائق لكافة بنات وأبناء الوطن. كما أضاف أن الدولة الاجتماعية لا تعني الدولة الضابطة régulateur، بل هي الدولة القوية اجتماعيا عبر الخدمات العمومية والاستثمار في القطاعات الاجتماعية والضامنة للأمن الاجتماعي والغذائي والطاقي وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكافة مواطنيها.

● **تقديم السيدة نجاة السيمو للرأي الاستشاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي**

ذكرت المتدخلة بأن الرأي الاستشاري المذكور يندرج في إطار إحالة ذاتية وأن عنوانه «**نحو جيل جديد من الحوار الاجتماعي في المغرب**»، وأنه تضمن، علاوة على تحليل مسهب لمنظومة الحوار الاجتماعي بالمملكة، من حيث الحصيلة في بعديها المتعلقين بالمكاسب ونقاط القوة من جهة، وبمواطن الضعف من جهة أخرى، تقديم لبعض التجارب الدولية والممارسات الفضلى في هذا الميدان.

أما فيما يتعلق بالتوصيات في حد ذاتها، ذكرت المتدخلة أن عددها 19 توصية تم تصنيفها في 3 محاور هي : توصيات تتعلق بمأسسة منظومات متكاملة للحوار الاجتماعي (8 توصيات)، وتعزيز الحوار الاجتماعي باعتباره أداة للديمقراطية التشاركية (5 توصيات)، والنهوض بثقافة الحوار الاجتماعي (6 توصيات).

رابعا : أهم النقاط الواردة في تدخلات الخبراء المشاركين في المنتدى

● **تدخل الخبير السيد جمال أغماني**

عنون المتدخل كلمته «**في الحد من التأثيرات السلبية للأزمات على الإنتاجية وسوق الشغل دروس من تجربتنا الوطنية – نحو المأسسة والاستدامة**»، حيث أشار إلى أهمية الحوار الاجتماعي، باعتباره أداة لتصحيح الاختلالات الاجتماعية المترتبة عن اقتصاد السوق، وخلق التوازن المطلوب لإرساء العدالة الاجتماعية، مبرزا أن الممارسة المغربية في مجال الحوار الاجتماعي راكمت تجارب ايجابية وأفضت إلى نتائج لا يستهان بها تمثلت في إبرام العديد من الاتفاقات الاجتماعية التي ساهمت في تحقيق الاستقرار الاجتماعي ومواجهة وتخطي عدد من الأزمات والتحديات خاصا بالذكر سنوات 2006- 2008 - 2011. وفي المقابل أسهب المتدخل في إبراز مكامن الضعف في التجربة المغربية والمتمثلة على الخصوص في عدم تفعيل بنود بعض الاتفاقات الاجتماعية المبرمة بين الأطراف.

وفي ختام مداخلته، قدم المتدخل بعض التوصيات للنهوض بالحوار الاجتماعي، من بينها على الخصوص: تأسيس هيأة وطنية للحوار الاجتماعي، وتنظيم مؤتمر سنوي حول الحوار الاجتماعي لإطلاق مختلف النقاشات بين الأطراف المعنية بطريقة منسقة، و إرساء منتديات جهوية للتشاور والحوار بهدف تعزيز لامركزية الحوار الاجتماعي.

● **تدخل الخبير السيد رشيد الفيلالي المكناسي**

استهل المتدخل كلمته المعنونة ب « **الاستلهام من معايير العمل الدولية لتطوير الممارسات الجيدة في مجال الحوار الاجتماعي**» بطرح تساؤل يتعلق بالدروس التي يتعين استخلاصها من التطورات العالمية لاستلهام ممارسات فضلى من أجل الارتقاء بالحوار الاجتماعي الوطني. وشدد على أن هذا التوجه يقتضي تبني مفهوما ديناميكيا للحوار الاجتماعي، واستخلاص العبرة من تطور معايير العمل الدولية التي انتقلت من حماية الأجراء إلى توفير العمل اللائق للجميع، مع إدراج ثقافة حقوق الإنسان ومواكبة مستجدات العولمة، واستشراف مستقبل العمل بالمزاوجة بين الارتقاء بحقوق العمال وتوفير احتياجات وحقوق جميع الناس. وأشار إلى أن ذلك يستلزم انفتاح الفرقاء الاجتماعيين على مكونات المجتمع المدني والتوجه نحو جعل الحوار الاجتماعي و الحوار المدني وجهان متكاملان للديمقراطية التشاركية. وقد خلص المتدخل في الأخير إلى القول إن مأسسة الحوار الاجتماعي لا تستقيم بالهندسة المعيارية فقط، بقدر ما تتطلب مقدرة الأطراف و ثقتهم في التعاقدات و التفاوض بحسن نية، و بالتالي فهي انعكاس لجودة العلاقات الجماعية ولجدية السياسات العمومية.

● **تدخل الخبير السيد العربي الجعيدي**

عنون الخبير مداخلته ب «**الحاجة الملحة الى نموذج جديد للحوار الاجتماعي لمواجهة التحولات الاقتصادية والاجتماعية**» وتمحورت هذه المداخلة بالأساس حول مفهوم «سوق الشغل» من خلال مقاربة ثلاثية الأبعاد تتمثل في: تشخيص محركات اشتغال هذا السوق، والتطرق لآليات تدبيره، قبل البحث في شروط عصرنة الحوار الاجتماعي.

وهكذا، فيما يتعلق بالتشخيص، لاحظ الخبير أن سوق الشغل في المغرب يتسم بضعف تواجد المرأة، وذلك بالرغم من ظهور إرهاصات لتحولات مهمة للغاية تطال هيكلة الاقتصاد الوطني، كما يتسم أيضا باستمرار معاناة القطاعات الصناعية التقليدية، مثل قطاع الصناعات الغذائية، وتأثرها بالتحولات الجارية، وتزايد أهمية الاقتصاد غير المهيكل أو غير الرسمي في ظل الاستعداد لمواجهة عالم ما بعد الأزمة الصحية. أما بالنسبة للبعد المتعلق بآليات تدبير سوق الشغل بالمغرب، قال الخبير بأن العديد من الشروط غير معمول بها. وأخيرا بالنسبة للبعد الخاص بشروط عصرنة الحوار الاجتماعي، فقد أشار إلى الضرورة الملحة لتوضيح مسؤولية الحكومة في تنظيم سوق الشغل وفرض تنفيذ الضوابط القانونية وغيرها التي تحكمه؛ كما أشار في المقابل إلى أهمية تعزيز الحكامة داخل المنظومة النقابية وتطوير نظام المعلومات ليواكب التحولات التي يشهدها سوق الشغل، ليخلص في الأخير إلى طرح اقتراحين يتعلق بضرورة العمل مستقبلا على ترسيخ استقلالية مفتشية العمل وتحديث المنظومة القضائية الاجتماعية، من جهة، ومن جهة أخرى أهمية اقتناع أطراف الحوار الاجتماعي وقبولهم بفكرة الانتقال إلى نمط جديد للحوار الاجتماعي يتمثل في الحوار الثلاثي + 1 (المجتمع المدني) أي الانتقال من حوار اجتماعي إلى حوار مجتمعي.

ملخص للنقاش العام الذي أعقب المداخلات:

في أعقاب المداخلات التي شملت، علاوة على الجلسة الافتتاحية، ثلاث جلسات أخرى متتالية، فتح باب النقاش العام وتمحورت الأسئلة والردود التي تلتها حول القضايا الرئيسية التالية:

- أهمية وضرورة تعزيز التشريعات الاجتماعية المستبعدة وذلك باتخاذ جميع التدابير القانونية التي تضمن تنفيذ مضامينها وتحيينها وتقييمها؛
- وجوب العمل على تنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بعالم الشغل وتنزيلها على أرض الواقع؛

- الحاجة الملحة لمراجعة وتحيين المنظومة القانونية التي تحكم الانتخابات المهنية والتي تعود في معظمها إلى منتصف القرن الماضي (1957)؛
- تعبير بعض المتدخلين عن تخوفه من عواقب توسيع الحوار الاجتماعي ليشمل هيئات المجتمع المدني، الشيء الذي قد ينتج عنه تشتيت الحوار الاجتماعي وتحويله عن مساره الرئيسي.

كلمات افتتاحية

كلمة افتتاحية للسيد النعم ميارة
رئيس مجلس المستشارين

باسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على مولانا الإمام دام له النصر والتأييد؛

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المحترم،

السادة رؤساء المؤسسات الدستورية المحترمون،

السادة الأمناء والكتاب العامون ورؤساء الأحزاب المحترمون،

السادة الأمناء والكتاب العامون للنقابات المحترمون،

زميلاتي وزملائي البرلمانيون المحترمون،

السيدات والسادة الحضور،

السيدات والسادة،

ينتظم منتدى العدالة الاجتماعية، الذي يُشرف مجلس المستشارين على أعماله، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في دورته السادسة والتي اُختير لأشغالها عنوانا دالا يضم بيد دفتيه آلية ودولة منشودة؛ فالآلية هي «الحوار الاجتماعي» الذي يرمي إلى إرساء سلم اجتماعي، وعلاقات تعاقدية تعاونية مبنية على الحوار بين مختلف المتدخلين، إنه يرسي بديلا لعلاقة اعتقد البعض، تنظيرا وممارسة، أن قَدَرها هو الصراع والتضاد. في حين يهدف مشروع الدولة المنشودة إلى البحث عن أفضل السبل لمقاومة التحديات الاجتماعية المطروحة، عبر استدعاء نموذج «الدولة

الاجتماعية»، المتحملة لواجب المساعدة والعون للفئات المعوزة، وحماية المواطنين من انزلاقات اقتصاد السوق، والمُرسية «لشبكة التأمين الاجتماعي»، بمداخل التقاعد والشيخوخة والتأمين ضد الحوادث والتعويض عن العطالة؛

إن هذا يجرنا، بداية، للإقرار، بأننا بصدد معادلة صعبة، فمن جهة، هناك قَبول بأن العلاقات الشغلية والتفكير بخصوصها ومآلها، لم يعد للدولة فيها دخل، فالدولة التي نُظر إليها باعتبارها دولة أقل، دولة حد أدنى، دولة حارسة، تترك كل ما هو اجتماعي واقتصادي لإرادة المتعاقدين ولقانون السوق ولِيدِه الخفية الباحثة عن التوزان، كما قال الليبراليون ذات يوم، ومن جهة أخرى، نَستدعي الدولة، تلك الدولة التي حررناها في الماضي من التزاماتها الاجتماعية والاقتصادية، نُصرة لمذاهب اقتصادية، أو اعتناقا لتوجهات تُعلي من قيم الحرية والليبرالية، أو فقط تنفيذا لوصايا مؤسسات مالية أصبحت تحتكر القرار الاقتصادي العالمي ومصيره، نطالبها اليوم، باسم التماسك الاجتماعي، وتعميم عوائد النمو وتوزيعها بشكل عادل، والتأمين الاجتماعي...إلى العودة من جديد من بوابة «الدولة الاجتماعية»؛

لقد مر العالم خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة، من أزمات اقتصادية متلاحقة أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية، وعرت على هشاشة الاقتصاديات الصاعدة، وعلى ضعف آليات التضامن الدولي، زيادة على تداعيات جائحة كوفيد، التي عرت على ضعف البنيات الصحية والاجتماعية، وعلى صعوبة تحمل الاقتصادات الوطنية، لا سيما الصاعدة منها، لهزات من القبيل ذاته، كما كشفت أيضا على أنانية واحتكارية بعض المؤسسات الدولية، التي تعاطت مع أزمة إنسانية غير مسبوقة من منطلق الربح ولا شيء غيره؛

السيدات والسادة

إن الأسباب، المشار إليها سلفا، تجعلنا اليوم، في حاجة إلى أطروحات ومقاربات جديدة للتعاطي مع المعضلة الاجتماعية، ولتسمحوا لي بأن أطرح أسئلة تبدو لي منطلقا للتفكير:

فهل لازال بإمكان الدولة أن تعلب دورا في معادلة الاقتصادي والاجتماعي، وإذا كان الجواب بالإيجاب، فإن السؤال المقلق يبقى كيف؟ إن الدول تتجه نحو التحلل من «ثقافة المرفق العام»، وتُبقي في أسمى تدخلاتها، فقط، على أدوات للتوجيه، كما أن مركزها المشكل لجوهرها، ينقل كل اختصاصاته إلى فاعلين ترابيين جدد مدعوون لملء فراغات غياب الدولة، بثقافة تدبيرية أقرب إلى منطق القطاع الخاص؟

هل الحوار الاجتماعي، سيُبقي على خطاطة فيها طلب من جانب، وأجوبة من جانب آخر؟ إن مسلسلات الحوار الاجتماعي السابقة كان يحضرها الفاعلون الاجتماعيون للتفاوض مع المشغلين بشأن قضايا عديدة، لكن اليوم ظهرت ملامح حوار اجتماعي جديد، فانتقلنا من موضوع حقوق الشغيلة إلى موضوع ضمان الشغل نفسه، وهذا ما جعل الفاعلين الاقتصاديين ومطالبهم تسمو، في ظل أزمة كورونا وما بعدها، على مطالب الشغيلة؟

هل الإشكال أعمق مما تقدم، ويسائل نموذجنا الاقتصادي والاجتماعي المتبنى، خياراته، إكراهاته، والبدائل الممكنة له، وفي قلب ذلك كله أسئلة الدولة، ودورها، مواردها، وعلاقتها بباقي الفاعلين؟ وبالنتيجة، هل نحن مستعدين لتحقيق نقلة جديدة في مسار الدولة، وهويتها الاقتصادية والاجتماعية؟

إذا كان غاية «الدولة الاجتماعية»، هي محاربة ومكافحة كل تمظهرات اللامساواة واللاعدالة، بعقد اجتماعي جديد، يؤمن بالاستفادة العادلة من نسب النمو المحققة، فإن ذلك يتطلب كُلفة، وسياقا مواتيا للإعمال، وترتيبا للأولويات من داخل السجل الاجتماعي نفسه؟

هذه الأسئلة بمضمونها، وبسياق طرحها لا يعني البتة أن «المعادلة الاجتماعية» ليست انشغالا وطنيا، أو أن طموح إرساء الدولة الاجتماعية ليس رهانا للسياسات العمومية المتبعة، أو أنه ليس أفقا منشودا لها، واسمحوا لي أن أتوقف عند مقدمات تبدو لي أساسية في لقائنا هذا:

أولها- يكمن في الوثيقة الدستورية، التي أوْلت الجانب الاجتماعي مكانة خاصة، فتضمنت قائمة غنية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأدخلت إلى ثقافتنا الدستورية غايات وأفكار «العدالة الاجتماعية» ومقومات العيش الكريم (ديباجة الدستور)، وقيم التضامن، كما جعل الدستور برنامج الدولة الاجتماعية محددا في العديد من فصوله.

ثانيها- هي مرجعية الخطابات الملكية السامية، والتي يظهر فيها «الانشغال الاجتماعي» بشكل قار، ويكفي، للاستدلال على ذلك، استحضار العناوين الآتية: «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية» (الخطاب الملكي في 18 مايو 2005)، و«تحقيق العدالة الاجتماعية هي أساس التماسك الاجتماعي» (الخطاب الملكي لعيد العرش في 30 يوليو 2013)، دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لإعداد «النموذج التنموي لأقاليمنا الجنوبية» (6 نوفمبر 2012)، و«تقرير حول الرأس المال اللامادي» (خطاب العرش ليوليو 2014) وبدعوة جلالة الملك إلى «اعتماد نموذج تنموي جديد» (الخطاب الملكي لـ 13 أكتوبر 2017)؛

ثالثها- هي التوفر على الإطار المؤسساتي للاشتغال، وعلى وجود إرادة سياسية مشتركة متقاسمة، تجعل مقومات الدولة الاجتماعية، أولوية الأولويات... إن مؤسسات حماية الحقوق والحريات والنهوض بها، والهيئات الاستشارية، وتركيبة مجلسنا، والمرجعية الدستورية للحقوق، وبرنامج العمل الذي تقدمه، تشكل، في تكاملها وترابطها، فضاءات مناسبة للحوار، ولبلورة الأفكار، وتقارب القناعات، والتقائية السياسات؛

رابعها- يكمن في الالتزامات التي حملها البرنامج الحكومي، الذي احتلت فيه انشغالات: تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة، وتعزيز التماسك الاجتماعي والمجالي، حيزا مركزيا.

السيدات والسادة،

إننا إذا لا ننطلق من صفحة بيضاء (Table rase)، أو ندشن لبدايات النقاش في الموضوع، بل إننا من منطلق الاختصاصات الدستورية لمجلسنا، ومن دوره في مواكبة النقاشات العمومية، يضع إشكال «الحوار الاجتماعي والدولة الاجتماعية»

أمام نظر تداول جماعي، نأمل أن تشكل مخرجاته، وطريقة استثمارها، أرضية عمل للجميع، وعلى الخصوص بالنسبة لمجلسنا؛

إن الانشغال بالهواجس الاجتماعية، لا يعني تغييبا لأفقها السياسي ومنطلقها الحقوقي، إن المسألة الاجتماعية تحضر في نقاشاتنا كما سياساتنا، وهي تستحضر تراكمات بلادنا في مجالات الديمقراطية والتحديث، وتطور الحقوق والحريات، كما أن قواعد الحكامة الرشيدة والمسؤولية المقترنة بالمحاسبة تبقى أهم ضوابط لإعمالها، وبالتالي إن «الاجتماعي» ليس مجالا لرهانات ربح شرعية سياسوية، أو شعارا للاستهلاك، أو ورقة تُشهر لحسابات ضيقة، بل هو مجال للعمل لاستكمال حلقات المشروع الديمقراطي الحداثي الذي يجعل الإنسان في قلبي التنمية والديمقراطية، وواجهة لاستعادة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لمكانتها، وهي التي حُجبت ولعقود من دائرة الاهتمام بفعل جاذبية الحقوق المدنية والسياسية؛

كما أن «الحوار الاجتماعي»، في سياق الدولة الاجتماعية، ليس لحظة تابعة أو قوسا زمنيا يفتح ويغلق خلالها، بل هو انشغال دائم للسياسات العمومية في لحظات صياغتها وإعمالها وتقييمها؛ فالحوار الاجتماعي لم يعد محدودا ولا مقتصرا على الوضعية المادية للأجراء، وعلى ظروف عملهم، ولا معنيا فقط بتوفير فضاء لتدبير اختلافات أطراف العلاقات الشغيلة، بل هو جزء من سياسة اقتصادية مندمجة؛ فالحوار الاجتماعي معني بحماية فرص الشغل، ومعني بالتشغيل المنتج، ومعني برهان المقاولة المواطنة، ومعني بسياسة ضريبة فاعلة ومحفزة، ومعني بإصلاح تشريعي وقانوني وتنظيمي يواكب التطورات الجديدة لمتطلبات سوق الشغل، لهذا فإن طريقة ممارستنا ومأسستنا للحوار الاجتماعي، والتي شهدت تطورات عديدة وتجربة خيارات متنوعة، في حاجة إلى إبداع صيغ جديدة لممارستها، وفهما مغايرا لوظيفة الحوار وأجندته...

السيدات والسادة،

لا يسعني في الختام، إلا أن أعبر باسمكم عن عظيم امتناننا لما يوليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله من عناية خاصة لهذا المنتدى، كما أشكركم على الانخراط المعبر عنه من قبل كافة المشاركين، لإنجاح هذه المحطة من منتدى العدالة الاجتماعية، الذي قطعنا وعدا على الحرص على انتظامية انعقاده، وعلى تتبع مخرجاته، وعلى توفير كل السبل لمساهمة الجميع وبفاعلية في حواراته ومناقشاته.

أتمنى لأشغالنا كامل التوفيق والنجاح،
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة السيد عزيز أخنوش
رئيس الحكومة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

السيدات والسادة الوزراء والبرلمانيون،

السيدات والسادة ضيوف المنتدى كل باسمه وصفته

إنه لمن دواعي الاعتزاز أن أشارككم افتتاح الدورة السادسة للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية، وبدون شك فإن اختياركم موضوعا لهذه الدورة تحت عنوان «**الحوار الاجتماعي ورهانات الدولة الاجتماعية**»، يجسد مدى الوعي الكبير بأهمية الموضوع وراهنتيه الوطنية الملحة، لما ينطوي عليه من تحديات كبرى ورهانات ذات طابع استراتيجي، تتطلب معالجتها الاستثمار في التوافقات الكبرى والحوار الاجتماعي البناء والمستدام.

فالحوار الاجتماعي في ظل دستور 2011، لم يعد ممارسة فضلى أو عرفا أخلاقيا جاري به العمل، أو حتى التزاما دوليا ألزم به المغرب نفسه عن طواعية وقناعة، بل أصبح تجسيدا للديمقراطية التشاركية كإحدى الركائز المتينة التي يقوم عليها النظام الدستوري للمملكة (الفصل 1)، الذي يشدد أيضا على ضرورة إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها (الفصل 13 من الدستور)، وهو ما يجعل من الحوار الاجتماعي لبنة أساسية في ترسيخ البناء الديمقراطي، وإنعاش التنمية الاقتصادية، وتوطيد الاستقرار الاجتماعي وتوفير المناخ الملائم لجلب الاستثمار وتطوير الإنتاج الوطني وتمكين المقاولات من مواجهة التحديات الاقتصادية والظروف القاهرة خصوصا تلك التي أصبحت تفرضها الأوبئة والفيروسات.

وهنا لا بد أن نستحضر في منتداكم البرلماني تلك الرؤية الشمولية لجلالة الملك حفظه الله للحوار الاجتماعي، وهي الرؤية المتبصرة التي تضمنها خطاب الذكرى 19 لعيد العرش المجيد، الذي دعا فيه جلالته في منطوقه السامي إلى «الإسراع بإنجاح الحوار الاجتماعي، حيث ندعو مختلف الفرقاء الاجتماعيين، إلى استحضار المصلحة العليا، والتحلي بروح المسؤولية والتوافق، قصد بلورة ميثاق اجتماعي متوازن ومستدام، بما يضمن تنافسية المقاولة، ويدعم القدرة الشرائية للطبقة الشغيلة، بالقطاعين العام والخاص. وهنا أقول للحكومة بأن الحوار الاجتماعي واجب ولابد منه، وينبغي اعتماده بشكل غير منقطع. وعليها أن تجتمع بالنقابات، وتتواصل معها بانتظام، بغض النظر عن ما يمكن أن يفرزه هذا الحوار من نتائج». (انتهى كلام صاحب الجلالة).

إن ما تضمنته الفقرة السابقة من الخطاب الملكي السامي من قيم سامية ومضامين غنية ومقترحات ثرية، قادرة أن تكون خارطة طريق شاملة للمرحلة المقبلة، قوامها حوار اجتماعي قائم على مبادئ الاستدامة والمسؤولية والتوافق والثقة، واستحضار المصلحة العليا، من أجل بلورة ميثاق اجتماعي متوازن ومستدام.

حضرات السيدات والسادة،

إنّ المناخ السياسي الجديد الذي تشهده بلادنا بفعل الدينامية التنموية المتسارعة التي يقودها جلالة الملك، ومخرجات المسار الانتخابي الطويل والمتعدد الأصناف الذي شمل (انتخابات مجلس النواب، مجلس المستشارين، مجالس الجماعات الترابية، مجالس الغرف المهنية، والهيئات نقابية في القطاع العام والخاص)، وما نجم عن ذلك المسار الانتخابي الديمقراطي والشفاف من تجديد جوهري لمختلف المؤسسات المنتخبة، سيساهم لا محالة في تجاوز حالة سوء الفهم التي عاش على إيقاعها الحوار الاجتماعي مؤخرا، وسيهيئ دون شك الأرضية الملائمة لجيل جديد من الحوار المسؤول والتوافقات البناءة بين مختلف الأطراف المعنية، بعد دراسة دقيقة وشاملة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

وبدون شك فإن السياق السياسي الذي نعيشه يضع الحوار الاجتماعي في وضع مناسب، ليكون أفضل الآليات ولعلها الآلية الوحيدة لمعالجة مختلف القضايا الاجتماعية التي تجابهنا، لاسيما في هذا الظرف الاستثنائي الذي تفرضه تداعيات فيروس كورونا وشح التساقطات، وبلورة الخيارات الاجتماعية التي تتماشى مع الأولويات الوطنية. لكن، لا يمكن لهذا المسعى أن يتحقق وتعود عائداته الاجتماعية على المغاربة دون أن تكون هناك إرادة جماعية تضع المصلحة العليا للوطن فوق كل اعتبار وهياكل فعالة وناجعة ومستدامة لتأطير هذا الحوار الاجتماعي بعيدا عن الصراعات المصطنعة التي أهدرت على المغاربة الكثير من الوقت والجهد كان من الممكن ان تستثمر في المجال التنموي وتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد قطع المغرب أشواطا مهمة للسعي نحو وضع اللبنات الأساسية لنموذجه الإصلاحي والتنموي، وحرص دوما على بناء تعاقدات اجتماعية بمرجعيات واضحة تهدف إلى تحسين الحكامة المسؤولة والتنمية الاقتصادية والديمقراطية الإجتماعية.

في هذا المنحى، شكلت الرؤية الملكية المتبصرة على الدوام بوصلة لقيادة التوجهات الاستراتيجية للمملكة، لاسيما ما يتعلق منها بتحقيق التلازم بين الديمقراطية الحقة في أبعادها المتعددة وتعزيز منسوب التنمية البشرية والمستدامة، فضلا عن توفير المناخ السليم لكسب رهان تحديث الاقتصاد والرفع من تنافسيته، في مقابل تعبئة الانخراط الجماعي في مجهود التنمية والتوزيع العادل لثمارها في إطار الإنصاف الاجتماعي والتضامن الوطني.

إن السياق الوبائي الذي اجتاح العالم في الآونة الاخيرة، وما خلفه من آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية على كل دول العالم، شكل فرصة مواتية لإعادة تحديد موقع «البعد الاجتماعي للتدخلات العمومية» كضامن للتوازنات الوطنية

بفعل الدور الذي يمكن أن يلعبه بخصوص أهداف التنمية البشرية، عبر ضبط الاقتصاد وحماية الفئات الأكثر تضررا، وقيادة الاختيارات والبدائل ذات البعد الإستراتيجي.

إن المسؤلية والأمانة اللتان قلدني بهما جلالة الملك محمد السادس نصره الله، بعد الانتخابات الشفافة والنزيهة التي عرفتها بلادنا، والتي منح من خلالها الشعب المغربي ثقته لأغلبية واضحة المعالم، تم التجاوب معها بأن حرصت شخصيا على تكوين أغلبية متناسقة ومنسجمة، أثمرت حكومة كفاءات بنفس ديمقراطي اجتماعي، جعلت أولى أولوياتها تكريس الدولة الاجتماعية بمفهومها الواقعي، حيث تلعب الدولة المنظمة L'Etat Régulateur دور الضامن للتوازن بين مختلف الفاعلين الوطنيين، باعتبارهم شركاء فعليين في تحقيق التنمية الشاملة في إطار دولة تضمن العيش الكريم لكل المواطنات والمواطنين.

وللحكومة اليوم، قناعة راسخة ستقود عملها لإنتاج بدائل واختيارات ذات نفس اجتماعي متقدم تستجيب لرهانات وتطلعات المواطنين، وتذهب في اتجاه تحسين الفعالية التقنية والمؤسساتية للسياسات وإنعاش حكامتها، كمدخل رئيسي لتحفيز التعافي الاقتصادي الوطني وتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية.

هكذا فإن البرنامج الحكومي للفترة 2026/2021 تضمن حزمة غنية من التدابير التي من شأنها تثبيت الأبعاد الأساسية لمفهوم «الدولة الاجتماعية»، كمقاربة جديدة للتدبير العمومي تجعل المواطن المغربي في قلب السياسات والبرامج ومحركها الأساسي، وتسعى إلى معالجة الفقر والهشاشة وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وترسيخ الكرامة الانسانية.

حضرات السيدات والسادة

لا أحد بإمكانه أن ينكر حجم الصعوبات التي تعيشها المقاولات الوطنية والطبقة الشغيلة بسبب فيروس كوفيد 19 الذي ضرب البشرية جمعاء وشح التساقطات المطرية وارتفاع أسعار المواد الأولية، رغم المبادرات الحكومية

والقرارات العمومية الجريئة التي تم اتخاذها بتوجيهات ملكية سامية للتخفيف من تلك الصعوبات، وهو ما يتطلب منظورا شموليا يضخ الحوار الاجتماعي بنفس جديد، يقوم على التعاون والتشارك والواقعية للوصول إلى أفضل الصيغ لمعالجة فجوة التفاوت الاجتماعي وتقليصها إلى أقصى حد ممكن. فالتغيرات الحاصلة في سوق الشغل عبر عدة دول في العالم وتوتر علاقات العمل وارتفاع نسبة البطالة وغيرها من المعضلات الاجتماعية تعتبر من بين التحديات التي ينبغي مواجهتها مما يستدعي اتخاذ اجراءات لتعزيز الحوار الاجتماعي وعصرنة آلياته ومضامينه.

لقد أخذت حكومتنا على عاتقها رفع تحدي استكمال أركان الدولة الاجتماعية وراء النظرة المتبصرة لجلالة الملك في بناء مغرب أفضل، ومنذ استكمالها لأركانها الدستورية بالتعيين الملكي والتنصيب البرلماني، بادرت إلى اتخاذ العديد من القرارات والمراسيم والقوانين (مراسيم التغطية الصحية والتقاعد لأصحاب المهن الحرة، مراسيم تحسين وضعية أطر التعليم...) لجعل خطاب الدولة الاجتماعية ممارسة على أرض الواقع. **ولأن هاته الحكومة تؤمن بفضيلة الحوار وهي منبثقة عنه، أي أسمى حوار سياسي مجسد في الانتخابات الحرة والشفافة**، فإنها بادرت خلال المائة يوم الأولى من عمرها إلى عقد حوارات قطاعية مع الهيئات النقابية خصوصا في قطاع التربية والتكوين حيث تم الاتفاق على عدد من الإجراءات ذات الصلة بمجموعة من الملفات المطروحة على طاولة الحوار والتي تهم إحداث نظام أساسي محفز وموحد يشمل جميع فئات المنظومة التربوية.

وقد تم الشروع في تسوية مجموعة من الملفات المطلبية ذات الأولوية. وتمت برمجة تدارس الملفات المطلبية الأخرى المطروحة من طرف النقابات الأكثر تمثيلية، والاتفاق على مواصلة الحوار بشأن ملف الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

حضرات السيدات والسادة

وعيا بكل هذه الرهانات، أدعو كرئيس للحكومة المركزيات النقابية والاتحاد العام لمقاولات المغرب، إلى عقد أول جلسة للحوار الاجتماعي يوم الخميس المقبل، للشروع في التفكير الجدي والمسؤول في كيفية مأسسة الحوار الاجتماعي ليكون عقده ملزما ومنتظما، والاتفاق على ميثاق وطني للحوار الاجتماعي يحدد حقوق وواجبات مختلف الفاعلين ويضع قواعد للهياكل ومؤسسات الحوار وينظم أساليب الاشتغال والتعاون بين مختلف الشركاء الاجتماعيين، بالإضافة إلى التداول بشأن الأولويات الاجتماعية التي تحظى باهتمام ممثلي الطبقة الشغيلة على مستوى القطاعين الخاص والعام و كذا ممثلي رجال الأعمال سواء على المدى القريب أو المتوسط او البعيد.

وإذ ادعو بهذه المناسبة الى انطلاق جلسات الحوار الاجتماعي، فإنني على يقين تام بالروح والمرجعية الوطنية الصادقة التي تحكم كل مكونات هذا الحوار، وهي الروح التي تجعل من المصلحة العليا لبلدنا فوق كل اعتبار سيما ونحن امام تحديات متعددة ومتنوعة، لا سبيل لنا جميعا امامها الا التعاضد والتعاون لربح رهاناتها وترسيخ السلم الاجتماعي، وبما يكفل العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية كأهم مقومات الدولة الاجتماعية التي أرسى أسسها جلالة الملك حفظه الله.

ونفس اليقين لدي كذلك في أن الخلفية العامة التي ستؤطر عملنا جميعا هو منطق التعاون والتكامل كل من موقعه، ذلكم ان المصير والواقع واحد، فلنتحد جميعا لمواجهة خصمنا المشترك المتمثل في الوضعية الاجتماعية لمختلف المأجورين والموظفين وكل فئات مجتمعنا عبر ربوع بلدنا. مؤكدا على انفتاح الحكومة الكامل وبعيدا عن أية خلفية جاهزة الا خلفية المصلحة العامة.

لقد أثبتت التجارب الحكومية السابقة أن استكمال أركان الدولة الاجتماعية، لا يمكن أن يتم خارج إرساء قواعد منتظمة ودورية للحوار الاجتماعي، ولكي

يتسنّى لهذا الأخير أن يضطلع بدوره كشكل من أشكال الحوار المبنية على قيمة المقاربة التشاركية كقيمة دستورية، وأن يكون ذا فاعلية في القرارات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية الهامة، لا بد للحكومة وكافة الشركاء الاجتماعيين أن يضعوا أيديهم في أيدي البعض في إطار إحترام الواجبات الدستورية الملقاة على عاتقنا جميعا. حيث نعتزم خلال هذه الولاية الحكومية الإنتقال نحو وضع تصور جديد لمأسسة الحوار الإجتماعي وتوسيعه ليشمل قضايا مستجدة، عبر تعزيز موقع الفاعلين النقابيين الوطنيين في هذا المجال ومدهم بالإمكانات والآليات اللازمة للإشتغال وتعزيز الحق والحرية النقابيين.

إن ما نطمح إليه خلف الحوار الاجتماعي، هو المساهمة في انبثاق ميثاق اجتماعي جديد كما دعا إلى ذلك جلالة الملك، بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين يساهم في استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ويؤدي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية دون إلحاق الضرر بأي طرف، ودون المساس بالواجبات والحقوق المضمونة لكل شريك في الحوار. وسيجد فينا الشركاء كل الدعم المطلوب، لحماية الحقوق الأساسية للعامل من خلال ضمان ظروف عمل اللائقة، والحماية الاجتماعية، والمساعدة على تعميق المشاركة الديمقراطية للأطراف المعنية في الحوار، والحس التشاركي في إيجاد الحلول للقضايا الاقتصادية والاجتماعية الهامة، ومساعدة المقاولات الوطنية على تجاوز صعوبات المقاولة الناتجة عن الظروف القاهرة.

وهنا أتوجه الى الفاعلين في الحوار الاجتماعي للتأكيد أن توجه الحكومة هو توجه صادق ومسؤول من أجل تحمل المسؤولية كاملة في جيل جديد من الحوار الاجتماعي بما يضمن التجاوب مع مطالب هذه المكونات، ولكن في نفس الوقت يراعي الوضعية الصعبة التي يمر منها الاقتصاد الوطني جراء مواصلة التداعيات الوخيمة لفيروس كورونا-19، وللمقدمات الصعبة التي املتها الظروف المناخية الراهنة في المجال الفلاحي.

حضرات السيدات والسادة الحضور

إن النهوض بالحوار الاجتماعي أصبح اليوم تحديا مشتركا أمام الجميع،

فأمامنا ملفات اجتماعية ثقيلة ظلت تراوح مكانها منذ سنوات خصوصا تلك المرتبطة باستكمال تنزيل الوثيقة الدستورية التي تعاقد حولها المغاربة، والتي تحتاج اليوم إلى الكثير من الجرأة والواقعية، وأقصد هنا بالضبط القانون التنظيمي المتعلق بالإضراب، بالإضافة إلى الملفات المتعلقة بتنزيل منظومة الحماية الاجتماعية والسجل الاجتماعي، والتغطية الصحية، والحزمة القانونية المتعلقة بفئات الموظفين في بعض القطاعات، والتدابير التشريعية اللازمة لتطوير منظومة الشغل والاتفاقيات الجماعية..

.. وتظل الاصلاحات المطلوبة بشأن منظومة التقاعد، من أهم الملفات التي تقتضي رؤية وطنية موحدة. فالحكومة ستتحلى بالشجاعة السياسية اللازمة، ولن تذخر جهدا لبلوغ رؤية توافقية، مع مختلف الشركاء الاجتماعيين، كفيلة بإيجاد حلول واقعية، جدية ومستدامة للإشكاليات التي تعاني منها مختلف أنظمة التقاعد، والتي من الممكن أن تتطور في أفق الولاية المقبلة إلى وضعية عجز هيكلي دائم. إن هذه الحكومة لن تقبل على نفسها، مهما بلغت الكلفة السياسية، أن تعمل على توريث هذا الملف مع تعميق أزمته ورفض الحوار البناء بشأنه، كما جرت بذلك العادة خلال كل السنوات الماضية.

إن هذه الملفات الاجتماعية، تتطلب بالإضافة إلى مأسسة الحوار الاجتماعي من حيث تنظيمه وإدارته وتطوير مضامينه وتأمين استمراريته وانتظامه داخل المجال المحلي والقطاعي والترابي، تغليب لغة العقل والمنطق والموضوعية وسيطرة المصلحة العامة على المصالح الخاصة والفئوية، وقبلها وجود النية الصادقة والايمان بالحوار كأسلوب وحيد وأوحد لصناعة الحلول.

فهذه الحكومة شعارها وممارستها مع الجميع مهما اختلفنا مع بعضهم، الحوار ثم الحوار ولاشيء غير الحوار.

كلمة السيد أحمد رضى شامي

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

السيد رئيس الحكومة،
السيد رئيس مجلس النواب،
السيد رئيس مجلس المستشارين،
السيد رئيس برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا،
السيد الأمين العام للاتحاد العربي للنقابات،
السيدات والسادة النواب؛
السيدات والسادة المستشارون؛
السيدات والسادة أعضاء المجلس،
حضرات السيدات والسادة،

يسعدني أن أشارك معكم اليوم في هذه الدورة الجديدة للمنتدى البرلماني الدولي، هذا المنتدى الذي عَوّدنا دائما على تناول قضايا تحظى بالأولوية والاهتمام الوطني والدولي، والذي تنصب أشغالُه اليوم على تحليل ودراسة رهانات الحوار الاجتماعي.

فكما لا يخفى عنكم، لقد اختار المغرب، فضلا عن تقوية مؤسساته التمثيلية والمنتخبة، السير على نهج الديمقراطية التشاركية في مسلسل اتخاذ القرار السياسي والتنموي، بما يقتضيه ذلك من تعزيز لآليات المشاركة والتشاور والتفاوض، ولفضاءات الحوار المدني والاجتماعي باعتبارها مدخلا حاسما لإنجاح الإصلاحات، وإبرام التعاقدات المجتمعية الكبرى، وفي صدارتها تنزيل ورش النموذج التنموي الجديد.

وفي هذا الصدد، كرَّس دستور المملكة مكانة وأدوار المنظمات النقابية والهيئات المهنية للمشغلين في إرساء الديمقراطية التشاركية، وأكد صراحة على ضرورة إشراك الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها.

وهذا، فضلا عن التشديد على مسؤولية السلطات العمومية في تشجيع المفاوضة الجماعية، وفي إبرام اتفاقية الشغل الجماعية، بما يضمن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية لمختلف الفئات والفرقاء.

حضرات السيدات والسادة،

إن الحوار بمعناه الواسع هو قيمة أساسية في منظومة اشتغال المجلس وفي تركيبته التعددية، حيث تشارك النقابات الأكثر تمثيلية إلى جانب المنظمات المهنية، وفعاليات أخرى من المجتمع المدني المنظم، في التداول والنقاش والقوة الاقتراحية وإبداء الرأي حول الاختيارات التنموية الكبرى، والسياسات العامة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتنمية المستدامة.

الحوار الاجتماعي، والحوار المدني، والتعاقدات الكبرى، كلها محاورُ مركزية في مرجعية الميثاق الاجتماعي الجديد الذي أعده المجلس، والمبنية على فعلية الحقوق الفردية والجماعية بمختلف أجيالها.

وهكذا، أدلى المجلس برأيه الاستشاري في العديد من الإصلاحات والقضايا التي تتعلق بالتشريع الاجتماعي ومناخ الشغل، مثل: أنظمة التقاعد، ومدونة التعاضد، ونزاعات الشغل، وحوادث الشغل، والتعويض عن فقدان الشغل، والتنظيم النقابي للأجراء والمشغلين، والصحة والسلامة في أماكن العمل، وغيرِها من المواضيع والمشاريع التي تحظى باهتمام الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين في مسالك الحوار الاجتماعي والتفاوضي.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس في مختلف المواضيع والقضايا التي يتناولها في هذا الإطار، ما فتئ يؤكد على أهمية الحوار الاجتماعي المُهيكَل والمُمَأسَسِ والمُنتظِم والمُوسع، نظرا إلى أثره الإيجابي في تحسين أداء المرفق العام والنسيج المقاولتي، والمساهمة في إرساء وتطوير ممارسات مهنية جيدة، وتعزيز التعاون بين أطراف الشغل، وتحفيز الموارد البشرية، سواء في الأوضاع العادية أو في وقت الأزمات.

حضرات السيدات والسادة،

لقد حقق الحوار الاجتماعي الوطني، عبر الاتفاقات المُبرمة بين مختلف الفرقاء على مدى 25 سنة الماضية، عددا من المكتسبات من أبرزها: تكريس ممارسة الحريات النقابية، وإصدار مدونة الشغل، وتوسيع الاستفادة من الحماية الاجتماعية، والتغطية الصحية، والزيادة في الأجور، وتحسين شروط الترقي في القطاع العام، والزيادة في الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص.

إلا أن هذه الحصيلة، على أهميتها، تظل حسب تقديرات الفرقاء، الأجراء والمشغلين، دون مستوى التطلعات، ولا تواكب متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، ولا التحديات الي تفرضها تحولات الاقتصاد العالمي (التحول الرقمي، العمل عن بعد، المهن العالمية الجديدة...).

وفي هذا الصدد، وبعد الإنصات لمختلف الفاعلين، سجل المجلس عددا من الملاحظات بخصوص الحوار الاجتماعي ببلادنا، من أبرزها:

- **أولا:** يظل الحوار الاجتماعي الوطني الثلاثي غيرَ مُمَأسسِ، ولا ينعقد بوتيرة مُنتظمة، ولا يخضع لمنهجية واضحة وموحدة، ويظل في الغالب مرتهنا بإكراهات الظرفية السياسية والاجتماعية. كما أن بعض الالتزامات لا تعرفُ طريقَها إلى التنفيذ؛
- **ثانيا:** شبهُ غياب للحوار الاجتماعي القطاعي ، سواء في القطاعات العمومية (باستثناء بعض القطاعات) أو في القطاعات الاقتصادية، على المستوى

الوطني، وكذا على المستوى الجهوي والإقليمي؛

- **ثالثا:** تسجيل أن ثقافة الحوار الاجتماعي داخل المقاولة، تظل محدودة وغير مُعمَّمة، رغم تنصيص التشريع المغربي على مجموعة من الآليات المؤسساتية للحوار والتصالح، وتسوية نزاعات الشغل الفردية والجماعية، وتشجيع المفاوضة الجماعية؛
- **رابعا:** تركيز جدول أعمال الحوار الاجتماعي على المفاوضات حول الأجور، والتحديات المرتبطة بمعايير التمثيلية في الحوار، دون أن يتسع لمواضيع أخرى لا تقل أهميةً، من شأنها أن تساهم في استقرار علاقات الشغل، وتحسين ظروف العمل.

انطلاقا من هذا التشخيص التشاركي، يقترح المجلس بعض مسالك التفكير والعمل من أجل إرساء منظومة جديدة للحوار الاجتماعي، وذلك بالتشديد على ما يلي:

- ترجمةُ الإرادة السياسية، التي يتقاسمها الجميع، من خلال إصدار قانون-إطار للحوار الاجتماعي، يحدد المبادئ والقواعد المُلزمة للأطراف المعنية، ويُوضح مسؤولياتها، ويضع آليات الحوار؛

- العمل على إرساء منظومة مغربية- مغربية للحوار الاجتماعي: بكيفية تشاركية، تتجاوب مع واقع المغرب وطموحاته الاقتصادية والاجتماعية، وتنسجم مع الالتزامات الدولية لبلادنا في هذا المجال؛

- العمل على مأسسة منظومة شاملة ومتكاملة: على المستوى الوطني والجهوي والإقليمي، وفي القطاعين العام والخاص، وداخل المقاولة؛

- الحرص على تعزيز تمثيلية الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين: بما يقوي مشروعية الحوار الاجتماعي ويوسع تمثيلية أطرافه، وهو ما يساهم في تكريس قيم المشاركة ومحاربة مظاهر الإقصاء التي قد تُفْرِز أشكالا جديدة من الاحتجاج غير المنظَّم؛

- توسيع جدول أعمال الحوار الاجتماعي: لكي يشمل مواضيع جديدة ومتنوعة (العمل اللائق؛ تأهيل وتكوين وتثمين الرأسمال البشري؛ المساواة بين الجنسين في مجال العمل؛ مواكبة تحولات سوق الشغل والتحولات التكنولوجية؛ تعزيز الحكامة؛ تطوير التنافسية والمردودية؛ إلخ.)؛

- تطوير وتعميم الاتفاقيات الجماعية: لأن الاتفاقيات الجماعية المنصوص عليها دستوريا، تساهم في استقرار علاقات الشغل، وتوفير شروط العمل اللائق، وتحسين إنتاجية وتنافسية القطاع والمقاولة؛

- إسهام الحوار الاجتماعي الموسع في إعداد السياسات والبرامج العمومية: وذلك تفعيلا للمقتضيات الدستورية الرامية إلى إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، ضمن هيئات للتشاور، في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها؛

- لا بد في الأخير من تقوية ودعم قدرات المنظمات النقابية والمهنية، وتعزيز الانتماء النقابي، وتحسين الحكامة الداخلية (فيما يتعلق بعدد من النقط: مثلا بربط الدعم المالي بالمناصفة، وتجديد النخب، وعدد الولايات، وتمثيلية المتقاعدين... إلخ).

حضرات السيدات والسادة،

هذه بعض معالم الجيل الجديد لمنظومة الحوار الاجتماعي، كما يقترحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في اتجاه إبرام التوافقات البَنَّاءة التي تجمع بين الواقعية والطموح، وبين الأداء الاقتصادي والشغل اللائق.

وأود أن أقول بهذه المناسبة: صحيحٌ أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ليس مؤسسة للحوار الاجتماعي بحصر المعنى، أو بمعناه التفاوضي الثلاثي أو الثنائي الأطراف.

لكن قانونَه التنظيمي يمنحُه، فضلا عن اختصاصاته الاستشارية والاقتراحية،

دورا أساسيا في تيسير وتشجيع التشاور والتعاون بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، والمساهمة في بلورة الميثاق الاجتماعي.

ونحن اليوم في المجلس بصدد التفكير في كيفيات تفعيل هذا الدور «كَمُسَهِّل» facilitateur، من خلال بلورة مبادرات واقتراح أساليب وممارسات للتشاور والتعاون بين جميع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، ونعول عليكم في إنجاح هذا الدور الاستشاري الواعد.

فلا يخفى عنكم أن التطور الاقتصادي المستدام لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل مناخ الثقة بين الفرقاء، وفي ظل سلم اجتماعي متين ومتواصل.

في الختام، أجدد لكم الشكر على هذا الحرص لتثمين الشراكة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومجلس المستشارين من خلال هذا الموعد السنوي الهام. كما أُعرب عن تمنياتي الخالصة بنجاح أعمال هذه الدورة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

كلمة السيد مصطفى التليلي

الأمين العام للاتحاد العربي للنقابات

معالي السادة المحترمين،
النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين
عزيز أخنوش، رئيس الحكومة
راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب
أحمد رضا شامي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن جزيل الشكر لمجلس المستشارين بالمملكة المغربية لدعوتي لأكون بينكم اليوم في هذه التظاهرة المميزة التي تخصصونها لمسألة الحوار الاجتماعي ورهانات الدولة الاجتماعية والتي تمنحنا فرصة ثمينة للتداول بخصوص موضوع هام أصبح يمثل إحدى الدعائم الأساسية كلما تعلق الأمر بدور الأطراف الاجتماعية في وضع وتنفيذ ومراقبة السياسات الاجتماعية التي تعتمدها الحكومات الساعية إلى إرساء مقومات الدولة الاجتماعية.

هذه هي المرة الثانية التي أحظى فيها بشرف التحدث أمام مجلس المستشارين الموقر حول طموحنا المشترك في تطوير الحوار الاجتماعي وسأخصص مداخلتي هذه المرة للتحدث عن إشكالية الحوار الاجتماعي في المنطقة العربية بكاملها من خلال إعلامكم بمجهوداتنا كمنظمة نقابية عربية وذلك من خلال التقدم الحاصل في وضع برنامج إقليمي بشراكة مع الاتحاد الأوروبي حول تعزيز الحوار الاجتماعي في جنوب المتوسط، وهو البرنامج الذي دخل مرحلته الثانية خلال السنة الماضية، واصبح يشمل 6 بلدان من جنوب المتوسط ويهدف إلى وضع ميثاق للحوار الاجتماعي يلزم كل الفاعلين الاجتماعيين في البلدان الستة التي

يشملها البرنامج وهي كل من المملكة المغربية، تونس، الجزائر، فلسطين، الأردن ولبنان.

إذ أننا وضعنا لأنفسنا خطة عمل لثلاثة سنوات خلال المرحلة الأولى من البرنامج لتمتد إلى 6 سنوات تتمثل في تنظيم ورشات عمل وندوات وإنجاز دراسات وبحوث نوعية وجديدة بمشاركة منظمات أصحاب العمل والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني في كل البلدان المذكورة سعيا إلى إعداد ميثاق بغرض مواجهة التحديات وتعزيز دور الدولة الاجتماعية من خلال تجديد التزامات الجميع من أجل تطوير وحسن تطبيق التشريعات الداخلية وما نصت عليه المعاهدات الدولية في هذا المجال.

كلنا يدرك الوضع الخطير والاستثنائي الذي يسود في أغلب البلدان العربية وما يترتب عن ذلك من اهتزازات وتحولات كبيرة والتراجع الحاصل في تحقيق الأهداف والتوقعات في ظل أزمات كاسحة على المستوى الدولي وآخرها الأزمة الصحية العالمية وما ترتب عنها من تبعات على قدرات الحكومات في معالجة مختلف آخرها الاقتصادية والاجتماعية.

لقد مررنا خلال السنتين الأخيرتين بأزمة صحية غير مسبوقة أربكت التنظيمات والوسائط الاجتماعية والمجتمعية بسبب التداعيات الاقتصادية للأزمة وارتفاع الدين العام وانهيار قطاعات مختلفة وتعثر أغلبها واتساع رقعة الاقتصاد الموازي وارتفاع معدلات البطالة والفقر... كل ذلك مع ضرورة التفاعل مع مقتضيات الثورة الرقمية.

وقد تسببت هذه الأزمة في تعميق الاختلالات المسجلة في مبادئ العدالة الاجتماعية والحقوق العمالية كما عمقت التباعد المسجل بين احتياجات سوق العمل ومناهج التعليم والتدريب المهني وأنهكت أنظمة الحماية الاجتماعية والصحية.

إن كل هذه التداعيات والتحديات التي تضاعفت بسبب الجائحة تجعلنا اليوم ننتظر من كل الفاعلين الاجتماعيين جهدا استثنائيا في التفاعل مع آثار هذه الأزمة من خلال تشجيع الاستثمار العام والخاص في كافة المجالات وضمان الحرية التجارية العادلة وتشجيع انتاج المعرفة والاستثمار في التنمية البشرية المستدامة والتوزيع المنصف للثروات وتطوير الخدمات العامة وتحسين سياسات التعليم والبحث العلمي وتشجيع تكافئ الفرص والمساواة ومختلف أوجه العمل اللائق للجميع لتحقيق السلم والاستقرار الاجتماعي والعيش الكريم وهي مقومات لا يمكن تحقيقها من دون حوار اجتماعي نشيط وفاعل.

مما يستدعي وضع تشريعات جديدة تأخذ في الاعتبار ضرورة تنظيم الحقوق والواجبات في علاقة مع التزايد السريع لأشكال جديدة من العمل من ذلك العمل عن بعد والعمل المنزلي التي ستصبح مع الأيام ضرورية ولا بد منها.

في هذا السياق، لا شك أن المملكة المغربية تتمتع بكل المؤهلات لرفع هذا التحدي ولتحقيق نجاحات جديدة في مجال التنمية المستدامة وفي إشراك الأطراف الاجتماعية في وضع السياسات التي تمكن من ترسيخ مبادئ وأسس وأهداف الدولة الاجتماعية. إذ أننا نحتاج في المنطقة العربية إلى نموذج يحتذى به قد يفيد بلدان أخرى من نفس المنطقة لخوض تجربتها في مجال مأسسة الحوار الاجتماعي.

وفي الختام، أجدد شكري لكم على هذه الدعوة الكريمة وأتمنى لأعمال المنتدى البرلماني الدولي السادس للعدالة الاجتماعية كل النجاح والتوفيق وللمملكة المغربية مزيد التقدم والازدهار.

كلمة الدكتور سيدي محمد تونيس

رئيس برلمان مجموعة دول غرب إفريقيا

"THE HONORABLE HEAD OF GOVERNMENT
HONORABLE SPEAKER OF THE HOUSE OF COUNCILLORS
HONORABLE SPEAKER OF THE HOUSE OF REPRESENTATIVES
HONORABLE MEMBERS PRESENT
HONORABLE MEMBERS OF THE ECOWAS PARLIAMENT
HEADS OF PARLAMENTARY GROUPS
GENERAL SECRETARY OF ARAB TRADE UNION
LADIES AND GENTLEMEN

Let me begin by expressing my profound gratitude to His Excellency, ENAAM Mayara, Speaker of the House of Councillors of the Kingdom of Morocco, for the honor of inviting me to deliver this address at the opening of the 6th International Parliamentary Forum on Social Justice under the theme: "Social Dialogue and the Stakes of the Social State".

Permit me to state that my delegation, comprising Members of Staff of the ECOWAS Parliament and also honorable members of that parliament, wishes to express to this Forum and to the Kingdom of Morocco its appreciation for the warm hospitality extended to us since our arrival in this beautiful city of Rabat. We use this medium to convey our best wishes for the continued success of the Kingdom of Morocco.

I also extend warm fraternal greetings to His Majesty King Mohamed VI (The Sixth), and through him, thank the People of Morocco, for their commitment to social justice, peace and social liberty. I thank His Majesty for protecting the Moroccan democratic model and strategically integrating the Kingdom of Morocco in global politics. Morocco's fight against illegal migration, terrorism, extremism, and the speedy recovery of the Moroccan economy, despite the unprecedented repercussions of the COVID-19 crisis and the contraction of the global economy, are worthy of commendation, and we hail His Majesty for His Leadership.

We recognize Morocco's policies towards ECOWAS countries as being multidimensional, ranging from foreign direct investments to rapprochement in the geopolitical sectors. We recognize and appreciate the numerous reforms Morocco has undertaken in order to successfully integrate itself into the global economy and Africa in particular, with the aim of diversifying and strengthening its competitive export potential. This is evident from its membership of the African Continental Free Trade Area.

We equally acknowledge the low level of trade with ECOWAS countries, the barriers to free movement of peoples and the weak dynamism of our partnership, all of which could be boosted with the development of appropriate frameworks for enhanced trade cooperation. We are hopeful that sooner rather than later, an equilibrium relationship between the Kingdom of Morocco and ECOWAS will be established, thereby paving the way for strengthened economic, political and investment ties. It remains an incontestable fact that

because of our intertwined relationship, the prosperity, stability and security of one side, has a direct effect on the other. The global dynamics and insurmountable challenges to which our world has been subjected to, necessitates that both sides think out of the box and see the vast potential for prosperity and development that our union can bring. Such alliances, when successfully forged would, no doubt, usher in the beginning of the process of a new regional development trajectory, aimed at giving our continent a sense of peace, dignity and prosperity. We hold the view that if we want a continent that is fair and prosperous; a region in which the uncommon dreams of all will have a fair chance of realization; a region where the weak can become strong; then the leaders of today must rise up to these challenges and work assiduously towards promoting genuine and durable collaboration.

MR. SPEAKER, EXCELLENCIES, DISTINGUISH LADIES AND GENTLEMEN

Today's forum comes as a consequence to the United Nations General Assembly's proclamation, declaring 20thFebruary as World Day of Social Justice. The declaration challenged States to devote the day to promoting national activities in accordance with the objectives and goals of the 1995 World Summit for Social Development related to conquest of poverty, the goal of full employment and the fostering of overarching objectives of development and social integration. As such, it is an exceptional honor to be able to address you as part of this forum that gathers prominent personalities, who

are acquainted with this challenging and profoundly complex topic.

We are fully aware that the global economic pressure has resulted in mass layoffs, substantial growth of the informal economy and greater pressure on businesses, which has in turn resulted in severely deteriorating working conditions and access to basic social protection in countries around the African continent and the world at large. The covid-19 pandemic has also resulted in massive reduction in economic activities, which is impacting greatly on the global manufacturing and service sectors in the form of a global employment downturn. Furthermore, workplace rights, including paid sick leave, healthcare and unemployment benefits, as well as avoiding hazardous work, are among the issues that need urgent attention.

Let me opine that, in an effort to improve the appropriate working conditions, that would lead to the creation of decent and sustainable employment, hence paving the way towards the economic development of the state, we must support regional advocacy and local social dialogue at work. Social dialogue, which can be achieved in the form of collective bargaining, consultation, negotiation, information sharing, as well as joint problem-solving and decision making activities, is invaluable in our endeavors to reduce social tensions in times of crisis, and design policies that bridge the gaps in our individual nations. Encouraging social dialogue would also create a solid foundation for the commitment of employers and workers to joint action with governments in taking strategic measures to overcome crisis and obtain sustainable recovery.

MR. SPEAKER, EXCELLENCIES, DISTINGUISH LADIES AND GENTLEMEN

Permit me to recall that at the regional level, in 2011, the Regional Tripartite Forum of Social dialogue was established by the ECOWAS Commission. The Forum was meant to serve as a platform for consultations, negotiations and information exchanges between representatives of government and its workers, as well as employers' organizations on issues of decent work and employment in the region. This was preceded by the Memorandum of Understanding entered into in June 2005, between the Economic Community of West African States (ECOWAS) and the International Labor Organization (ILO), committing both parties to undertake joint consultations and implement programs to promote decent work as a means towards economic prosperity, peace and stability in the region. In 2016, ILO and ECOWAS also pledged to the design and implementation of a Decent Work Regional Program (DWRP). This aligns with the ECOWAS Vision 2050, which seeks to deliver a community of people fully integrated in a peaceful, prosperous region with strong institutions and respect for fundamental freedoms, working for inclusive and sustainable development.

Currently, all 15 member states of the ECOWAS have ratified the following:

- The Forced Labor Convention;
- The Abolition of Forced Labor Convention, 1957;
- The Discrimination Convention, 1958;

- The Right to Organize and Collective Bargaining Convention, 1949;
- The Equal Remuneration Convention, 1951;
- The Worst Forms of Child Labor Convention, 1999

In addition, 14 countries have ratified the Minimum Age Convention, 1973; and the Freedom of Association and Protection of the Right to Organize Convention, 1948. These are critical and strategic steps that demonstrate our commitment to social dialogue and understanding its stake on the social state.

MR. SPEAKER, EXCELLENCIES, DISTINGUISH LADIES AND GENTLEMEN

Taking into account the cultural, historical, economic and political contexts of the social state, it holds true that social dialogue is an invaluable mechanism for the design of policies to promote national priorities. In order to achieve the Sustainable Development Goal 2030, which places decent work for all at the heart of its policies for sustainable and inclusive growth and development, we believe social dialogue is a critical element that should be used in addressing the challenges that may arise.

I trust that you will dedicate the next few days to reviewing all the reports and studies made on the subject and endeavor to enrich your collective reflection on the challenges and issues related to social dialogue and its stake on the social state. As you do this, it is my fervent aspiration and hope that this forum will lead to the development of a new paradigm which expresses renewed

commitments in addressing social justice issues, in the light of the current political, economic and social changes. I am hopeful that the results of your deliberations would pave the way towards the emergence of a new generation of social dialogue in the African Continent and the World at large.

In closing, I thank His Majesty King Mohamed VI, for his patronage of this forum and it has been a rare honor to have me deliver this special address. I thank you once again, Mr. Speaker, for affording me this special courtesy and privilege.

I wish you well in your deliberations and best wishes to Moroccan- ECOWAS relationship. I thank you."

إسهامات الشخصيات الأجنبية

السيدة رانيا بيخازي

مديرة منظمة العمل الدولية بمنطقة المغرب العربي

Honorable members of the Parliament of Morocco;

Our esteemed counterpart of the Government, and social partners from Morocco, and across the region;

Honorable Parliamentarians from the Arab World, and international delegates to the international Parliamentary Forum;

Ladies and Gentlemen;

Good morning and greetings from the International Labor Organization "**ILO".** Our Director-General "**Guy RYDER**" regrets that he cannot be with you in person, and extends his greetings and good wishes for successful 2022 International Forum.

The "**ILO"** has been asked to share its reflexions with the delegates to the Parliamentary Forum on the subject of "Social Dialogue and the Social State Bets". As many of you know, the International Labour Organization is build around the Principle of Social Dialogue and cooperation between the representatives of the Government and those of employers and workers as actors of real economy, working together on equal footing to develop international standards and other international instruments to promote safe and productive work places. The system is called "Tripartism", which combined with its normative function, makes the "**ILO"** unique

within the United Nation's System. The "**ILO**" which was founded in the after math of World War 1, has been assigned by its founders, the nobles of promoting Social Justice worldwide without which it will main to hope to achieve stability and prosperity.

Allow me to quote what "**ILO**" Constitution says in that regard:"Universal and lasting peace can be achieved only if it is based upon social justice", and our Director-General as emphasized on many occasions that we cannot promote Social Justice unless we secure decent work for all. That is exactly what delegates to the International Labour Conference have emphasized, when adopted the Social Declaration for fair globalization back in June 2008. As the world is trying to recover from the terrible consequences of the Covid-19 pandemic, which have exacerbated many underlining and decent work deficiencies, the critical importance of those values of Social Justice and decent work cannot be overstated.

Just a few months ago, at the second session of 2021, International Labour Conference, delegates from 181 countries representing the Government, workers and employers at the International Labour Conference have adopted unanimously a Global Call to Action for a human-centred COVID-19 recovery that prioritizes the creation of decent jobs for all and addresses the inequalities caused by the crisis.

The Global Call to Action for a human-centred recovery outlines a comprehensive agenda. It commits countries to ensuring that their economic and social recovery from the crisis is "fully inclusive, sustainable and resilient." The instrument includes two sets of

agreed actions. The first covers measures to be taken by national governments and their employer and trade union social partners, to achieve a job-rich recovery that substantially strengthens worker and social protections and supports sustainable enterprises.

A second set of actions covers international cooperation and the role of multilateral institutions, including the ILO, with the aim of increasing the level and coherence of their support for national human-centred pandemic recovery strategies.

And as we are gathering here, and in line with "the Global Call to Action", the "**ILO**" is hosting a high level Global Forum for Human-centred Recovery on 22 to 24th February 2022. This event brings together Heads of States and Government, Heads of International Organizations and Multilateral Development Banks, and employers and workers' Leaders from around the world to propose concrete actions and strengthening the international community's responds to the Covid-19 crisis.

As "**ILO**" Director-General "Guy RYDER" himself said: "Unless we specifically address the inequalities that have deepened during this crisis there is a very real risk that the economic and social consequences will cause long-term scarring". The Call to Action is grounded in the "**ILO**" Centenary Declaration for the Future of Work, adopted at the International Labour Conference in 2019; the Call provides a path for accelerating practical implementation of the Declaration through enhanced policies and investments that support a broad-based, fully-inclusive recovery.

Similarly, as delegates in this year's International Parliamentary Forum, you will be considering a number of key issues relevant to Social Dialogue and the Covid-19 crisis. And to aid with your deliberations, allow me to share a few reflexions based on point of view of the questions raised in the concept note of the forum, in relation to the promotion of Social Justice and Social Dialogue in the Arab World, as well as points relevant to our global audience of delegates in attendance today and connected virtually around the world.

In June 2021, the **ILO**'s Dialogue and Tripartism's unit published research brief untitled "**Social dialogue one year after the outbreak of the Covid-19 pandemic**". This global brief shows that the crisis brought about by the Covid-19, has constituted a "federating theme" for many governments and social partners across the globe, as they were all faced with the vital need of promoting the resilience of national economy, and saving businesses and jobs. "**ILO**" offices worldwide recorded an impressive total of 381 Social Dialogue outcomes, including joint statements, agreements, wage protection measures, social protection, expansion, enterprise development and sustainability measures, and post Covid economic recovery measures. During the Covid-19 Pandemic, a number of countries in the Arab World took steps to strengthening the role of tripartite institutions of Social Dialogue and developing consensuses based responses. In October 2020, Morocco's Economic, Social and Environmental Council released a comprehensive plan for the promotion of a formal employment, which called for the establishment of a single contribution that would cover all contributions and deductions in

terms of retirement, health insurance, taxes and fees from artisans, local merchants, and informal economic unit, as means to encourage formalization. The ministry of Labour and Social Partners in the occupied Palestinian territories negotiated a minimum wage increase in 2020, and subsequently in March 2021, adopted a comprehensive national employment strategy.

Now what else can be done?

Social Dialogue institutions exists in much of the Arab World, but they have not been used to their full potential, as in some other regions, as the means to negotiate significant policy measure in the world of work during the pandemic and beyond the pandemic.

Freedom of Association Convention 1987 and Collective Bargaining Convention 1998, two of **ILO**'s core labour standards are the key precondition for effective Social Dialogue, as such there are opportunities to expand ratification and implementation of these conventions in the region and across the world as a means to strengthening the quality and effectiveness of Social Dialogue processes and institutions.

Trade Unions and Employers Organization in the region and around the world are taking steps to support their members, as well as to become more inclusive and to ensure a voice for young people, women, people with disabilities and actors in the formal economy. More needs to be done to support them, and build the capacity to respond to the new emerging labour market. Governments in the region have a historic opportunity to work together with social partners, to develop policy reforms and relation to employment,

notably youth employment, skills development, social protection, that can contribute to worth sustainable development goals for the region. This should be encouraged and strengthening to become a means of action. Improved Social Dialogue will require greater trust between workers and employers, and between the Social Partners and the Government. Trust is earned over time through negotiating tangible measures that can address the mutual interests of the constituents. Many Governments in the region have publicly indoors the importance of strengthening processes and institutions of Social Dialogue as means toward contributing; toward improve labour market governance and sustainable development outcomes. But yet in the context of Covid-19 crisis, Governments did not consistently include Social Partners in tripartite Covid-19 crisis committees, moreover many tripartite Social Dialogue institutions aimed to address labour employment issues did not meet in regular basis. This is certainly an opportunity to improve action in support of Social dialogue, and there are resources available from the **ILO** offices and technical cooperation projects in the region, to respond to the constituent needs and priorities.

The Covid-19 crisis has also reminded policy-makers of the unsustainability of the Social Contract of labour market governance established in much of the Arab World in the 1960. Other branches of the civil services and public sector industries are clearly insufficient, as engines of job creation, and cannot absorb the millions of young people entering the labour force each year. The size and scope of the informal economy in the region, continues to grow during this global pandemic, as young people, women and elderly look for opportunities escape poverty.

Indeed, there are critical opportunities at the regional levels, at the international levels and at the national levels to reinforce the role of Social Dialogue in supporting Governments, workers and employers' organizations to negotiate and develop sustainable solutions to the challenges confronting all of us in the world of work. Tripartite Social Dialogue is the space for national Governments to gather with representatives of workers and employers' organizations to negotiate reforms to labour laws, to integrate commitments from ratified international labour standards within these laws, and to negotiate improvement to system of social protection, and to ensure protection for all, to strengthen and negotiate national industry policies and other economic measures that can support the advancement of sustainable economic and social development, with full support for the Principles of decent work.

We see workers and employers' organizations at sectoral level in many countries negotiating terms and conditions of employment, as well as addressing skills development programmes, and occupational health and safety measures to protect working people and their families in times of crisis.

At the enterprise level, there are opportunities also, to promote collective bargaining between trade unions and enterprises, to enhance industry relations and contribute to improve productivity and competitiveness of these enterprises.

It is up to the Social Partners to determine the level at which collective bargaining takes a place, but there are certainly opportunities to expand collective bargaining in the region and around the world.

ILO Convention 98 established collective bargaining as a fundamental right, with article 3 calling for procedures and institutional support that are appropriate to national conditions to promote the development of machinery for voluntary negotiation between employers or employers' organization and workers' organization, with a view to the regulation of terms and conditions of employment by means of collective agreements.

Perhaps, finally I can say a few words about the role of parliaments and legislatures in the region and through all the world, and support of Social Dialogue and the Principles of Social Justice.

The United Nations Declaration of Human Rights calls upon all Members States to uphold basic human freedoms: freedom of association, freedom of assembly, freedom of expression, freedom from torture, equality and the right to due process.

Parliament in the region and across the world, are elected to be accountable to the needs and priorities of the citizen, and to serve the public good. The **ILO** tripartite constituents have a central role to play in negotiating the parameters of new laws and policies in relation to the world of work, with these revisions to labour legislation, social protection laws or others. It is the role of executive branch to ensure, that changes in national law relevant to the rights and interests of workers and employers and their organizations, are brought to the appropriate Social Dialogue Forum before that they are introduced in the form of legislation. It is also the role of Parliament to balance national budget and to ensure that programmes to safeguard Social Justice including Social Protection are adequately founded and

supported. And as we have seen recently with the many ratifications of Convention (n°190) on violence and harassment in the world of work, Parliament have also played historic role in the debate and adoption of ILO Convention to ensure a stronger national alignment with the international system of labour standards and underpin Social Justice.

Thank you for your attention and for your time.

كلمة السيد روبيرتو سانتوس سواريز

الأمين العام للمنظمة الدولية للمشغلين

Bonjour,

Mesdames et Messieurs les Ministres ;
Membres du Parlement ;
Mesdames et Messieurs les Distingués Représentantes et Représentants des Institutions du Royaume du Maroc ;
Mesdames et Messieurs les Représentantes et Représentants des Organisations Internationales ;
Distingués participantes et participants ;

C'est un honneur pour moi de prendre la parole à l'occasion de cette sixième édition du Forum Parlementaire Internationale sur la Justice Sociale ayant pour thème « le Rôle du Dialogue Sociale » dans l'agenda institutionnel international et national.

Le tripartisme et le Dialogue Social bipartite sont inscrits dans l'ADN de l'Organisation Internationale, avec beaucoup plus de 250 organismes affiliés dans plus de 130 pays à travers le monde.

La pandémie liée au Covid, dont les effets continuent à se faire sentir à différents degrés à travers le monde, a démontré l'importance d'un dialogue efficace entre Gouvernement, travailleurs et

employeurs. Et c'est autour du processus d'un dialogue sociale productif, qui permettra sans doute de contribuer à résoudre les questions économiques ainsi que sociales importantes et promouvoir la bonne gouvernance, et favoriser la paix et renforcer la stabilité sociale et de stimuler l'économie. C'est exactement de cela dont nous avons besoin aujourd'hui.

Un récent rapport de l'**OIT** indique que 108 pays sur 133, soit 81% de ces pays membres ont eu recours au dialogue social pour répondre à la pandémie, afin d'aboutir à un consensus autour des mesures envisagées pour protéger les travailleurs et les entreprises.

Et tout ceci montre que le dialogue social a été divisé sous plusieurs formes, soit tripartite soit bipartite, ou encore les deux à la fois, dans 7% des pays de l'Afrique.

Le Dialogue Social a été utilisé dans les premiers stades de la réponse à la crise, il a aidé les partenaires sociaux à parvenir à un consensus sur des questions et des mesures ciblées politiques, télétravail et chômage partiel, collaboration avec les autorités sanitaires, protection des travailleurs, continuité des entreprises et particulièrement ces travailleurs les plus touchés par la crise.

Les partenaires sociaux ont une connaissance approfondie réelle des besoins et des réalités des entreprises et des travailleurs ; aussi leur participation active à la prise de décision a conduit à l'adoption des mesures de prévention ciblées et efficaces afin de limiter la propagation du Covid sur les lieux de travail.

Un Dialogue Social de qualité sur la scène internationale et nationale est plus que jamais nécessaire. La Déclaration du centenaire reconnait qu'il y a un élément clé dans la réalisation de la promesse de la productivité. Alors que nous voyons actuellement une partie de la population mondiale se remettre progressivement des effets de la pandémie, d'autres n'en bénéficient pas malheureusement toutefois du même niveau de rétablissement pour faire face à des conditions pires qu'avant la pandémie.

Il faut reconnaitre que nous assistons actuellement à une reprise à deux vitesses, cela représente un véritable frein pour la justice sociale. En plus de la mise en œuvre de différents instruments d'aide sociale et économique, un accès plus équitable pour tous aux vaccins doit être assuré. Les employeurs sont convaincus de ça. Il existe un consensus sur le fait que cela permettra de mieux assurer le redressement économique des zones les plus vulnérables et de sauver des vies. Face à la maladie, tous doivent être égaux dans l'accès au matériel et aux traitements nécessaires pour se protéger du virus. C'est une question de Justice Sociale.

Les partenaires sociaux doivent faire preuve davantage de courage et d'un véritable leadership si nous voulons revenir de manière plus uniforme à travers le monde, au niveau socio-économique au même monde préexistant à celui de la pandémie. Il faut aussi créer de la confiance autour de nos valeurs. Nous avons nos responsabilités et il n'existe aucune formule magique, il faut pour ça les organisations d'employeurs et de travailleurs libres, j'insiste libres et indépendants, solides et représentatives. Il faut,

et j'insiste, le respect et l'autonomie des partenaires sociaux par les institutions, libre-interférence. Il s'agit de préalables essentiels, un Dialogue Social qui est effectif.

Chers Messieurs, Chères Mesdames,

Le secteur privé est nettement au cœur de la reprise de la croissance, ainsi que de l'investissement nécessaire à la résilience socio-économique. La confiance des entreprises envers les politiques gouvernementales sera cruciale dans le temps. Les entreprises ont besoin que les gouvernements fassent ce que seuls les gouvernements peuvent faire, à savoir faciliter et créer un environnement propice à la croissance et à la résilience du secteur privé, faire … des solutions aux partenariats de financement (petites et moyennes entreprises).

Un environnement propice est essentiel pour l'innovation. Les chiffres aussi nous démontrent encore une fois l'ampleur de l'impact de la crise à travers le monde, entre les pays développés et les pays en voie de développement. Moins d'entreprises formelles, c'est tout simplement moins de chances de mener un travail décent, et c'est un risque accru de développement de l'informalité, un phénomène dont les conséquences les plus importantes sont étroitement associées à des niveaux plus élevés de la pauvreté et des inégalités économiques. Soutenir les entreprises dans les lieux les plus vulnérables et d'autant plus nécessaire du fait que, selon la Banque mondiale 90% des entreprises formelles dans les pays les moins développés, sont très petites et moyennes entreprises. Elles ne bénéficient pas toujours de la solidité nécessaire pour absorber les chocs. Les PME sont confrontées à des problèmes assez spécifiques: Difficultés d'accès

au financement, Cadre réglementaire rigide. Nous avons besoin de politiques adaptées à elles ? Surtout parce qu'elles sont un moteur essentiel pour l'économie réelle. Et elles créent deux tiers des emplois dans les pays les moins développés.

Nous ne devons pas hésiter, non, à avoir une approche plus large de dialogue, en collaboration entre le secteur public et le secteur privé, les travailleurs, la société civile, les institutionnels et les institutions internationales. C'est nécessaire pour relever le défi sanitaire, économique et d'emploi pour permettre une relance forte, juste et équitable et préparer un avenir encore mieux. Les partenariats avec le secteur privé jouent notamment un rôle essentiel, les efforts du Gouvernement et des institutions internationales en matière de prévention et de préparation et des réponses au crises, et ce en exploitant les compétences, les capacités de gestion et la technologie des entreprises dans des secteurs comme les télécommunications et la santé, pour ne citer que ceux-ci. La récente réforme des Nations Unis mettant les résidents coordinateurs au cœur du système Onusien sur les terrains de chaque pays. Cela peut aider à créer une synergie au niveau local entre les systèmes des Nations Unies et le secteur privé, pour mieux atteindre les objectifs de développement durable. Nous voyons déjà de ces faits très positifs de cette démarche à travers l'engagement accru de nos membres dans divers dialogues reliés à la stratégie et la relation de l'impact du système multilatéral sur le développement socio-économique des pays.

Messieurs, Mesdames,

Des partenariats efficaces permettant aux différentes parties prenantes de mieux comprendre les attentes et les besoins de chacun, de mieux aligner les objectifs qui sont essentiels et qui seront déterminants pour un meilleur futur commun. Mais le Dialogue Social est unique, et sous différentes formes et niveaux, est clairement essentiel dans la période actuelle et le restera dans la période à venir. Il doit contribuer à instaurer la confiance, il doit contribuer à renforcer la cause sociale.

Merci pour cette invitation.

كلمة السيدة شاران بارو

الامينة العامة للكونفدرالية الدولية للنقابات

Greetings,

I wish that i could be with you for this very important debate, social dialogue sits at the heart of a democratic society, a society committed to actually talking through the issues, to finding common solutions, and of course for trade unions, it goes hand in hand with collective bargaining, which allows us to make sure that our work places are free and safe, that workers have a voice, and that indeed wages and conditions are just. But in the world we face today, social dialogue has an even more important role. we faced a convergence of crisis, we have massive and historic levels of inequality, we have the despair that is driving an anger that is fragmenting our societies, is creating a loss of trust in democratic institutions, in our governments, in all sorts of areas of our life.

When we don't have jobs for people, when they don't have social protection, when they don't have the hope of an optimistic future, of security, then indeed we actually create the conditions for the way in which our societies are now turning on each other and others throughout the world.

Social dialogue is the only way we can deal with inequality, it's the only way we can deal with the climate emergency and the just transition to say we leave no one behind, and it's the only way we can deal with the conditions to manage a global pandemic. A health crisis that means we must look to our own societies to ensure the care, the concern, and the safety of everybody. So for the trade union movement we demand a new social contract a floor that creates a common security. It has 5 demands : jobs, jobs and jobs, climate friendly jobs with just transition. You need social dialogue, we know you can create jobs in care, we know by investing in a cleaner economy we create jobs, we know there are infrastructure deficits - we can create jobs but the plans for those jobs for decent work must be apparent to people. We know we need to look at the right space, the democratic rights and freedoms, the capacity with due diligence with indeed grievance and remedy to hold corporations to account that are exploiting our people .

We know we need universal social protection and of course we need equality, equality of incomes with minimum living wages on which you can depend, that you can survive, and indeed of course collective bargaining. We need equality, gender equality and racial equality.

If we are going to build an inclusive future, we need to realize the sustainable development goals, the Paris agreement, and to reduce the conflicts that are existing inside and outside our countries when people are feeling frightened and consequently angry.

Social dialogue sits at the heart of the solutions for a peaceful and indeed an inclusive future.

And i congratulate you for taking this debate within the parliament to the next level of a societal debate where I am proud to say our unions are part of that social dialogue which is indeed part of their DNA.

I congratulate you, we look forward to supporting the outcomes of this very important discussion: solidarity.

مرافعات ممثلي أطراف الحوار الاجتماعي

كلمة السيد يونس السكوري

وزيــر الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه

السيد الرئيس؛
السيد المدير العام لمنظمة العمل الدولية؛
السيد الأمين العام للمنظمة الدولية للمشغلين؛
السيدة الأمينة العامة للكونفدرالية الدولية للنقابات؛
السيد رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب؛
السادة الكتاب العامون للمركزيات النقابية؛
حضرات السيدات والسادة

يسعدني في البداية أن أشكر السيد رئيس مجلس المستشارين على دعوته الكريمة للمشاركة في النسخة السادسة للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية، والذي يحظى بالرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وهي مناسبة، لأهنئ المنظمين على اختيار «الحوار الاجتماعي ورهانات الدولة الاجتماعية» كشعار لهذا المنتدى الهام، الذي أضحى تقليدا سنويا يشكل بالنسبة للسادة البرلمانيين والشركاء الاجتماعيين ومختلف الفاعلين والمتدخلين والباحثين فضاءا للنقاش الفكري الرصين حول موضوعات ذات راهنية قصوى.

كما يطيب لي أن أتشرف بالتدخل في هذه الجلسة الأولى والتي خصصتموها لموضوع « مكانة الحوار الاجتماعي في الأجندة المؤسساتية الدولية والوطنية».

حضرات السيدات والسادة

لا يخفى عليكم، أن موضوع الحوار الاجتماعي بات محط اهتمام وانشغال منظمة العمل الدولية والتكتلات الاقتصادية الكبرى، لما يكتسيه من أهمية قصوى في ابتكار الحلول للقضايا المستعصية والتوافق بشأنها بين مختلف الفاعلين المعنيين، وهو ما تجسده التقارير التي أصدرتها منظمة العمل الدولية حول أهمية الحوار الاجتماعي في تدبير الأزمات ومعالجة القضايا الراهنة التي فرضتها العولمة والتحولات التكنولوجية على سوق العمل ومواضيع أخرى كالمساواة والهجرة...

وفي هذا الصدد، فقد راكمت بلادنا تجربة غنية في مجال الحوار الاجتماعي، وهي تجربة تستمد مرجعيتها من الاختيارات الكبرى التي أرسى قواعدها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والمتمثلة في التوجه نحو تعزيز الصرح الديمقراطي، بإعمال مفهوم حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها كونيا، وفي إعمال قواعد حكامة جديدة عند وضع وتنفيذ الاستراتيجيات التنموية والإصلاحات الكبرى عبر إشراك مختلف الفاعلين، وترسيخ قواعد العدالة والإنصاف، وضمان الحقوق الأساسية للأجراء وتكريس ثقافة المساواة.

وبطبيعة الحال، فإن الحوار الاجتماعي لايمكن أن يستقيم إلا بوجود حياة نقابية حقيقية، وهذا ما جسدته كل دساتير المملكة المغربية التي أكدت أهمية العمل النقابي، ودور المنظمات النقابية في تأطير وتمثيل العمال، باعتبارها جزءا أساسيا من المنظومة الديمقراطية للمغرب. وهي مكانة مستحقة بالنظر لما لعبته الحركة النقابية ببلادنا من أدوار سواء في معركة الكفاح من أجل الاستقلال، أو في مرحلة بناء أسس المغرب الحديث والدفاع عن القضايا العليا للوطن وفي مقدمتها قضية وحدتنا الترابية.

إن بلادنا تولي أهمية بالغة للحوار الاجتماعي، بحيث يشغل بال الشركاء الاجتماعيين ومختلف السلطات والمؤسسات والهيئات الدستورية ، ويحظى بمكانة خاصة ليس فقط لكونه آلية إرادية لمعالجة مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية المطروحة، بل لكونه أضحى يجسد مستوى متقدم للديمقراطية التشاركية النشيطة والفعالة في بلورة السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها ، كما أصبح كذلك آلية لتثمين الرأسمال البشري، والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية وتحقيق الاندماج والتماسك الاجتماعي والمجتمعي، ووسيلة لا محيد عنها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المندمجة والمستدامة.

ومن هذا المنطلق، فقد اختار المغرب، منذ الاستقلال، الحوار الاجتماعي كآلية لبناء التوافقات من أجل تدبير ومعالجة مختلف القضايا والتحديات، وهي آلية ساهمت بشكل كبير في تعزيز المكتسبات الرامية إلى إرساء قيم الديمقراطية، وتثبيت دعائم دولة الحق والقانون وتكريس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وتعزيز مجالات الحريات الفردية والجماعية، الشيء الذي كان له الأثر على الاستقرار الاجتماعي وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز تنافسية المقاولة الوطنية، وترسيخ علاقة وطيدة مبنية على الثقة المتبادلة والشفافية بين مختلف الشركاء المؤسساتيين والاجتماعيين على مستوى التدبير وتبادل المعلومات ومعالجة القضايا والملفات المطروحة.

حضرات السيدات والسادة

إن الأوراش الكبرى ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي يقودها جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي تروم في عمقها صيانة رصيدنا التاريخي وتدعيم وتعزيز صرح بناء دولة الحق والقانون وتكريس قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتقوية مناعة وجاذبية اقتصادنا الوطني، تتطلب منا جميعا كحكومة وشركاء اجتماعيين ومؤسسات دستورية ضرورة الانخراط الإيجابي والفعال في مواكبة هذه الأوراش، والعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها، ومراعاة الجدولة الزمنية لتنفيذها.

وفي هذا السياق، تنعقد هذه الندوة التي تتوخى المساهمة في تعميق النقاش بشأن موضوع الحوار الاجتماعي ورهانات الدولة الاجتماعية، وتقييم تجربتنا انطلاقا من مقارنتها مع التجارب والممارسات الفضلى، والعمل على إعادة النظر في كيفية ومنهجية اشتغال الهيئات التي تعنى بالحوار الاجتماعي وتجويد وتنفيذ النتائج المنبثقة عن الاتفاقات التي تتوج جولات الحوار الاجتماعي.

وفي هذا الباب، فقد حرصت الحكومة على جعل التشغيل المحور الأساسي لكل السياسات العمومية في الميدان الاقتصادي، في إطار مواصلة تجسيد الرؤية الملكية السامية في تعزيز بناء صرح الدولة الاجتماعية، التي دشنها منذ اعتلاء عرش أسلافه الميامين، والتي تروم في جوهرها جعل المواطن في صلب الأولويات الكبرى في مسلسل الإصلاح، من خلال ترسيخ مبادئ التضامن والتكافل والتآزر الاجتماعي، عبر اتخاذ مجموعة من المشاريع والمبادرات، وعلى رأسها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتماشيا مع تنفيذ مضامين النموذج التنموي الجديد، الذي شرعت بلادنا في إعداده و تنزيله تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية من أجل نموذج تنموي يستجيب لحاجيات المواطنين، وقادر على الحد من الفوارق والتفاوتات، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية ومواكبة التطورات الوطنية والعالمية.

وكما تعلمون، فقد تضمن البرنامج الحكومي مجموعة من الإلتزامات الدالة على البعد الإجتماعي للسياسات العمومية نذكر منها، على الخصوص، إحداث مليون منصب شغل صافي خلال خمس سنوات المقبلة، وتفعيل الحماية الاجتماعية الشاملة، وحماية وتوسيع الطبقة الوسطى وتوفير الشروط الإقتصادية والإجتماعية لبروز طبقة فلاحية متوسطة في العالم القروي مع إرساء حكامة دائمة وفعالة لمراقبة الجودة وتقليص الفوارق الإجتماعية والمجالية.

وتجدر الإشارة، أن البرامج التي أطلقتها الحكومة من أجل توفير فرص الشغل استجابة للانتظارات الاجتماعية المستعجلة. يأتي في سياق مطبوع بآثار

الجائحة وما نجم عنها من تداعيات كبيرة ومؤثرة أدخلت كل الاقتصاديات ومن ضمنها اقتصادنا الوطني في حالة من الركود، عصفت بالعديد من فرص الشغل وجعلت البطالة شبحا مخيفا، وهو ما حذا بالحكومة إلى تقديم إجابات واقعية وطموحة للخروج من أزمة كورونا، ولاستشراف المستقبل بعزيمة وثبات من خلال حزمة إجراءات تبتغي تفعيل مخرجات النموذج التنموي الجديد قصد الإجابة الصريحة على أولويات المواطنات والمواطنين لتلبية ما نحتاج إليه الآن بالموازاة مع توفير شروط ومستلزمات تحقيق التعافي الكامل لاقتصادنا الوطني.

وقد بادرنا إلى عقد لقاءات تشاورية في سياق تنفيذ البرنامج الحكومي في مجال التشغيل وخلق المقاولات، بالجهات الإثني عشر للمملكة، إيمانا منا بأن المقاربة التشاركية، هي المدخل الفعال من أجل التنفيذ الأمثل للبرامج الطموحة التي شرعنا في إطلاقها، وقد حرصنا على توسيع دائرة التشاور من أجل ضمان العدالة المجالية في توزيع الفرص، عبر الانفتاح على كل قنوات القرب.

وقد شكلت اللقاءات الجهوية مناسبة، للوقوف على وضعية سوق الشغل والتحديات التي يعرفها بهذه الجهات، والتشاور مع الفاعلين الجهويين من سلطات ومنتخبين وشركاء اجتماعيين وجمعيات المجتمع المدني، مكنتنا من تحديد المقاربات وتجميع الاقتراحات العملية على المستوى الجهوي والتشاور بشأن برنامج أوراش وفرصة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أولت بلادنا على الدوام، أهمية قصوى للحوار الاجتماعي كمنهجية مثلى للعمل من أجل مواجهة التحديات المطروحة على الاقتصاد الوطني، وعصرنة قطاعاته وأنشطته وتثمين موارده البشرية، وتقوية قدراته التنافسية في محيط دولي وإقليمي مطبوع بتحولاته العميقة والمستمرة، والتي تكون لها آثار على الاقتصاد الوطني وعلى الوضع الاجتماعي.

فمنذ الاستقلال بادرت المملكة المغربية إلى التصديق على العديد من اتفاقيات العمل الدولية التي تروم تعزيز مبدأ الثلاثية وتساهم في تكريس ثقافة ممارسة الحوار الاجتماعي ،وهي الاتفاقية رقم 98 حول حق التنظيم والمفاوضة الجماعية والاتفاقية رقم 135 حول حماية ممثلي المأجورين والتسهيلات المقدمة لهم، و 151 حول علاقة الشغل في قطاع الوظيفة العمومية (الخدمة العامة) و 154 حول المفاوضة الجماعية وإحداث آليات ملائمة للحوار الاجتماعي والتفاوض الجماعي، كما نص دستور المملكة في فصله الثامن على أنه» تعمل السلطات العمومية على تشجيع المفاوضة الجماعية، وعلى إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية...». ونص أيضا في الفصل 13 على أنه: «تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها».

وهي نفس الاختيارات التي جسدتها مدونة الشغل، عبر إرساء آليات استشارية ثلاثية للحوار الموضوعاتي على المستوى الوطني وآليات ثنائية على مستوى المقاولة تروم في مجملها تشجيع الحوار والتشاور بين طرفي العلاقة الشغلية. وهي آليات ذات أهمية كبرى باعتبارها فضاءات حقيقية لمأسسة الحوار الاجتماعي.

وبالإضافة للحوار الاجتماعي الثلاثي بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين والذي توج بخمسة اتفاقات اجتماعية كبرى كان آخرها اتفاق 25 أبريل 2019 ، والحوار الاجتماعي الموضوعاتي الذي يجرى على مستوى مختلف الهيئات الثلاثية التركيب المحدثة بموجب مدونة الشغل السالفة الذكر ، فإن بلادنا تتوفر على مستوى آخر لإجراء الحوار الاجتماعي المتعدد الأطراف الذي يتم على مستوى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والذي يضطلع بحكم طبيعة تركيبته بمهام استشارية حول الاختيارات التنموية الكبرى، والسياسات العمومية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن القوانين المنظمة لمجموعة من المؤسسات العمومية ذات الصلة بعالم الشغل، أقرت منذ تأسيسها مبدأ التركيبة الثلاثية لمجالسها الإدارية، كما هوا الحال بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل .....، وبذلك تكون كل القرارات التي تتخذ لتدبير القضايا ذات الصلة بالشغل تتم وفق منهجية التشاور الثلاثي.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد كان لمأسسة الحوار الاجتماعي انعكاس إيجابي على مخرجات الاتفاقات الاجتماعية الخمسة السالفة الذكر، التي استجابت للرهانات ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي خلال مختلف السياقات.

غير أن نجاعة آليات الحوار الاجتماعي لا تقاس بوجودها ومدى انتظام عملها، وإنما بما تنتجه من آثار ملموسة على مستوى الممارسة وتحقيق السلم الاجتماعي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة الدامجة لمختلف فئات المجتمع.

وهنا أود التأكيد أن دستور 2011 قد تضمن ما يترجم تطلعاتنا المشتركة إلى تقديم إجابات واقعية وفعالة عن مختلف التحديات المطروحة علينا، وأن العديد من أحكامه توفر فرصا ثمينة يتعين استثمارها بذكاء وابتكار من قبل مختلف الفاعلين، من أجل مأسسة متقدمة للحوار الاجتماعي، من شأنها أن تشكل أحد مكونات نموذجنا الوطني للعدالة الاجتماعية.

وتجدر الإشارة ، أن الحوار الاجتماعي الثلاثي لم يتوقف ببلادنا حتى في ظل الأزمات ولعل أهمها تفشي الجائحة ، التي كانت لها تداعيات اقتصادية واجتماعية سلبية مست مختلف الدول بما فيها بلادنا التي استطاعت أن تواجهها بفضل الإجماع الوطني لكافة القوى الحية والتفافها وراء جلالة الملك حفظه الله من أجل مواجهة هذه الجائحة حتى تخرج بلادنا منتصرة على كافة المستويات، ونخص بالذكر هنا الروح الوطنية العالية للمنظمات المهنية للمشغلين

والمنظمات النقابية للأجراء، والمجهودات الملموسة والجبارة التي بذلتها ولازالت تبذلها من أجل الحفاظ على مناعة الاقتصاد الوطني وحماية الطبقة العاملة في مثل هذه الظروف الصعبة، وخير مثال على ذلك اللقاء الذي جمع السيد رئيس الحكومة مع الشركاء الاجتماعيين من أجل إشراكهم في عملية تحسيس الفئات التي يمثلونها من أجل إنجاح الحملة الوطنية للتلقيح.

حضرات السيدات والسادة:

في الختام أجدد الشكر للسيد رئيس مجلس المستشارين المحترم ولباقي المستشارات والمستشارين على دعوتنا للمشاركة في هذا المنتدى الهام وأهنئهم على حسن اختيار مواضيعه، وأتمنى أن تتكلل أشغاله بإصدار توصيات عملية من شأنها أن تساهم في تعزيز مأسسة الحوار الاجتماعي، حتى يتسنى أن يساهم في الإجابة على مختلف التحديات والرهانات المرتبطة بتعزيز صرح الدولة الاجتماعية، ولاسيما منها مواصلة تعزيز خيار الجهوية المتقدمة وتنزيل مضامين النموذج التنموي الجديد وتعميم الحماية الاجتماعية على عموم المواطنات والمواطنين وفق الجدولة الزمنية المحددة لها، ومواجهة تداعيات الجائحة .

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلدنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. **والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.**

كلمة السيد شكيب لعلج

رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب

بسم الله الرحمن الرحيم والسلام عليكم ورحمة الله

السيد رئيس الحكومة؛
السادة الوزراء؛
السيد رئيس مجلس المستشارين؛
السادة الأمناء العامون للمركزيات النقابية؛
السيدات والسادة،

شرف لي أن أشارك باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، المنظمة المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية بالمغرب، في هذا المنتدى البرلماني الدولي السادس للعدالة الاجتماعية حول موضوع «الحوار الاجتماعي ورهانات الدولة الاجتماعية».

بداية، أود أن أثمن مبادرة مجلس المستشارين تنظيم هذا المنتدى وحرص السيد النعم ميارة على إعطاء المجلس دينامية جديدة تتماشى مع اختصاصاته، والعمل على جعله فضاء للحوار العمومي ورافعة للنهوض بالأوراش الاجتماعية، وفق ما يدعم البناء المؤسساتي والديمقراطي لبلادنا.

السيدات والسادة،

إن إيمان الاتحاد العام لمقاولات المغرب بالحوار الاجتماعي هو قناعة عميقة ودائمة أكدناها طوال العقود الماضية.

وارتباطا بموضوع هذا المنتدى، لا خلاف حول الأهمية البالغة التي يكتسيها الحوار الاجتماعي في منظومة العدالة الاجتماعية، باعتباره أساسا لتحقيق التنمية المستدامة، والاستقرار والسلم والتضامن الاجتماعي.

لهذا الغرض، فمن منظور الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، هناك العديد من التحديات الكبرى التي يجب مواجهتها، من أبرزها:

1- تأمين التماسك الاجتماعي في مواجهة انعكاسات التطورات العميقة التي عرفها المجتمع المغربي على النسيج الاجتماعي. وأود أن أشيد بالورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية الذي من شأنه تحصين الفئات الهشة اجتماعيا وتحسين ظروفها بما يضمن لها العيش الكريم في إطار العدالة الاجتماعية؛

2- تدراك العجز الاجتماعي الذي تفاقم مع ظهور الاقتصاد الرقمي ومهنه الحديثة؛

3- خلق مناخ اقتصادي ملائم يتسم بالوضوح في العلاقات بين المشغلين والنقابات؛

4- تحسين تشريعاتنا الاجتماعية، بما فيها مدونة الشغل التي أصبح تعديلها مسألة ملحة بعد ١٨ سنة على دخولها حيز التنفيذ، فكلاهما مبنيان على نموذج اجتماعي بمعايير متجاوزة لم تعد ملائمة، ولا تساعد على خلق فرص شغل للشباب؛

ولمواجهة هذه التحديات لابد من استحضار الأولويات التالية:

- أن المقاولة تخلق الثروة ومناصب الشغل، وهي بالتالي المحرك الأساسي للتقدم الاجتماعي؛
- أن الحوار الاجتماعي ضرورة يومية داخل المقاولة باعتبار هذه الأخيرة وحدة متماسكة منسجمة؛
- أن من مسؤولية الحكومة :
  - تدعيم وتقوية عمل الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين عبر هيئاتهم التمثيلية، للاضطلاع بدورهم التأطيري ؛
  - ضمان التقائية السياسات العمومية القطاعية والمجالية نحو تحقيق العدالة الاجتماعية؛
  - وكذا رفع فعالية الاقتصاد الوطني والعمل على تحسين مناخ الأعمال.

ولأجل رفع تنافسية المقاولة وتشجيع الاستثمار، التزم الفاعلون في مقدمتهم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بالعمل على إرساء حوار اجتماعي فعال ومتوازن، إلا أن نتائج الجولات الأخيرة من الحوار الاجتماعي أظهرت عكس ذلك.

ما زلنا ننتظر احترام مختلف الأطراف للالتزامات التي أخذتها في إطار الاتفاقية الاجتماعية الأخيرة خاصة تعديل تشريعاتنا الاجتماعية، وذلك بنفس الطريقة التي احترم بها اتحادنا التزاماته.

السيدات والسادة،

للإجابة على السؤال: أي نموذج اجتماعي مغربي نسعى إلى تحقيقه؟

أود أن أقول إننا بحاجة اليوم لنموذج يتأقلم ويتناسق مع تطورات العصر، الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية، ومع المتغيرات المتعلقة بالعولمة؛

نموذج يقوم على سياسة شمولية (أسرية، اجتماعية،اقتصادية،جبائية ومجالية) وعلى تدابير واضحة في مجال التعليم والتكوين والتشغيل تهدف الى تثمين الرأسمال البشري وكذا تحسين مناخ الأعمال، وذلك عن طريق:

- أولا: الإسراع بتعديل مدونة الشغل.
- ثانيا: التنصيص على مرونة مسؤولة.
- ثالثا: استكمال مسطرة المصادقة على القانون التنظيمي لحق الاضراب.
- والعمل على إدماج القطاع غير المهيكل بوضع برنامج وطني.

وإيمانا منا بأهمية الحوار الثلاثي، أرسى الاتحاد العام لمقاولات المغرب آليات الحوار مع الحكومة في إطار لجان عمل منها اللجنة العليا للحوار الاجتماعي التي لم تفعل بالوتيرة المرغوبة، وندعو الحكومة بالمناسبة إلى إعادة تنشيطها؛

السيدات والسادة،

ان الاتحاد العام لمقاولات المغرب، على عكس ما قد يتصوره البعض، يولي

اهتماما كبيرا لمصالح وحقوق الأجراء، كما أننا على استعداد دائم للعمل يدا في يد مع النقابات والحكومة من أجل الوصول الى مستوى التشغيل الكامل (plein emploi)، في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية وتوفير ظروف العيش الكريم.

وفي الأخير، أتمنى أن تنتهي أشغال هذا المنتدى بخلاصات ومخرجات تساهم في تدعيم الحوار الاجتماعي من خلال سن تشريعات ملائمة ومتوافق حولها تضع أسس نموذج اجتماعي جديد يساهم في تحقيق التنمية المستدامة المنشودة وفقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله.

كلمة السيد ميلود معصيد

نيابة عن الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيد رئيس مجلس النواب المحترم؛

السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

السيد المدير العام لمنظمة العمل الدولية؛

السيدة الأمين العام للمنظمة الدولية للمشغلين؛

السيدة الأمينة العامة للكنفدرالية الدولية للنقابات؛

السيد وزير الادماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والشغل والكفاءات

السادة ممثلي الحركة النقابية الإفريقية،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون؛

السيدات والسادة الحضور الكريم.

اسمحوا لي في البداية باسم الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل، أن أتوجه بالشكر لكل من رئاسة وإدارة مجلس المستشارين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، على تنظيمهما لهذه الدورة من المنتدى البرلماني الدولي حول العدالة الاجتماعية الهام الذي خصص لمحور: «الحوار الاجتماعي ورهانات الدولة الاجتماعية».

وهو موضوع ذو اهمية بالغة في السياق الدقيق وطنيا و دوليا، بالنظر للتحديات الكبيرة المطروحة على شعوبنا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا، والتي زادت من حدتها الأزمة المركبة الأبعاد لجائحة «كوفيد-19» ، كما أكده التقرير الأخير

لمنظمة العمل الدولية، حيث اعتبر أن هذه الأزمة فاقمت التحديات الاجتماعية بالعالم، خاصة ما يتعلق بانعدام الأمن الاقتصادي واستمرار الفقر وهشاشة العقد الاجتماعي.

وعلى غرار العديد من بلدان المعمور، عمقت الجائحة الاختلالات البنيوية لاقتصادنا، كضعف النمو وعجز الميزان التجاري وارتفاع المديونية، واجتماعيًا حيث ارتفاع نسبة البطالة وتوسيع دائرة الهشاشة والفقر، وإنهاك القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة التي تشكل الطبقة العاملة قلبها النابض، نتيجة الضغط الضريبي، والارتفاع المهول في الأسعار، وصعوبة الولوج للخدمات الاجتماعية الأساسية خاصة التعليم والصحة. أضف إلى ذلك فقدان مئات الآلاف من مناصب الشغل في العديد من القطاعات الاقتصادية، مما زاد من تأزم وضعية عالم الشغل، وذلك رغم المجهودات الاستثنائية التي بذلتها الدولة للحد من تداعيات الجائحة والتي لم تمنع التسريحات الجماعية، واستغلال الظرفية من طرد العمال والعاملات لأسباب نقابية، ما في ساهم اتساع رقعة الاقتصاد غير المهيكل، وتفاقم مظاهر الهشاشة والتمييز التي تؤدي فواتيرها الطبقة العاملة والفئات الهشة في المجتمع، وتأتي على رأس قائمتها النساء.

إن تأثيرات التحولات الكونية العميقة والمتسارعة على عالم الشغل، الديموغرافية والتكنولوجية والبيئية رهانات كبرى والتي عمقتها الجائحة فأبانت عن مَوَاطِن الهشاشة في منظومتنا الاقتصادية والاجتماعية، فأصبحت تفرض أكثر من أي وقت مضى فتح حوار اجتماعي جاد ومسؤول مع الفرقاء الاجتماعيين للبحث عن حلول متوافق بشأنها، وإقرار سياسات عمومية في مواجهتها، وفق منهجية تشاركية لا يُسْتساغ بشأنها الاستمرار في التماطل أو تعطيل آلية الحوار الاجتماعي.

السيدات والسادة؛ أيها الحضور الكريم،

إن حضور الاتحاد المغربي للشغل اليوم كمنظمة نقابية متجذرة، وطنيا وإقليميا ودوليا، لَتَجْسيد لإيماننا بقيم الحوار، وقناعتنا المبدئية أن الحوار الاجتماعي

رهان من رهانات الدولة الاجتماعية. فهو الرافعة الأساسية للتنمية، والإطار المؤسسي الذي يضمن المشاركة الفعلية لأطراف الإنتاج في وضع السياسات العمومية.

وتغييب الحوار الاجتماعي تَكْريسٌ لِمنطق الفكر الوحيد القائم على الاستغلال، والذي يتنافى وتصور دولة الحق والمؤسسات.

إن الاتحاد المغربي للشغل، المنظمة النقابية التاريخية التي راكمت العديد من التجارب، لما يقارب 67 سنة من النضال، تَعتبر الحوار الاجتماعي من الآليات والمؤسسات التي أنتجها الفكر الديمقراطي عالميا، وجعلها المؤسسة الإطار لتدبير الخلافات، لتجنب الأزمات والهزات الاجتماعية والاقتصادية، وفضاء لضبط وتدقيق الآليات والتدابير الكفيلة بتحقيق العدالة الاجتماعية. وهو المدخل لتحقيق الإقلاع الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. هذه المرجعية التي تنهل من التراكمات القانونية والسياسية والمؤسساتية التي حققتها الحركة العمالية، وكل المعاهدات والإعلانات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان المُؤَطَّرة من طرف الأمم المتحدة، كإعلان فلادلفيا الذي اعتمدته منظمة العمل الدولية بإقرار صيغة الحوار والمشاركة على المستويات المختلفة بين العمال وأصحاب العمل والحكومات، و كرسته باعتماد العديد من المعايير في صيغة اتفاقيات دولية، كالاتفاقية رقم 144 بشأن المشاورات الثلاثية لتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية، والاتفاقيتان رقم 98 ورقم 154 المتعلقتان بالتفاوض الجماعي، والاتفاقية رقم 87 الخاصة بالحرية النقابية والحق في التنظيم النقابي، التي لا زلنا في الاتحاد المغربي للشغل نطالب بالتصديق عليها. كما خصصت الأمم المتحدة الهدف الثامن ضمن أهداف التنمية المستدامة في أفق سنة 2030 لتوفير العمل اللائق للجميع وما يتفرع عنه من أهداف فرعية تفرض وضع آليات قانونية ومؤسساتية وعلى رأسها مأسسة الحوار الاجتماعي على المستوى الوطني، والتي اعتبرتها منظمة العمل الدولية جزءا لا يتجزأ من السياسات العمومية، ومجالا من المجالات التّسع ذات العلاقة بالاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية بما يحقق أهداف الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

السيدات والسادة ، أيها الحضور الكريم

في الوقت الذي انخرطت فيه بلادنا في العديد من الالتزامات الدولية ذات الصلة، وفي الوقت الذي أصبح فيه الحوار الاجتماعي مكسبا دستوريا كما نص على ذلك الفصل 31 من دستور المملكة، والذي جاء نتيجة للمطالب الملحة للحركة النقابية، وعلى رأسها الاتحاد المغربي للشغل حيث تصّدر موضوع مأسسة الحوار الاجتماعي مذكراته المطلبية لتعديل دستور المملكة سنة 2011، وفي الوقت الذي تتميز فيه بلادنا بتوفرها على ترسانة قانونية قوية ومُؤَطِرة للحوار الاجتماعي وبعد التراكم الذي حققته الحركة النقابية مع الحكومات السابقة من خلال جولات للحوار الاجتماعي التي كان لها وقع إيجابي على المكاسب المادية والاجتماعية للطبقة العاملة، خاصة اتفاق فاتح غشت 1996، واتفاق 30 أبريل 2003، واتفاق 26 أبريل 2011، و رغم كل التوصيات الهامة الصادرة عن المؤسسات الدستورية والوطنية كتوصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتوصية هذه المؤسسة نَفْسُها في دورة سابقة لهذا المنتدى أكدت جميعها على الأهمية البالغة و الضرورة القصوى لحوار اجتماعي ممأسس ومنتج وفعال، ومنذ الاتفاق الأخير ظل الحوار الاجتماعي يراوح مكانه و ظلت العديد من الالتزامات السابقة معلقة و لم تعرف طريقها للتنفيذ، بل تم تمرير قوانين اجتماعية جد مهمة، واتخاذ قرارات سياسية حول قضايا اجتماعية مصيرية بالنسبة للطبقة العاملة ضدا على إرادة الحركة النقابية ودون إشراكها (القوانين التي تم تمريرها حول ما سمي بإصلاح أنظمة التقاعد والتي كان لنا فيها كحركة نقابية مقاربة تتجاوز المحاسباتية إلى المقاربة ذات البعد الاجتماعي، للإصلاح الشامل لمنظومة التقاعد، وكذا التوظيف بالعقدة في الوظيفة العمومية والتي خلقت احتقانا اجتماعيا واسعا وغيرها ... من القضايا التي تَحَكَّم فيها هاجس التوازنات الماكرواقتصادية على حساب التوازنات الاجتماعية، والإذعان لإملاءات المؤسسات الدولية المانحة في غياب رأي الحركة النقابية. إذ لم يشكل الحوار الاجتماعي المأسس وفق مقومات ومعايير منظمة العمل الدولية مع الحكومات الأخيرة خيارا سياسيا مما فوت على بلادنا الكثير من الزمن التنموي.

واليوم، فمأسسة منظومة حقيقية للحوار الاجتماعي أصبحت أمرا مفروضا نظريا وواقعيا. بل من الدروس المستسقاة من هذه التجربة العصيبة أن إشراك الحركة النقابية لم يعد يقتصر فقط على التدبير البَعْدِي لنزاعات الشغل، أو القضايا الآنية المستعجلة، بل أصبح يفرض مقاربة جديدة تعتبر الحركة النقابية شريكا أساسيا في كل القضايا الكبرى المصيرية، وتبني الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية التي تراعي مصالح ومكتسبات الطبقة العاملة وعموم المواطنين.

إن نجاح الدولة الاجتماعية تمرين حقيقي لمدى قدرة الحكومة على تحمل أعباء الفعل العمومي وتدبير الميزانية العمومية، وفق مبدأ العدالة والانصاف، وحماية مواطنيها من كل المخاطر خاصة في ظل الأزمات.

وقد أعادت تداعيات الأزمة الصحية لجائحة كرونا وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد المغربي، و تبعاتها الوخيمة على كثير من الفئات خاصة العمال والمستخدمين، النقاش من جديد حول الأهمية القصوى لدور دولة الرعاية الاجتماعية، وأبان بالملموس، على الضرورة الملحة والمستعجلة لتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي وإقرار حماية اجتماعية تشمل كافة الفئات، خاصة الهشة والمعوزة محدودة الدخل، وإذا كانت الحكومة عازمة على تنزيل هذا الورش المجتمعي المهيكل فإن الاتحاد المغربي للشغل يعتبر أن تحقيق الحماية الاجتماعية يكمن في استكمال كل معالمها بتوفير الشغل والإدماج المهني جهويا ووطنيا، لتخفيض معدلات البطالة، و بتعميم التغطية الصحية الاجبارية وتعميم التعويضات العائلية لأسر الأطفال المعوزة وتعميم الاستفادة من تأمين التعويض عن فقدان الشغل لمن يتوفر على عمل قار، وبتحسين ظروف عيش المواطنين، وهو ما لن يتسنى إلا بمحاربة التهريب الاجتماعي، و فرض احترام التصريح بالعمال و العاملات في إطار إصلاح المنظومة على أساس الإنصاف و الاستدامة، من خلال التوافق مع الفرقاء الاجتماعيين، والحفاظ على مكتسبات المنخرطين.

فبناء الدولة الاجتماعية القوية بتسيير فعال، وتدبير عمومي ناجع، لا يقتصر على توفر ترسانة قانونية، ولا على وضع برامج اجتماعية، ولا رصد ميزانية على أهمية ذلك، بل يتوقف بناء الدولة الاجتماعية على مقومات هيكلية ومؤسساتية قوية لا بد لها من دعائم وأسس صلبة نابعة من رؤية سياسية وفلسفية وثقافية تنطلق من الإنسان وتتوخى تحقيق رفاهيته، وهو ما تترجمه المنهجية والمقاربة المعتمدة في صناعة القرار العمومي، ومدى استعداد وقدرة السلطة السياسية في هندستها المؤسساتية، اعتبار الفاعلين الاجتماعيين فاعلين عموميين معنيين بوضع وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية، وعلى رأسها السياسات الاجتماعية، كحجر الزاوية للدولة الاجتماعية، عبر آلية الحوار الاجتماعي، باعتباره ركنا أساسيا ومؤسسا للديمقراطية الاجتماعية، التي تشكل الأرضية الصلبة لأي مشروع تنموي مستدام، ومدخلا لتحقيق العدالة الاجتماعية، حوار اجتماعي تُقَاس نجاعته بما أنتجه من آثار ملموسة على مستوى النماء وعيش المواطنين، وما أبدعه من حلول للمشاكل الاجتماعية المطروحة، وما حققه من إنصاف وعدالة اجتماعية.

السيدات والسادة؛ أيها الحضور الكريم.

تلقى الاتحاد المغربي للشغل من طرف رئيس الحكومة دعوة للمشاركة في عقد جولة من الحوار الاجتماعي في غضون الأسابيع المقبلة، أتمنى باسم كل عضوات وأعضاء الاتحاد المغربي للشغل أن تكون جولة ناجحة لما فيه مصلحة حقوق الطبقة العاملة ومصلحة بلادنا. وكما عهدتموه دائما سيكون الاتحاد المغربي للشغل في الموعد قوة اقتراحية نوعية.

وفي الأخير لا يسعنا في الاتحاد المغربي للشغل إلا أن نجدد الشكر للجميع على مساهمتهم في هذا المنتدى البرلماني السادس للعدالة الاجتماعية، مع متمنياتنا بالتوفيق والنجاح لأشغاله.

كلمة السيدة خديجة الزومي

نيابة عن الكاتب العام للاتحاد العام للشغالين بالمغرب

السيد رئيس الحكومة؛
السيد رئيس مجلس النواب،
السيد رئيس مجلس المستشارين؛
السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
السادة الوزراء؛
السادة ممثلي المركزيات النقابية؛
السيد رئيس الجلسة.
الحضور الكريم.

لي عظيم الشرف، أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في الجلسة الأولى من المنتدى البرلماني الدولي السادس للعدالة الاجتماعية، الذي ينظمه مجلس المستشارين تحت شعار «**الحوار الاجتماعي ورهانات الدولة الاجتماعية**»، وإسمحوا لي السادة والسيدات أن أنوه بداية بحرص مجلس المستشارين على الحفاظ على عقد هذا المنتدى، وأن أشيد كذلك باختيار الحوار الاجتماعي والدولة الاجتماعية موضوعا لهذه الدورة.

السيد الرئيس،

هل يمكن أن نخوض اليوم في الأسئلة العميقة التي طرحتها أرضية هذا المنتدى دون استحضار الأدوار التاريخية التي لعبتها وماتزال القوى الديمقراطية في بلادنا وفي طليعتها المنظمات النقابية؟ هل من الممكن أن ندلي برأينا اليوم في سؤال: «مكانة الحوار الاجتماعي في الأجندة المؤسساتية الدولية والوطنية»،

دون أن نستحضر صرخات المهمشين، وآهات الطبقة الشغيلة في بلادنا، التي تئن بسبب السياسات التي انتهجت خلال العشرية الأخيرة؟

من نافلة القول، التذكير اليوم بالمكتسبات الاجتماعية الكبرى التي حققتها بلادنا منذ اعتلاء جلالة الملك العرش، والذي وضع المسألة الاجتماعية في قلب السياسات العمومية بالمغرب، وهو الأمر الذي تجلى في العديد من المبادرات الملكية الرائدة، سواء ما يتعلق بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية أو غيرها من المبادرات الملكية الخلاقة، كان آخرها الورش الملكي التاريخي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية.

لا يمكن لنا كاتحاد عام للشغالين بالمغرب، إلا الاعتزاز بكل هذه التراكمات التي حققتها بلادنا بقيادة جلالة الملك حفظه الله، والتي عرفت مع هذه الحكومة منعطفا هاما، ليس فقط لأنها حملت لواء الدولة الاجتماعية، وليس فقط لأنها شرعت بسرعة ودون إبطاء في أجرأة ورش الحماية الاجتماعية، ولكن قبل كل ذلك، لأنها تنهض على المشروعية الديمقراطية، بعد أن بوء الناخبون والناخبات الأحزاب المشكلة لها صدارة المشهد السياسي الوطني، وبعد أن اجتمع لديها ما تفرق لدى العديد من سابقاتها، وهي أمور كثيرة يصعب عدها هاهنا.

السيد الرئيس،

لقد أرسى جلالة الملك من اعتلاءه العرش أركان الدولة الاجتماعية، وفي كل مرحلة من المراحل، تعرف بناء وإغناء، غير أن من مسؤوليتنا الجماعية اليوم، في ظل تحديات كثيرة، أن نساهم في تحويلها إلى واقع ملموس، ليس فقط لأن الجائحة عرت أوج الخصاص المريع، ولكن لأن الديمقراطية الرقمية فرضت على جميع دول العالم سرعة أكبر في التفاعل مع مطالب شعوبها، ولأننا في الاتحاد العام للشغالين في المغرب، ومنذ أن كنا - ونحن الذين خرجنا من رحم الحركة الوطنية بدافع صون التعددية النقابية- حرصنا على أن نصدح بالحقيقة كاملة مهما كانت الظروف، وعلى الرغم من إختلاف السياقات، لذلك فإن واجب

الحقيقة يفرض علينا اليوم، التأكيد أن بلوغ الدولة الاجتماعية، ينبغي أن يمر وجوبا عبر مداخل لا غنى عنها من بين أهمها :

- التجاوب العاجل مع المطالب العادلة والمشروعة للشغيلة المغربية،
- التوزيع العادل للثروة؛
- ضمان المساواة ما بين الجنسين في سوق الشغل والإسراع بتنزيل المقتضيات الدستورية ذات الصلة بالمناصفة وفي مقدمتها تفعيل هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.
- ضمان منافسة حقيقية في الاقتصاد الوطني وزجر شتى أشكال الاحتكار والهيمنة؛
- القطع مع شتى أشكال الفساد والريع والزبونية؛
- حماية المال العام وتقديم الذين يمدون يدهم إليه إلى العدالة.

السيد الرئيس،

علينا اليوم أن نصغي جيدا لصوت الشعب، على الحكومة أن لا تبدد الثقة الشعبية التي منحت للأحزاب المشكلة لها يوم 8 شتنبر 2021، كما فعلت الحكومتان السابقتان.

السيد الرئيس،

نحن نفهم الإكراهات! ونتفهم جيدا الخطاب حول الإكراهات الداخلية كما الخارجية، التي تواجه الفعل الحكومي اليوم، سيما بعد عشر سنوات عجاف، إلا ما رحم ربك، وفي ظل تحولات جيواستراتيجية صعبة ودقيقة، وقبل ذلك نفهم الإكراهات التي فرضتها وما زالت الجائحة، والحكومة الحالية غير مسؤولة عنها ولكن من مسؤوليتها إبداع الحلول، وأن تشرح للناس كل ما تقوم به، وأن لا تمل من القيام بذلك، حتى تتمكن من محاصرة خطاب اليأس والعدمية وحتى تتمكن من استعادة الثقة والقطع مع حقبة اللايقين !.

ليس واردا لدينا اليوم الخوض في المهاترات، ونحن نعرض عن المناكفات ونتفق مع السيد رئيس الحكومة في أن البلاد محتاجة للعمل وليس للغط والمزايدات،

وستبقى بوصلتنا دوما هي الوفاء لثقة الطبقة الشغيلة، سيما وأنها بوأت الاتحاد العام للشغالين بالمغرب مكانة لم يسبق أن حازها منذ تأسيسه، لذلك وكما سبق وأن أكدنا أثناء مناقشة البرنامج الحكومي فإن دعمنا لهذه التجربة الحكومية، هو دعم مشروط، مشروط بالوفاء للشغيلة ولنضالاتها ولكدحها، ولسوف نستمر في ذلك، على أن ذلك لن يمنعنا من تقديم الاقتراحات والبدائل والتنبيه إلى أوجه القصور متى ظهرت لنا.

وعطفا على كل ذلك، ومع استحضارنا لكل الوثائق المهمة التي أعدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهي غنية وتتضمن أفكارا خلاقة حول المسألة الاجتماعية في شموليتها، فإننا نعتبر أن مأسسة الحوار الاجتماعي عبر قانون إطار يجب أن يحظى بالأولوية لدى الحكومة، بالإضافة إلى أنها مطالبة بوضع برنامج سنوي لهذا الحوار الاجتماعي، برنامج دقيق، يمكننا من معالجة الملفات بشكل سنوي يراعي أولويتها وراهنيتها، علينا أيضا أن نعمل جميعا كي ننتقل بالمفاوضات الجماعية من النمط الكلاسيكي الذي يعني تعاقدات بين المقاولة من جهة والنقابة من جهة أخرى، إلى مفاوضات قطاعية جدية، تسمح بحل المشاكل العالقة في كل قطاع على حدة، مع الحرص على مراعاة الخصوصيات الجهوية في كل ذلك، لأن جلب الاستثمارات إلى جهات معينة، يقتضي مراعاة خصوصيات معينة، بيد أن الحكومة مطالبة بضمان الالتقائية ما بين الحوار الاجتماعي الوطني ونظيريه القطاعي و الجهوي.

نعتبر أيضا أن توفير جو إيجابي لإنجاح الحوار الاجتماعي، يقتضي إعادة مشروع القانون التنظيمي للإضراب إلى طاولة الحوار الاجتماعي، بالإضافة إلى أهمية تعميق التشاور مع المنظمات النقابية حول مشروع قانون النقابات، قبل وضعه في مسطرة المصادقة.

إن مراجعة المنظومة القانونية ذات الصلة بالحوار الاجتماعي وسوق الشغل والوظيفة العمومية، يتعين أن تتم في احترام تام للمعايير الدولية سيما تلك التي أنتجتها منظمة العمل الدولية.

السيد الرئيس،

لقد سبق وأن دعونا، من خلال فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، بمجلس المستشارين السيد رئيس الحكومة إلى توجيه القطاعات الحكومية وكذا المؤسسات العمومية إلى فتح الحوار الاجتماعي القطاعي مع المنظمات النقابية وإيلاء عناية خاصة لملاحظاتها واقتراحاتها، وهو الأمر الذي نجدد التأكيد عليه اليوم، وذلك لأن بعض الأطراف في بعض القطاعات ما زالت تعتبر النقابات خصما وليس شريكا أساسيا في ضمان السلم الاجتماعي، غير أن ذلك لا يمكن أن ينسينا التنويه بالتجاوب الذي ما فتئت العديد من القطاعات الحكومية، وكذا المؤسسات العمومية تبديه مع الملاحظات والمطالب العادلة والمشروعة التي تقدمها الجامعات المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

إن التفافنا اليوم حول مفهوم الدولة الاجتماعية، لهو تأكيد متجدد على تشبثنا الجماعي بقيم التضامن والعدالة والحرية والمساواة المتأصلة في ديننا السمح وفي هويتنا المغربية الأصيلة، لذلك فإننا نتطلع إلى جلسات الحوار الاجتماعي حتى ننقل للحكومة بكل أمانة وصدق مطالب الشغيلة، ونبسط أمامها واقع الجماهير الكادحة، وقلة حيلة الطبقة الوسطى، التي تعرضت لإنهاك مستمر على امتداد عشر سنوات، وآن لها أن تنصف، نعم إن الطبقة الشغيلة في عمومها تتطلع إلى الإنصاف الآن، لأنها تستاهل أحسن، ولأنه لا يتصور أننا نزيدو للقدام بدون أن نتجاوب مع مطالبها.

كلمة السيد يونس فراشين

نيابة عن الكاتب العام الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الحضور الكريم

باسم المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل نحييكم تحية تقدير واحترام في إطار تخليد اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية والذي يصادف 20 فبراير من كل سنة، ونسجل بالمناسبة بإيجابية إعادة طرح موضوع الحوار الاجتماعي للمرة الثانية في إطار هذه النسخة 6 للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية لسنة 2022 ومقاربة أهميته الاستراتيجية بمجال الدولة الاجتماعية بعد ان تمت برمجة موضوع الحوار الاجتماعي في النسخة الثانية سنة 2017 من خلال مقاربة ماسسته القانونية. و هنا يطرح السؤال من يتحمل مسؤولية عدم تفعيل و ترجمة التوصيات و كذلك التوجيهات التي تضمنها الخطاب الرسمي للدولة في مناسبات متعددة منذ 2017؟ أكيد أنها مسؤولية الحكومة و البرلمان.

لقد رفعت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة فاتح ماي 2020 شعار «إعادة بناء الدولة الاجتماعية لمواجهة الأزمات و الصدمات المستقبلية» و قد أكدنا غير ما مرة أن الدولة الاجتماعية تقتضي شروطا مؤسسة و مرتكزات أساسية، أولها البناء الديمقراطي الحقيقي بما يعنيه من ربط للمسؤولية بالمحاسبة و فصل للسلط و احترام للحقوق و الحريات. ثانيا إحداث القطائع الضرورية مع كل أشكال الفساد و الريع و الامتيازات، ثالثا ضرورة مراجعة جذرية للأنظمة الخالقة للتفاوتات الاجتماعية و المجالية و أساسا (نظام التعليم، النظام الصحي، النظام الضريبي، و كل آليات التوزيع و إعادة التوزيع) و رابعا العمل اللائق لكافة بنات و أبناء شعبنا. إن الدولة الاجتماعية لا تعني الدولة

الضابطة régulateur بل هي الدولة القوية اجتماعيا عبر الخدمات العمومية والاستثمار في القطاعات الاجتماعية و الضامنة للأمن الاجتماعي و الغذائي والطاقي وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكافة مواطنيها.

السيدات والسادة الحضور الكريم

والتذكير واجب في هذا اللقاء، بإعلان منظمة العمل الدولية، بشأن العدالة الاجتماعية من اجل عولمة عادلة سنة 2008، من خلال التأكيد على مركزية الحق في العمل اللائق، في قلب تداعيات الازمة العالمية لسنة2007 – 2008. وإقرار الجمعية العامة الأممية، باعتبار يوم 20 فبراير يوما عالميا للتذكير بمركزية العدالة الاجتماعية في سياسات التنمية. ودعوة الاتحاد الدولي للنقابات باعتماد نموذج جديد للتعاقد الاجتماعي، يقوم على الحوار الاجتماعي سنة 2010، وصولا الى الحراك الوطني في 20 فبراير 2011 ..... تقدمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لأول مرة ، بمقترح الدعوة والمرافعة لبناء نموذج وجيل جديد للحوار الاجتماعي التعاقدي، بناء على قراءة عناصر القوة والضعف المتصلة بالتجربة الوطنية منذ سنة 1996 ، والى حدود الاتفاق الاجتماعي لسنة 2011 ، في افق استكشاف فرص ماسسته القانونية، وضمان استدامته ودوريته المنتظمة، وتحريره من مخاطر المزاجية السياسية، والاستعمالات النفعية للحكومات، والاكراهات الظرفية والسياقية، ومخاطر افراغه من بعده التعاقدي، وتغييب منهجية ومقاصد التوازن الضروري بين العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية .

ومنذ سنة 2012 تعرض الحوار الاجتماعي التعاقدي بين الأطراف الاجتماعية الثلاثة، الى التدمير الداخلي، بسبب مزاجية استبدادية، والقرارات الاستفرادية للحكومة، وخضوعه لأجندات سياقية او تحالفات ظرفية، والتحرر من منطق التعاقد الالزامي الشامل للأطراف الاجتماعية، متبوعا بمحاولات تحويله الى جلسات استماع، او إحالة برامج او قوانين وتشريعات في قضايا مهيكلة للشأن الاجتماعي والعلاقات المهنية من خارج منهجية الحوار والتوافق المشترك بين الأطراف الاجتماعية، وتدمير مصداقيته التعاقدية، و هو ما دفعنا

في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى رفض التوقيع على اتفاق 25 أبريل 2019 لأننا نرفض تحويل الحركة النقابية من مؤسسة دستورية لها دورها في التأطير و الدفاع عن المصالح المعنوية و المادية و الاجتماعية للشغيلة و المشاركة في إعداد السياسات الاجتماعية، إلى مجرد مؤسسة للتشاور.

السيدات والسادة الحضور الكريم

بالرغم من ذلك ووعيا منا كمركزية نقابية، بالأهمية الاستراتيجية لبناء نموذج جديد لمأسسة الحوار الاجتماعي التعاقدي، كآلية من اليات إعادة التوزيع العادل للثروة، والتماسك والتضامن المجتمعي، والحد من توسيع العجز الاجتماعي، واللامساواة بين الافراد والفئات الاجتماعية والمجالات الترابية. واعتباره رافعة استراتيجية لضمان الانتقال العادل، والصمود امام التأثيرات المباشرة للتحولات القائمة والمقبلة، في مجال العمل، و الانتقال الطاقي والرقمنة التكنولوجية، والثورة الصناعية الرابعة، والتحولات المناخية والبيئية، على بنية الانماط الإنتاجية، والنماذج الاقتصادية والخدماتية والتجارية، وحقوق العمل اللائق والكريم، وحجم الشغل والتشغيل المتوفر، وظروف العمل، وارتفاع مؤشرات البطالة والهشاشة واللامساواة النوعية والمجالية.

هذه التحديات وغيرها، فرضت على مركزيتنا النقابية التقدم مع نهاية سنة 2016 وبداية 2017 بمشروع رؤية كونفدرالية لمأسسة الحوار الاجتماعي. وتقديم عناوينها الأساسية في فعاليات النسخة الثانية لهذا المنتدى. كما ساهمت بفعالية مع الاتحاد العربي للنقابات وشركائه، في إطار برنامج سوليد، بالنهوض بالحوار الاجتماعي بمنطقة الجنوب المتوسطي بين سنة 2016 و2019. والوصول الى اعتماد ثلاثي الأطراف، لميثاق تعزيز الحوار الاجتماعي من اجل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. يشمل المغرب الى جانب تونس والأردن. وهي نفس الفترة الزمنية بين 2017 و2018 التي تقدمت فيها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ببرنامج المرافعة والدعوة الى اعتماد 20 موضوعا مهيكلا للحوار الاجتماعي والعدالة الاجتماعية. وحق الولوج للخدمات العمومية الأساسية. في إطار تعزيز الحوار الوطني المشترك، المتصل بالنموذج الاممي الجديد لأجندة التنمية المستدامة في افق 2030.

ومع الازمة الصحية وتفشي وباء كورونا بادرت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالدعوة الى تعاقد اجتماعي جديد، يقوم على إعادة واستعادة الدولة الاجتماعية، لمواجهة التحولات الجيوسياسية، والازمات الاقتصادية، والاختلالات الاجتماعية والصدمات الصحية، والمطالبة بلجنة وطنية لليقظة الاجتماعية، عبر مؤسسة وطنية للحوار الاجتماعي التعاقدي. وهو نفس السياق الذي جعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يصدر رأيا في إطار إحالة ذاتية في موضوع « نحو جيل جديد من الحوار الاجتماعي بالمغرب» سنة 2020.

السيدات والسادة الحضور الكريم

في سياق هذه التحولات وتأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أصبح المطلب الكونفدرالي بمأسسة الحوار الاجتماعي وبناء تعاقد اجتماعي جديد، في إطار نموذج جديد للدولة الاجتماعية. يستند بالأساس على المعيارية التوجيهية للتشريعات الدولية، والمعيارية الدستورية الوطنية، وعلى التجربة المغربية – المغربية، وهو السياق الوطني الذي يفرض علينا التذكير بالعناصر التالية:

1. بعد أكثر من 10 سنوات من المرافعة والدعوة الى بناء منظومة جديدة لمأسسة الحوار الاجتماعي. فالراهنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحديات التحولات والانتقالات، تفرض التوفر على الإرادة السياسية، للتداول في إصدار قانون-إطار لمؤسسة للحوار الاجتماعي، يحدد المبادئ والقواعد، ويوضح المسؤوليات والمجالات، ويضع آليات الحوار والتعاقد الاتفاقي. تكون متلائمة مع الالتزامات والتشريعات الدولية، وتفعل المقاصد الدستورية، وتستوعب محدودية التجربة المغربية، وضمان انتقالها الى مستوى الممارسات الجيدة للديمقراطية في بعديها التمثيلي والتشاركي.
2. ان مؤسسة الحوار الاجتماعي يجب أن تشتغل أولا على حوار تعاقدي في بعده الوطني و الجهوي تشمل اولا القضايا المهيكلة للمعايير التشريعية والتنمية الاقتصادية المستدامة والاقتصاد التضامني والحريات الفردية

والجماعية والعدالة الاجتماعية وحق الولوج للخدمات العمومية والترابية الأساسية والحماية الاجتماعية و تحولات الشغل والتشغيل والبطالة والأنظمة الضريبية والاقتصاد غير المنظم والحق في العمل اللائق وتحديات الانتقال العادل والقضايا المتصلة بالشباب والمرأة والمساواة النوعية وقضايا الهجرة والفقر والعمل الهش والغير الماجور . وثانيا الحوار حول القضايا المتصلة بمكان العمل وخصوصا الحريات النقابية واحترام التشريعات الدولية والوطنية وتفعيل المؤسسات التمثيلية والمفاوضة والاتفاقيات الجماعية والسياسات الاجرية وغيرها.

3. التمييز المعياري من جهة، بين الوظيفة التعاقدية للحوار الاجتماعي أو المفاوضة الجماعية سواء الثلاثية الأطراف وطنيا او جهويا أو الاتفاق الجماعي الثنائي الأطراف على مستوى القطاع والوحدات الإنتاجية، وبين، من جهة أخرى، الوظيفة التشاورية والاستشارية لبعض المؤسسات الدستورية سواء تعلق الامر بإبداء الراي مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي او بوظيفة التصويت والمراقبة والتقييم الموكولة لمجلس المستشارين مثلا.
4. مأسسة منظومة الحوار الاجتماعي تعني بناء التكامل والالتقائية المؤسساتية والمردودية الإنتاجية والعملية من خلال وضع كل المجالس واللجان المحدثة بنص مدونة الشغل 2004 بالإضافة الى مجالس استشارية أخرى مرتبطة بالمؤسسة الوطنية للحوار الاجتماعي كمجالس ولجان متخصصة تشتغل وفق تصور ورؤية مشتركة وترفع تقاريرها وتوصياتها ومقترحاتها بعد المصادقة عليها وفق المساطر المنظمة لها الى المؤسسة الوطنية للحوار الاجتماع.

وفي الأخير نؤكد على أن ضرورة بناء دعائم عقد اجتماعي جديد يضمن للجميع قواعد الانصاف والمساواة والعدالة الاجتماعية، وأن إرساءه مرهون بمؤسسات اجتماعية واقتصادية وسياسية في إطار ديمقراطية حقيقية تجسد التحرر وتضمن شروط المواطنة الكاملة.

وشكرا للحضور الكريم على حسن اهتمامكم.

إسهامات الخبراء

مداخلة السيد جمال أغماني

وزير سابق وخبير

«دور الحوار الاجتماعي في الحد من التأثيرات السلبية للأزمات على الإنتاجية وسوق الشغل
دروس من تجربتنا الوطنية - نحو المأسسة والاستدامة»

جد سعيد بالمشاركة في هذه الدورة السادسة للمنتدى الدولي البرلماني للعدالة الاجتماعية، وأشكر السيد رئيس مجلس المستشارين على دعوته الكريمة، وسعيد جدا كذلك لأساهم في هذه الجلسة مع صديقين عزيزين الأستاذ العربي الجعيدي، والأستاذ الفيلالي المكناسي، وبرئاسة السي محمد الحوراني، والذي جمعتني به لما كان على رأس الاتحاد العام لمقاولات المغرب، جولة من جولات الحوار الاجتماعي الثلاثي الصعبة والمهمة في تاريخ المغرب، حيث أحفظ للسي الحوراني، أنه كان طاقة جد إيجابية أسهمت بنجاح تلك الجولة والوصول إلى إبرام اتفاق 26 أبريل 2011، خلال ظرفية إقليمية لا تخفى على أحد.

أود التأكيد في البداية، أن مساهمتي هذه تؤطرها وتتحكم فيها عدة قناعات حول أهمية ومكانة ودور الحوار الاجتماعي:

أولا: فهو أداة أثبتت أنه لا محيد عنها لتصحيح الاختلالات الاجتماعية المترتبة عن اقتصاد السوق لخلق التوازن المطلوب لإرساء العدالة الاجتماعية، وبالتالي في أي سياسة تروم بناء مقومات الدولة الاجتماعية؛

ثانيا: أنه من مظاهر الحكم الراشد أو الصالح اليوم، وأحد ركائز الحياة الديمقراطية؛

ثالثا: وأننا بالمغرب لا ننطلق من الصفر، فالمؤكد أننا راكمنا تجارب مهمة تعلق الأمر بالحوار الثنائي أو الثلاثي، وهو ما يستدعي تثمين المكاسب المحققة ومواجهة نقط الضعف، لتطوير تجربتنا الوطنية نحو المأسسة والاستدامة؛

سيكون ما نافلة القول، الإشارة إلى المكانة المتميزة للحوار الاجتماعي في مواثيق العمل الدولية، فهو يحتل مكانة بارزة ومحورية في دستور منظمة العمل الدولية ومجمل اتفاقيات العمل الدولية وإعلانات المنظمة وآخرها الإعلان العالمي من أجل مستقبل العمل لسنة 2019، وتوجهات المنظمة لمواجهة أزمة كوفيد-19 تعلق الأمر بفترة تحول الوباء لجائحة أو فترة التعافي.

الجواب على دور الحوار الاجتماعي ببلادنا في الحد من التأثيرات السلبية للأزمات على الإنتاجية وسوق الشغل، يستوجب منا الوقوف ولو بسرعة على:

أولا: نقط القوة والضعف في تجربتنا الوطنية في تدبير الحوار الاجتماعي؟

ثانيا: استحضار توصيات عدد من الدراسات والآراء التي همت تقييم تجربتنا الوطنية؛

بعض نقط القوة والضعف في التجربة المغربية في مجال الحوار الاجتماعي

رغم قساوة النقد الممكن توجيهه لتجربتنا الوطنية في مجال الحوار الاجتماعي، إلا أنها تبقى في نظري:

1. غنية مقارنة بالعديد من التجارب في جنوب المتوسط؛
2. لعبت أدوارا هامة في تطور التشريع الاجتماعي الوطني؛
3. في تحقيق الاستقرار الاجتماعي ومواجهة وتخطي عدد من الأزمات والتحديات وأخص بالذكر سنوات 2006 - 2008 - 2011، وذلك بفعل:

- تواجد تقاليد نقابية منذ عهد الكفاح الوطني من أجل الاستقلال بمركزيات نقابية؛
- التطور الذي عرفته منظمة أرباب العمل «الاتحاد العام لمقاولات المغرب»؛

- إطار تشريعي سمح بوجود عدد من آليات ومؤسسات التشاور والحوار كما جاء في أرضية المنتدى:

✓ **مدونة الشغل:** بمؤسسات ثنائية على صعيد المقاولات وثلاثية للتشاور والحوار الوطني؛

✓ **مجلس المستشارين:** بتركيبته وماله من اختصاصات تشريعية ورقابية؛

✓ **المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:** بتركيبته والأدوار الموكولة له؛

✓ **المجالس الإدارية للمؤسسات العمومية الثلاثية التركيب:** بصلاحيات تقريرية لتدبير التغطية الصحية الأساسية، التكوين المهني، الضمان الاجتماعي؛

✓ **المجالس الاستشارية:** المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، المجلس الأعلى للتعاضد؛

2) **آليات الحوار التعاقدي:**

- **الحوار الاجتماعي الوطني الثلاثي:** بخمس اتفاقات اجتماعية ثلاثية منذ 1996 سمحت بتجاوز فترات أزمات حادة وحفظ السلم الاجتماعي وفي تيسير إصدار عدة قوانين كمدونة الشغل، التغطية الصحية الأساسية، قانون التعويض عن حوادث الشغل، التعويض عن فقدان الشغل، وحل عدد من الملفات الاجتماعية وتحسين الدخل والتقدم في التصديق على العديد من اتفاقيات العمل الدولية؛

- **الحوار الثنائي بين الاتحاد العام لمقاولات المغرب والنقابات العمالية:** والذي سمح بإبرام اتفاق ثنائي تم بمقتضاه إرساء آليات للوقاية وفض النزاعات الجماعية للشغل ولإعمال الوساطة؛

هذا التراكم، الذي تعزز بما تضمنه دستور فاتح يوليوز 2011 من مرتكزات أكدت على مبادئ التشاور والحوار، وعلى ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتوجيهات التي تضمنتها مجموعة من الخطب الملكية أذكر منها تلك الموجهة لهذا المنتدى، مما يفتح الباب لتطوير ما نتوفر عليه من آليات للحوار الاجتماعي نحو الأفضل، حتى يلعب أدواره كاملة، ويستجيب لتطلعات مختلف أطرافه.

لكن تبقى تجربتنا الوطنية تحمل معها عدد من نقط الضعف، خاصة ونحن نواجه اليوم تحديات جديدة بفعل التحولات التي دخلها وسيدخلها سوق الشغل بفعل التطور التكنولوجي الهائل مع الثورة الصناعية الرابعة ولنقل الاقتصاد الرقمي وآثار التغيرات المناخية...

1) ففضاءات الحوار وإن تعددت، فما هو ملحوظ هو ضعف التنسيق بين مختلف آليات ومؤسسات الحوار المعمول بها؛
2) المؤسسات الثلاثية المحدثة بمقتضى مدونة الشغل، لا يجري استخدامها بالوجه المطلوب، لدرجة أصبحت تعتبر إطارات -شبه شكلية- مع تراجع اهتمام الشركاء الاجتماعيين بها؛
3) آلية الحوار الاجتماعي الوطني الثلاثي، رغم ما حققته من نتائج مهمة منذ إرسائها وفق اتفاق 1 غشت 1996، بإبرام 5 اتفاقيات اجتماعية ثلاثية، لا زالت:

- غير مقننة بمقتضى قانون ينظم أشغالها ودورية انعقادها وتحضير ودراسة نقط جدول أعمالها، ولا علاقة لها مؤسسية مع باقي المؤسسات والهيآت التشاورية الأخرى؛
- بنود بعض الاتفاقات التي تم إبرامها لم يتم تفعيلها منها: الوصول إلى توافق في شأن القانون التنظيمي لممارسة حق الإضراب وقانون النقابات، ومراجعة بعض بنود مدونة الشغل، توحيد الحد الأدنى للأجر، إحداث درجة استثنائية جديدة، التصديق على الاتفاقية رقم 87، وما يسجل من ضعف في إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية...

4. انتخابات ممثلي الأجراء لا زال يسجل عدم تنظيمها في المقاولات المحصية من طرف وزارة الشغل (سنة 2008 همت 12.084 مؤسسة من أصل17.019 مؤسسة محصية، سنة 2021 همت 19.553 من أصل 24.414. أي أن حوالي 1/3 المقاولات لن تحدث بها المؤسسات الثنائية للحوار والتشاور التي أقرتها مدونة الشغل أو عدم استكمال تشكيلها؛
5. رغم تقدم عدد من جوانب التشريع الاجتماعي يسجل استمرار ثقافة عدم

احترام القانون، مما يحرم فئات واسعة من الأجراء من حق التمثيل داخل مقاولاتهم ومن حق التصريح بالضمان الاجتماعي...؛

6. لا زالت برامج التكوين المعتمدة في شعب تكوين مدبري الموارد البشرية لا تتضمن أي مساق/ مادة حول الحوار الاجتماعي؛

رغم أنه لا يوجد نموذج للحوار الاجتماعي Une recette unique، سأتوقف معكم على توصيات بعض الدراسات للنهوض بالحوار الاجتماعي بالمغرب

1- **دراسة لمكتب العمل الدولي ترجع لسنة** 2015، من بين ما أوصت به انطلاقا من وجهات نظر الشركات الاجتماعيين وتقييم تجربة مختلف مؤسسات الحوار الاجتماعي بالمغرب:

- تأسيس هيأة وطنية للحوار الاجتماعي؛
- مؤتمر سنوي حول الحوار الاجتماعي لإطلاق مختلف النقاشات بين الأطراف المعنية بطريقة منسقة؛
- إرساء منتديات جهوية للتشاور والحوار بهدف تعزيز لامركزية الحوار الاجتماعي؛
- إحداث لجن وطنية على مستوى القطاعات الإنتاجية للحوار والمفاوضة لإبرام اتفاقيات جماعية للشغل قطاعية؛

✓ تكوين الشركاء الاجتماعيين؛

2- **توصيات مشروع «سوليد»**

✓ **إنجاز ثلاث دراسات:** حول الوضع السوسيو- اقتصادي والسياسي والمؤسساتي وعلاقته بالحوار الاجتماعي بكل من المغرب، تونس والأردن، سنة 2016؛

← **الدراسة حول المغرب:** وإن توقفت على غنى التجربة المغربية، فإنها أوصت بضرورة وضع إطار مؤسساتي للحوار الاجتماعي الوطني الثلاثي بمقتضى قانون؛

✓ **سبر الآراء:** إنجاز بحث سنة 2016 لمعرفة اتجاهات رأي النقابيين وأرباب العمل نحو الحوار الاجتماعي شمل عينة من 1094 بالدول الثلاث (350 من المغرب)؛

← **الخلاصة العامة لنتائج صبر الآراء:**

- الحاجة إلى نشر ثقافة الحوار الاجتماعي وتكوين أرباب العمل والعمال على مهارات التفاوض والحوار؛
- الحاجة لمأسسة الحوار الاجتماعي؛
- الحاجة لتوضيح العلاقة ما بين الحوار الاجتماعي بمستوياته المختلفة بالجهات التنفيذية والتشريعية في الدولة، لإزالة بعض المفاهيم الخاطئة حول إمكانية التناقض في الأدوار.

ميثاق الحوار الاجتماعي الموقع بمراكش: مأسسة الحوار الاجتماعي

مقترحات نحو مأسسة الحوار الاجتماعي واستدامته

1) **إحداث مجلس وطني للحوار الاجتماعي**: بمقتضى نص قانوني، بهيكلة تسمح له بالاضطلاع بمهامه الاستشارية – الاقتراحية التي ستوكل له:

- **تركيبته**: ثلاثية (الحكومة، النقابات الأكثر تمثيلية، الاتحاد العام لمقاولات المغرب)؛
- أن تصبح المؤسسات الوطنية الثلاثية المحدثة بمقتضى مدونة الشغل: مجلس المفاوضة الجماعية، مجلس طب الشغل والوقاية من الأخطار المهنية، المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل، اللجنة الثلاثية التركيب المكلفة بتتبع التطبيق السليم للأحكام الخاصة بالتشغيل المؤقت، مرتبطة بالمجلس الوطني ترفع له توصياتها ومقترحاتها؛
- ونفس الأمر بالنسبة للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية والمجلس الأعلى للتعاضد ...؛
- **دورية الاجتماعات**: التنصيص على دورية معينة للاجتماعات ومدتها (مرتين في السنة وكل ما استدعت الظرفية ذلك)؛

2) **البعد الجهوي:** إرساء آليات جهوية للحوار الاجتماعي ذات طابع تشاوري؛
3) **البعد القطاعي:** تأسيس تحت إشراف المجلس الوطني للجن وطنية قطاعية بمهمة النهوض بالحوار الاجتماعي القطاعي لإبرام اتفاقيات جماعية للشغل؛
4) **في جانب التكوين:** إدماج مادة / مساق حول الحوار الاجتماعي ضمن مواد تكوين طلبة شعبة الموارد البشرية؛

الحوار الاجتماعي في ظل التحديات الجديدة

عشنا ولا زلنا نعيش تداعيات جائحة كوفيد-19، واليوم نعيش فصل جديد من تداعيتها الاقتصادية والاجتماعية، وبالنسبة لبلادنا ازدادت مع موجة الجفاف لهذه السنة.

وجب الإشارة هنا أنه منذ البوادر الأولى لأزمة كوفيد -19 أكدت منظمة العمل الدولية على أهمية الحوار الاجتماعي للحد من تأثيراتها السلبية المتعددة الأوجه، ومن بين ما أوصت به ضرورة تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية والصحية. ويسجل هنا المبادرة الملكية بفتح ورش تعميم عدد منافع الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية في أفق سنة 2025 على الفئات التي كانت محرومة منها.

فالتحولات المتسارعة التي دخلها سوق الشغل وبروز مهن جديدة بعلاقات عمل جديدة، العديد منها اليوم غير مقننة بمقتضى مدونة الشغل، مواجهة تداعيات التغير المناخي والتي من مظاهره الجفاف القاسي الذي يعاني منه المغرب هذه السنة، ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية... كلها قضايا تستدعى نهج حوار اجتماعي ممأسس حولها، ليس بالضرورة للزيادة في الأجور بل لإيجاد أنجع الوسائل والآليات للحد من مضاعفات ارتفاع الأسعار والجفاف على القدرة الشرائية للمواطن. مؤكد الحكومة اتخذت عدة مبادرات، لكن أظن أن إشراك والاستماع لوجهة نظر الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين في إطار جولة حديدة من الحوار الاجتماعي سيكون بالأهمية بمكان.

تبقى الإشارة، أنه سبق لإحدى فرق مجلس المستشارين أن أعدت في الولاية السابقة مقترح قانون بإحداث مجلس وطني للحوار الاجتماعي، أبدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي رأيه فيه، وسيكون بالأهمية بمكان مواصلة دراسة المقترح للوصول إلى صيغة تسمح بإرساء مجلس فعال يسمح بمأسسة الحوار الاجتماعي وضمان استدامته.

مداخلة السيد رشيد الفيلالي المكناسي

خبير

«الاستلهام من معايير العمل الدولية لتطوير الممارسات الجيدة في مجال الحوار الاجتماعي»

دواعي اختيار الموضوع بمناسبة مناقشة موضوع الحماية الاجتماعية لإحياء اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية

1. **مفارقة أولى** : مفهوم الحوار الاجتماعي لصيق بمنظمة العمل الدولية بحكم تركيبتها الثلاثية و هو في نفس أسلوب للمشاركة الدمقراطية لأطراف أخرى في المجتمع المدني؛
2. مفارقة ثانية : العدالة الاجتماعية تمثل الغاية من إحداث منظمة العمل الدولية وقد أصبحت اهتماما مشتركا لوكالات أممية أخرى كما يعبر عن ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة 2008 بإعلان 20 فبراير يوما عالميا للعدالة الاجتماعية؛
3. السؤال المطروح : ما هي الدروس التي يجب جنيها من هه التطورات العالمية لاستلهام ممارسات فضلى من أجل الارتقاء بالحوار الاجتماعي الوطني ؟

الحوار الاجتماعي من منظور معايير العمل الدولية

- الحوار الاجتماعي مفهوم حاضر بقوة في مرجعيات و برامج و أهداف منظمة العمل الدولية، إلا أنه غائب عن معايير العمل الدولية؛
- للتوضيح : مفهوم معايير العمل الدولية يحيل حصريا على الاتفاقيات و

التوصيات الصادرة عن المؤتمر العام، بينما تشمل باقي المرجعيات التي تعتمدها المنظمة القرارات الصادرة عن المؤتمر العام و مجلس الإدارة و لجن المراقبة والدراسات المنجزة تحت إشراف مكتب العمل الدولي؛

- يرجع إلى هذه الأدبيات غير الملزمة إسناد التعريف التالي إلى الحوار الاجتماعي : «جميع أنواع التفاوض أو التشاور أو تبادل المعلومات بين ممثلي الحكومات وأصحاب العمل والعمال أو فيما بينهم بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك»؛
- من منظور التركيبة الثلاثية للمنظمة وهدفها الدستوري ، تتحقق العدالة الاجتماعية بفضل تكريس معايير حمائية للعمال عن طريق التفاوض بين الحكومة و أرباب العمل و ممثلي العمال؛
- تعطى الأفضلية للمنظمات المهنية الأكثر تمثيلا إلا أن منظمات الأقلية وتتمتع بحق التفاوض باسم أعضائها بينما يتمتع الممثلون المنتخبون بالصلاحيات التي يخولها إليهم القانون أو الاتفاقيات الجماعية؛
- مجال الحوار يتحدد باتفاق أطرافه حسب اهتمامات وصلاحيات كل طرف مما يعرضه حتما لتداخل الاهتمامات والمواضيع والأجندات؛
- يحيل مدلول مأسسة الحوار الاجتماعي عادة على الهيئات الشكلية الرئيسية بينما يتسع المعنى في الواقع لجميع الأساليب والهيئات والممارسات التي يتحاور فيها ممثلون عن المنتجين والعمال ومسؤولين حكوميين بما في ذلك بطريقة غير رسمية؛
- يمكن التحكم إلى بعض المعايير و المبادئ العامة الواردة في الاتفاقيات ذات الصلة كما يتم تفسيرها من طرف هيئات الإشراف وتحديدا إلى:
  - الاتفاقيتين 87 و98 بشأن حق التنظيم و المفاوضة الجماعية
  - الاتفاقية 144 بشأن المشاورات الثلاثية
  - الاتفاقيتين 11 و 141 بشأن حق التنظيم و منظمات العمال الزراعيين
  - الاتفاقية 135 بشأن ممثلي العمال

- الاتفاقية 151 بشأن علاقات العمل في الخدمة العامة
- الاتفاقية 154 بشأن المفاوضة العامة

• جميع المعايير المتضمنة في هذه النصوص وفي التوصيات المتصلة بها تستمد روحها من مبدأ التمثيل الجماعي المستقل وحرية التفاوض من أجل الوصول إلى اتفاقات طوعية؛

• تبقى معايير العمل الدولية مصدر حقوق والتزامات تختلف طبيعتها حسب المجالات و نوعية الأطراف؛

• تلتزم الدول بتنفيذها حسب نظامها القانوني و ممارساتها الوطنية :

- مأسسة الحوار الوطني شأن وطني من مسؤولية الدولة يتطلب إشراك الفرقاء الاجتماعيين عن طريق الاستشارة و الارتقاء بالمفاوضة الجماعية
- الهدف من المأسسة هو ضمان تنفيذ الالتزامات في القانون و الممارسة
- لا تخضع المأسسة للمراقبة إلا لتقييم مدى تطابقها مع حق التنظيم و المفاوضة الجماعية من جهة و من جهة أخرى مدى مقدرتها على تنفيذ الالتزامات

علاقة العدالة الاجتماعية بمعايير العمل الدولية

• التزام ضمن دستور المنظمة لسنة 1919 (ديباجة الدستور) :

- « لما لم يكن هناك من سبيل إلى إقامة سلم عالمي ودائم إلا إذا بني على أساس من العدالة الاجتماعية»؛
- «ضمان ظروف معيشة مناسبة وحماية العمال من العلل والأمراض والإصابات الناجمة عن عملهم وحماية الأطفال والأحداث والنساء وكفالة معاش للشيخوخة والعجز وحماية مصالح العمال المستخدمين في بلدان غير بلدانهم وتأكيد مبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي وتأكيد مبدأ الحرية النقابية وتنظيم التعليم المهني والتقني، وغير ذلك من التدابر»
- تركيز على العمال بمفهوم المستخدمين

علاقة العدالة الاجتماعية بالحوار الاجتماعي وبنشاط منظمة العمل الدولية

- التزام محين وفق إعلان فيلاديلفيا 1944 :

- بمثابة إدراج الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية من زاوية علاقات العمل

- يضع على عاتق منظمة العمل الدولية مسؤولية بحث وفحص جميع السياسات الاقتصادية والمالية الدولية على ضوء الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية؛

- إضفاء الكونية على ذات الحقوق و توسيع مجالها بمقتضى الإعلان العالمي 1948 ثم لزوما بعد المصادقة على الصكين التوأمان 1967

- تزامن محيط العولمة مع المقاربة على أساس الحقوق بعد سقوط جدار برلين

- ظهور مقاربات شمولية تتطلب استهداف التنمية المستدامة والمقاربة على أشاس الحقوق و الدمقراطية التشاركية

- بروز مفهوم الحوار الاجتماعي

- على النطاق الأوروبي في الثمانينيات لمواكبة تمديد الصلاحيات من المستوى الوطني إلى نطاق الاتحاد من طرف الفرقاء الاجتماعيين

- أول استعمال سنة 1984 بمناسبة تقديم برنامج عمل رئاسة فرنسا لمجلس المجموعة الأوروبية

- انطلاق الحوار الاجتماعي الأوروبي سنة 1985 بمشاركة اتحادات نقابات أرباب العمل و العمال في القطاعين العام و الخاص اسفر عن إمضاء برتوكول الحوار الاجتماعي سنة 1991

- اعتماد برنامج العمل الاجتماعي الأوربي على مواكبة الحوار السياسي بين الحكومات بالحوار المدني مع منظمات و هيئات المجتمع المدني والاجتماعي مع المنظمات المهنية

- إدراج الحوار ضمن الحقوق الأساسية في إعلان مركوسور (Mercosur) لسنة 1998 بشأن الشغل و القضايا
- داخل منظمة العمل الدولية : تحفظات في بعض الأوساط قبل مؤتمر القمة الاجتماعية بكبنهاكن (1995)
- تعزيز ولاية المنظمة و توسيع آفاق عملها بفضل الإعلان بشأن الحقوق الأساسية في العمل (1998) .
- استعمال العبارة في الميزانية المصادق عليها سنة 1999 لتمويل الخطة المتعلقة بدعم العمل الثلاثي و الحوار الاجتماعي
- العبارتان واردتان بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة» : استهداف جميع الناس و ليس العمال بالأساس عبر أربعة أهداف :

- « تعزيز العمالة من خلال خلق بيئة مؤسسية واقتصادية مستدامة:
- وضع وتعزيز تدابير للحماية الاجتماعية – الضمان الاجتماعي وحماية اليد العاملة – تكون مستدامة ومكيفة مع الظروف الوطنية، بما فيها:
- توسيع الضمان الاجتماعي ليشمل الجميع،
- تعزيز الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي باعتبارهما أنسب وسيلتين من أجل: (...) تسهيل بناء توافق الآراء حول السياسات الوطنية والدولية ذات الصلة، التي تؤثر في استراتيجيات وبرامج العمالة والعمل اللائق؛
- احترام وتعزيز وإعمال المبادئ والحقوق الأساسية في العمل

- 2019 :إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل :» أنه لا بد لمنظمة العمل الدولية أن تمضي قدما في القرن الثاني من عمرها، بعزم لا هوادة فيه ، في الوفاء بولايتها الدستورية سعيا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق مواصلة تطوير نهجها ، المتمحور حول الإنسان من أجل مستقبل العمل، الذي يضع حقوق العمال واحتياجات جميع الناس وطموحاتهم وحقوقهم في صميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. (...)

- وإذ تحدوه حتمية تحقيق العدالة الاجتماعية التي أبصرت منظمة العمل الدولية النور استلهاما بها قبل مائة عام؛
- وإذ يسلم بأن الحوار الاجتماعي يسهم في تماسك المجتمعات ككل وأنه أساسي لاقتصاد منتج ومجدٍ؛

بعض الخلاصات لإعطاء مفهوم ديناميكي لمأسسة الحوار الاجتماعي

- دون مراجعة شكلية لمعايير العمل الدولية تم الانتقال من حماية الأجراء إلى توفير العمل اللائق للجميع وإضفاء ثقافة حقوق الإنسان على مضامينها ومواكبة مستجدات العولمة
- استشراف مستقبل العمل بالمزاوجة بين الارتقاء بحقوق العمال وتوفير احتياجات جميع الناس وطموحاتهم وحقوقهم في صميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
- انفتاح الفرقاء الاجتماعيين على مكونات المجتمع المدني والتوجه نحو جعل الحوار الاجتماعي والحوار المدني وجهان متكاملان للدمقراطية التشاركية
- احتفاظ المنظمات المهنية بمكانة خاصة ضمن المجتمع المدني لأن الحوار الاجتماعي والمشاركة الدمقراطية لا يستقيمان إلا بمساهمة أطراف مستقلة ووازنة تتوفر على مؤهلات وكفايات تسمح بتحمل المسؤوليات الجماعية.
- مأسسة الحوار الاجتماعي لا تستقيم بالهندسة المعيارية بقدر ما تتطلب مقدرة الأطراف وثقتهم في التعاقدات والتفاوض بحسن نية وبالتالي فهي انعكاس لجودة العلاقات الجماعية ولجدية السياسات العمومية.

مداخلة الأستاذ العربي الجعيدي

مركز السياسات للجنوب الجديد

«مأسسة الحوار الاجتماعي: وجهة نظر»

يلعب الحوار الاجتماعي المؤسسي دورا مركزيا في معالجة الصراع الاجتماعي في عالم العمل. إن الطقوس الحالية للحوار الاجتماعي في المغرب، ومجالات التفاوض المحدودة – على أهميتها – تقلل من تأثيرها على تحسين ظروف العمل وتحديث العلاقات الصناعية، داخل الشركة والإدارة. كيف يمكننا الخروج من هذه الطقوس التي تنتهي بجعل الحوار الاجتماعي يفقد معناه ومصداقيته؟ ومن الناحية المثالية، ينبغي أن تكون الدولة وأرباب العمل والنقابات قادرة على المشاركة بصورة بناءة وواقعية في حوار بشأن المبادئ التوجيهية العامة التي يستند إليها نظام الحماية الاجتماعية ككل، الذي لا يمكن فصله عن التنمية الاقتصادية المستدامة، وإبرام «مواثيق اجتماعية» مستقرة.

وسيتطلب ذلك إجراء تشخيصات مشتركة، تأخذها الحكومة في الاعتبار وتتحقق من صحتها، وصياغة حلول بديلة، مع مراعاة أكبر للواقع والفرص المتاحة للبلد. لذلك من الضروري أن يدرس الشركاء الاجتماعيون والحكومة المبادرات التي من شأنها تحديث الإطار القانوني والمؤسسي للحوار الاجتماعي من أجل تحسين عمليات المعلومات والتشاور والتفاوض بين المؤسسات والجهات الفاعلة الاجتماعية وتطوير مساحة تعاقدية حقيقية على المستويين الوطني والمحلي.

إن تجديد الحوار في بلدنا يتطلب إضفاء الطابع المؤسسي على آلياته وإجراءاته. إنه شرط لإعادة بناء علاقات جديدة بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين. ويجب الاعتراف بالتشاور المؤسسي بوصفه بعدا أساسيا لنموذج المجتمع والتنمية، من خلال السعي إلى توافق آراء الجهات الفاعلة بشأن قضايا

لا تقل أهمية عن قضايا سياسة العمالة، وإصلاح الحماية الاجتماعية، وكفاءة نظام التعليم، ونوعية الرعاية الصحية، وما إلى ذلك. وفي هذا السياق، هناك حاجة إلى تعزيز التشاور بين الشركاء الاجتماعيين والإدارات والمؤسسات المسؤولة عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية. التشاور المنظم ونوعية العلاقات بين الشركاء الاجتماعيين والحكومة حاسمة في تشكيل النموذج الاجتماعي. وهو مفتاح لتحسين الحكم ومحرك للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

1. مأسسة الحوار الاجتماعي: بعد أساسي لنموذج تنموي جديد

حتى الآن، وبصرف النظر عن الطقوس السنوية في أيار/مايو، كانت الحكومة تميل إلى التشاور مع الشركاء الاجتماعيين بشكل متقطع ووفقا لحالات الطوارئ الاجتماعية بشأن سياسات الاقتصاد الكلي **وبشأن** القضايا التي تؤثر على السياسة الاجتماعية. **وقد أصبحت الحاجة** إلى نظام متماسك ومنتظم للتشاور بشأن المبادئ التوجيهية العامة للسياسة الاجتماعية واضحة تدريجيا لجميع أصحاب المصلحة في الحوار الاجتماعي. ومن ثم فإن السؤال الذي يطرح نفسه لا يتعلق بتحديد الجهات الفاعلة المعنية فحسب، بل أيضا المواضيع والآليات التي يتعين الإبقاء عليها من أجل إقامة هذا الحوار على أسس مشروعة وشفافة ودائمة.

يبدو أن اتفاق 25 **أبريل** 2019 شكل نقطة تحول تاريخية في السعي المتكرر إلى إضفاء الطابع المؤسسي الفعال والمستدام على الحوار الاجتماعي. غير أن الملاحظة الحالية هي أن الحوار الاجتماعي لم يتمكن بعد من إيجاد زخم جديد وصياغة آليات وإجراءات تشاورية فعالة ومستدامة. يتم تنظيم بنية النظام الجديد المعلن حول ثلاث لجان، لكل منها تكوين ومهام محددة. وستكرس لجنة عليا لإجراء مشاورات دورية بشأن المبادئ التوجيهية الاقتصادية والقرارات الاجتماعية ذات الطابع الوطني. سيكون المكان المناسب لتوجيه الحوار. وسيعهد بمتابعة الحوار الاجتماعي إلى لجنة وطنية. ومن شأن اللجان المنشأة على المستويات الإقليمية أن تكفل حل الصراعات على الصعيد المحلي. وستكون

لجنتان أخريان، إحداهما مخصصة للقطاع الخاص والأخرى للقطاع العام، مسؤولة عن دراسة الملفات المستعرضة أو الخاصة بقطاعات محددة.

ويبدو أن هيكل هذه الآلية قد أخذ في الاعتبار الأبعاد الثلاثة – الوطنية والإقليمية والقطاعية – في التصميم المؤسسي لهياكل الحوار الاجتماعي. ومع ذلك، **لا يزال** يتعين توضيح الإرساء القانوني والتنظيمي لهذه الآلية، مما سيضفي مزيدا من الشرعية والتمثيل على التشاور مع الشركاء الاجتماعيين. وينبغي أن يكون عمل منتديات الحوار الاجتماعي الجديدة هذه أكثر انتظاما ومرونة على النقيض من الهياكل القائمة التي من المفترض أن تحل محلها. ومن المتوقع أن تتطور إجراءات التشاور تمشيا مع الحاجة المتزايدة للحوار مع الشركاء الاجتماعيين بشأن صنع السياسات العامة.

هذه كلها قضايا لا يمكن اختزالها في اعتبارات فنية. وهي تدعو إلى تطوير قدرات المنظمات المهنية، ولا سيما النقابات، على معالجة هذه القضايا. واليوم، لا يزال انخفاض معدل التنظيم النقابي مصدر قلق مشروع، ولكن لا ينبغي فصله عن التوزيع غير المتكافئ للتمثيل النقابي وفقا للقطاعات وحجم الشركات والمنشآت. هاتان الظاهرتان لا تدخران المنظمة التمثيلية لأصحاب العمل. وبصفة عامة، فإن المؤسسات الكبيرة، فضلا عن بعض القطاعات، ممثلة تمثيلا زائدا في كل من منظمات الموظفين وأصحاب العمل، مما يؤدي إلى تشويه أداء المجال الإنتاجي ومصالحه. يعد تشكيل النقابات في أماكن العمل المهجورة سابقا قضية رئيسية لتعزيز الحوار الاجتماعي وإعادة توازنه.

هل سيتبع إعلان رئيس الحكومة في أبريل 2019 عن تجديد الحوار الاجتماعي تدابير فعالة لإصلاح كبير لآليات التشاور وتسوية النزاعات الاجتماعية؟ إن الماضي القريب للاتفاقات الناتجة عن عمليات الحوار الاجتماعي غني بخيبات الأمل. تضمن الاتفاق الأخير والمفاوضات السابقة ابتكارات رئيسية لم تر النور أبدا. وبما أنها مجرد اتفاقات، فإن فعاليتها تتوقف على تحويلها إلى قانون وتنفيذها على أرض الواقع.

غالبا ما تفلت ممارسة الحوار الاجتماعي من الأطر والهياكل المخصصة نظريا لها. لأن دور الحوار الاجتماعي يستند إلى طبيعته الأصلية التي لا يمكن الاستغناء عنها: يمثل الشركاء الاجتماعيون بشكل مباشر المصالح والقضايا المتعلقة بعالم العمل، من ظروف العمل إلى تطوير التدريب، بما في ذلك تحديد معايير الأجور. هذه هي قواعد اللعبة التي يجب تغييرها. يتم إنتاج الإجراءات التي تنظم وتتحكم في التفاعلات بين الجهات الفاعلة في الحوار الاجتماعي بشكل مستمر وداخلي من قبلهم. لذلك فهي لا تقتصر على التشريعات التي تحكم العلاقات الصناعية. النطاق الدقيق للحوار الاجتماعي مائع بقدر ما هو غير محدد.

وفي هذه الحالة، ألا ينبغي لنا أن نعتمد قانونا لتحديث الحوار الاجتماعي ينص على أن أي مشروع إصلاحي يتعلق بعلاقات العمل الفردية والجماعية والتشغيل والتدريب المهني، ويندرج في نطاق التفاوض الوطني والمهني، ينبغي أن يخضع للتشاور المسبق مع النقابات ومنظمات أرباب العمل التي تمثل المستوى الوطني والمهني؟ ومع ذلك، ثبت أن تنفيذ هذا الالتزام بالتشاور المسبق يمثل إشكالية أكثر مما يبدو.

2. **مقترحات لتجديد الحوار الاجتماعي**

يجب الاعتراف بالحوار الاجتماعي بوصفه بعدا أساسيا لنموذج المجتمع والتنمية، من خلال السعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء بين أصحاب المصلحة بشأن قضايا هامة مثل قانون العمل، وإصلاح الحماية الاجتماعية، ودعم الاستثمار في التعليم، والمهارات والإجراءات الرامية إلى تحسين دينامية الاقتصاد. يمكن أن يكون الحوار الاجتماعي، شريطة أن ينتشر إلى مستويات مختلفة (المناطق والقطاعات)، عنصرا من عناصر الحكم الديمقراطي والتحديث الاقتصادي والاجتماعي. ونوعية إجراءات التشاور بين الشركاء الاجتماعيين حاسمة في البحث عن اتفاقات بشأن القضايا والمسائل التي يختلف فيها الشركاء الاجتماعيون في مواقفهم. يجب استيفاء ثلاثة شروط من أجل خلق مناخ من

الثقة بين الشركاء الاجتماعيين في منتديات الحوار الاجتماعي: تمثيل الجهات الفاعلة ، ومحيط التشاور المحدد جيدا ، والوصول إلى المعلومات ذات الصلة.[1]

يبدو لي أن ست توصيات أساسية يجب أخذها في الاعتبار عند تجديد الحوار الاجتماعي بهدف تهيئة مناخ من الثقة بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين:

- **توضيح مسؤولية الدول**

وينبغي للدولة أن تشجع ممارسة المفاوضة الجماعية وغيرها من أشكال الحوار الاجتماعي في الخدمات العامة. يجب أن تكون مثالا يحتذى به في القطاع العام حيث تعمل كصاحب عمل. ويجب على الدولة أيضا أن تبدي استعدادها لمراعاة احتياجات منظمات أصحاب العمل والعمال من أجل تحسين أهمية تنفيذ السياسات العامة وفعاليته وفرصه. ومن خلال إشراك الشركاء الاجتماعيين في إعداد قراراتها، تحصل الحكومة على مزيد من المعلومات عن الاقتصاد الحقيقي والعقبات التي يتعين التغلب عليها والمزيد من خيارات السياسة العامة.

- **تعزيز حوكمة النقابات والمنظمات المهنية**

إن تعقيد واقع سوق العمل وتحديات القدرة التنافسية التي تواجهها الشركات يتطلب من المنظمات المهنية أن تكون منفتحة على هذا الواقع من أجل فهم أفضل للمشاكل التي يثيرها العمال والشركات. وتقع على عاتق المراكز النقابية مسؤولية جعل استقلاليتها وحريتها وسيلة لتمثيل العمال والشركات تمثيلا أفضل. ويعزز الحكم الديمقراطي تضامنها الداخلي وقدرتها على المساومة. ومن ثم فإن الحل الوسط الذي يتم التوصل إليه من خلال الحوار الاجتماعي سيكون الأقرب إلى تفضيلات العمال والشركات، وبالتالي ضمان تنفيذه.

1- ومن شأن أدوات إعلامية محددة أن تكمل السياسة الإعلامية العامة : رسائل بشأن الحوار الاجتماعي، الذي يعلم الشركاء بالأحداث الرئيسية؛ الاستعراض السنوي للحوار الاجتماعي؛ تطوير قاعدة بيانات تفاعلية ومنتديات إعلامية ربع سنوية تجمع بين الشركاء الاجتماعيين

■ **إنتاج وتبادل المعلومات الإحصائية حول الحوار الاجتماعي**

وتقتضي اتفاقية إحصاءات العمل لعام 1985 (رقم 160) من الدولة أن تقوم بانتظام بجمع وتصنيف ونشر إحصاءات عن عدة أبعاد للعمل. وقياس مؤشرات الحوار الاجتماعي ضروري أيضا لتقييم نوعية العلاقات الصناعية وأثرها على العمالة وظروف العمل والقدرة التنافسية للمؤسسات. ويسهل وصول الشركاء الاجتماعيين إلى إحصاءات العمل ذات الصلة والموثوقة والمستكملة وضع تشخيص مشترك للمشاكل والبحث عن حلول مناسبة. ولدى المغرب آليات إحصائية تشكل إنجازا، ولكن يجب تطويرها في ضوء أحدث المعايير والمبادئ التوجيهية الموضوعة تحت رعاية منظمة العمل الدولية.

■ **تعزيز استقلالية تفتيش العمل والقضاء**

وفي مقابل السلطات الكبيرة المخولة لهم للقيام بواجباتهم، يجب أن يكون المفتشون ملزمون بالتزامات لضمان ممارسة هذه المهام باستقلال تام وتقدير وحياد وضمان تمتعهم بثقة كل من أصحاب العمل والعمال. وينبغي أن تكون الهيئات المدعوة إلى حل المنازعات بين أطراف النزاع مستقلة عن مفتشية العمل وأن يكون استخدام هذه الهيئات طوعيا. يجب أن يحصل الموظفون المسؤولون عن هذه المهمة على التدريب المناسب لهذه المهمة، والذي لا يقتصر على تدريب الشرطة العاملة. الاستقلال والحياد هما المبدآن الأساسيان لأي نظام قضائي: فهما يضمنان للمتقاضين أن فعل التحكيم سيتم تحديده فقط من خلال حجج النقاش القضائي، دون أي ضغط أو تحيز.

■ **توسيع نطاق الحوار ليشمل المجتمع المدني**

تكتسب الثلاثية «المعززة» شعبية في الحالات التي يختار فيها الشركاء الثلاثيون التقليديون فتح الحوار أمام مجموعات المجتمع المدني الأخرى، من أجل الحصول على منظور أوسع وبناء توافق في الآراء حول قضايا تتجاوز عالم العمل. وقد أدى ظهور الحركات الاجتماعية المتعلقة بقيم حقوق الإنسان والبيئة

وتحولات العمل وحقوق العمال إلى توسيع نطاق العمل الجماعي ومشاركة المواطنين للمنظمات غير الحكومية ومختلف الحركات الاجتماعية. ومن المهم التشديد على أن مشاركة مجموعات المجتمع المدني الأخرى في الحوار الاجتماعي يقصد بها تعزيز النزعة الثلاثية، وليس إضعافها أو تخفيفها. يمكن لهذا الحوار الاجتماعي، الذي يشار إليه أحيانا باسم «الحوار المجتمعي»، أن يعزز كلا من الثلاثية والمجتمع المدني عندما يحشد جميع أصحاب المصلحة حول السياسات العامة من أجل ضمان الانتقال إلى التنمية الشاملة.

- **تعزيز الحوار الاجتماعي على المستوى الإقليمي**

وأصبح إدماج الأقاليم في النسيج الاقتصادي الآن محورا استراتيجيا للنمو الاقتصادي الشامل والتعبئة الديمقراطية للجهات الفاعلة الإقليمية. في بعض الأحيان يكون نطاق الشركة ضيقا جدا بالنسبة للجهات الفاعلة في الحوار الاجتماعي للتعامل بفعالية مع القضايا المتعلقة بالتوظيف أو المهارات أو الصحة المهنية. وقد هيأ الحوار الاجتماعي على المستوى الإقليمي بيئة مواتية للتشاور بين الشركاء الاجتماعيين في إقليم ما لمعالجة قضايا مثل إدارة العمالة المحلية والاحتياجات من المهارات، ووضع استراتيجية صناعية في إقليم ما، وإقامة تعاون محلي لتحسين أداء المؤسسات، والعمل في مجال التعاون الاجتماعي في إقليم ما. لصالح تحسين ظروف العمل وسلامة المقاولين من الباطن المحليين لنفس العميل، إلخ.

كما يتيح الحوار الاجتماعي الإقليمي التدخل في القضايا التي لا تقع في نطاق المفاوضة الجماعية، مثل التخطيط المكاني والسياسات العامة التي تتوافق مع اختصاصات السلطات المحلية. وهكذا، يرتبط الحوار الاجتماعي والحوار المدني لضمان التماسك الاقتصادي والاجتماعي لسياسات التنمية القطاعية على المستويين الإقليمي والمحلي. لماذا لا نفكر في نهج جديد للحوار الاجتماعي يعبر كلا البعدين الإقليمي والقطاعي، مما يؤدي إلى تنفيذ الاتفاقات الجماعية حسب الفرع والمنطقة أو الإقليم؟

الخلاصة: تجديد في المنظور؟

يقف الحوار الاجتماعي عند مفترق طرق. وبكونه قوة دافعة لتحديث الاقتصاد، سيؤكد الحوار الاجتماعي مكانته المركزية والأصلية في المجتمع والحكم الديمقراطي للأمة. يتطلب تحديث الاقتصاد تجديدا عميقا ل «النموذج الاجتماعي» المغربي. إن إجراء الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ونجاحها تحددهما نوعية الحوار الاجتماعي وإضفاء الطابع المؤسسي عليه على أساس واضح وفعال. وهذا يعني تجاوز مجرد المشاورات بشأن التدابير التي تقررت على عجل.

الحوار الاجتماعي يعزز مخرجا من منطق الصراع. وهي تطمح إلى تأسيس ثقافة التفاوض والحلول التوفيقية والمسؤولية. اليوم، التشاور حول حقوق العمال وواجباتهم، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والمرونة المعنية باستدامة الشركة ليست بعد ممارسة اجتماعية موحدة ومنظمة. وهذا يفترض مسبقا حدوث ثورة حقيقية في عقول وممارسات الدولة والنقابات ومنظمات أرباب العمل.

وثمة حاجة إلى تعزيز المشاركة النشطة للشركاء الاجتماعيين المحليين والقطاعيين في التنفيذ والرصد. وبهذه الطريقة يمكن للحوار الاجتماعي أن ينقل قيما قوية للمشاركة والمسؤولية تستند إلى تقاليد وطنية راسخة الجذور وتوفر إطارا مناسبا للتحديث الخاضع للرقابة. ومع ذلك، لتولي هذا الدور بالكامل، يجب عليها إثراء ممارستها وتنويع وسائل عملها واحتلال المجال التعاقدي بشكل فعال.

مداخلة السيد كمال الهشومي

«آفاق الانتقال إلى جيل جديد من الحوار الاجتماعي في سياق تعزيز بناء الدولة الاجتماعية»

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه

السيد الرئيس؛

حضرات السيدات والسادة

يطيب لي في البداية أن أشكركم على الدعوة الكريمة للمشاركة في هذه الجلسة الثالثة من أشغال المنتدى البرلماني الدولي السادس للعدالة الاجتماعية والذي ينعقد تحت شعار» الحوار الاجتماعي ورهانات الدولة الاجتماعية».

إن موضوع هذه الجلسة «آفاق الانتقال إلى جيل جديد من الحوار الاجتماعي في سياق تعزيز الدولة الاجتماعية» من المواضيع التي تكتسي طابع الراهنية بامتياز، وهو عنوان يلخص التجربة المغربية بتراكماتها الغنية وما تطرحه من أسئلة غاية في الدقة والتعقيد.

عنوان يجسد بالملموس أن سؤال الآفاق ينطلق من استقراء واقع وتاريخ الحوار الاجتماعي بالمغرب من منظور السياقات المختلفة الآنية وتلك التي يتوجب توقعها، حتى يتسنى بلورة رؤية متجددة لهذا الحوار وإرساء آليات تتماشى مع التغيرات المتسارعة التي يعيشها عالم الشغل ببلادنا، وهي تغيرات وإن كانت في المجمل ذات طابع كوني إلا أنه لا ينبغي إغفال الخصوصيات المحلية التي تطبعها.

إن البحث في آفاق الانتقال إلى جيل جديد من الحوار الاجتماعي، يعني أننا ومن مختلف المواقع واعون بأهمية الحوار كآلية ضرورية لتدبير العلاقات

بين طرفي الإنتاج والعلاقة الشغلية وفق منظور استراتيجي يضع تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي هدفا رئيسيا للجميع.

ومن هذا المنطلق، فإن تدبير المصالح المختلفة للأطراف مع الأخذ بعين الاعتبار المصلحة المشتركة المتمثلة في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي الشامل، يجعل القناعة جاهزة لإعمال المنهجية التوافقية المبنية على التفاوض والتشاور سبيلا سالكا لمقاربة جدلية الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما عبر عنه صباحا السيد رئيس الحكومة والسيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات والاتحاد العام لمقاولات المغرب وممثلي النقابات، كإرادة سياسية من الحكومة لإعطاء نفس جديد للحوار الإجتماعي.

وهي منهجية تقتضي أيضا، التحلي بالمسؤولية لتجاوز الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الطارئة، مسؤولية نابعة من إدراك كل طرف لأهمية الطرف الآخر، وأن العلاقة ينبغي أن يؤطرها مبدأ «رابح-رابح»، وفي دروس جائحة كوفيد 19 ما يكفي من العبر والدروس.

حضرات السيدات والسادة

إن وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات وبحكم طبيعة تشكيلها والقطاعات الهامة والمحورية التي تتكون منها، تعتبر ان الحوار الاجتماعي بالقدر الذي يعتبر آلية مهمة لتدبير الملفات الاجتماعية مع الأطراف المعنية بالقدر التي تدعو إلى ان يكون كذلك مستشرفا لمناخ سليم حالا ومستقبلا لتوطين الاستثمارات من خلال بيئة تساعد على ذلك.

وتعتبر أن إستشراف آفاق الانتقال إلى جيل جديد من الحوار الاجتماعي، يفرض الانتباه إلى السياق الذي تطبعه تحديات كبرى تطال عالم الشغل في ظل التحولات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، وما يترتب عنها من آثار على جوانب متعددة سواء بشأن طبيعة العلاقة الشغلية أوبروز أشكال جديدة للعمل، كالعمل عن بعد الذي كرسته جائحة كوفيد 19 ووضعته في الواجهة، أوإكراهات

مواكبة التطور التكنولوجي وأثره على المهن والحرف التي صارت بأمد حياة منها مهن تولد وأخرى تموت، الشيء الذي بات يفرض تغيير المسارات المهنية أو التكيف مع أوضاع مستجدة.

وهكذا فإن التغيرات الاقتصادية وما تنطوي عليه من تحديات وما تخلفه من آثار،باتت تفرض علينا المسايرة والمواكبة الذكية في هذه السيرورة، بما يضمن تأطيرها بما تحمله معها من إكراهات وصعوبات وفرص. وسيكون بلا شك، لمنهجية التعامل معها، الكلمة الحسم في تحديد موقعنا جميعا ضمن الخريطة الاقتصادية العالمية قيد التشكل، تلك الخريطة التي يبدو جليا تغير معالم مرتكزاتها من الاعتماد على الثروات الكلاسيكية وحدها، إلى بروز أشكال جديدة من قبيل التدفقات الخدماتية والتقنية والمعلوماتية والمالية.

ومن المؤكد، أن تكون لهذه التحولات الدقيقة، آثارها على مختلف المستويات، وأساسا على المستوى الاجتماعي، الشيء الذي يفرض تتبعا وفهما جيدا لتلك الآثار، لإيجاد أفضل السبل للتعامل معها، وبالتالي فإن استيعاب ما يجري حولنا من تغيرات سريعة، والتكيف مع مستلزماتها واستثمار إيجابياتها ومواجهة سلبياتها، رهين بنجاعة الآليات ومدى قدرتها على الوصول إلى أرضية مشتركة تراعي مختلف المصالح، في إطار نوع من التوازن المطلوب بين أطراف الإنتاج، لضمان استقرار العلاقات المهنية، من خلال المزاوجة الخلاقة بين الحفاظ على حقوق الشغيلة ومكتسباتها وتقوية تنافسية المقاولة من جهة، وتعزيز ودعم مخططات التنمية وحفز الاستثمار المنتج لفرص الشغل والثروات من جهة ثانية.

إن التحديات المطروحة في هذا الباب، تقودنا إلى استحضار جانب مهم يتعلق بشكل الحوار الاجتماعي، ذلك أنه إذا كان يأخذ إما شكلا ثنائيا بين المنظمات المهنية للمشغلين والمنظمات النقابية وإما شكلا ثلاثيا بين الحكومة والمنظمات المهنية للمشغلين والمنظمات النقابية، فإن السؤال اليوم هو ما مدى إمكانية إرساء حوار اجتماعي بشكل «متعدد»، ذلك أنه بالإضافة إلى الفاعلين

التقليديين نجد فاعلين آخرين يدافعون ويترافعون حول قضايا مختلفة تدخل ضمن مجالات الحوار الاجتماعي كحماية البيئة، كمثال لا الحصر خصوصا في ظل التحول الإيكولوجي وانعاكاساته الخطيرة على مختلف مناحي الحياة، وحقوق الإنسان والمساواة والمناصفة وتنظيم القطاع غير المهيكل...إلخ

وفي نفس السياق، فإن الرهانات المتعلقة بالحوار الاجتماعي في ظل التحديات المطروحة، تستدعي إرساء حوار «عبر وطني» خصوصا إذا نحن استحضرنا إشكالية إقرار وتطبيق الاتفاقات الاجتماعية «عبر الوطنية» من قبل الشركات المتعددة الجنسيات ومدى ملاءمتها مع التشريعات الوطنية.

وفضلا عن أشكال الحوار، فإن مضامين هذا الأخير يجب أن تعكس الأفق الذي ننظر إليه. فالتوافقات والتعاقدات التي يمكن أن تنتج عن الحوار الاجتماعي، يجب أن تكون حول مواضيع وقضايا ورهانات مجتمعية، لكسب رهان تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية من قبيل الاستراتيجيات والمخططات الاقتصادية وسبل إحداث فرص الشغل والحفاظ على رصيد الشغل المتوفر وحمايته ومحاربة كل أشكال التمييز والهشاشة وتقوية مناعة الاقتصاد الوطني وتدبير الأزمات والعدالة الاجتماعية والمجالية...إلخ

وسيكون مفيدا أن يجري الحوار الاجتماعي على مستويات مختلفة، منها الوطني والقطاعي والمجالي مع إعطاء دينامية قوية للحوار الجهوي والقطاعي.

وفيما يتعلق بمخرجات الحوار الاجتماعي ، ومن نافل القول أن تكون الالتزامات الناتجة عنه يجب ان تتميز بالموضوعية والاستدامة والقابلية للقياس والتنفـ التقييم وفق مؤشرات دقيقة ومضبوطة حتى يتسنى تحقيق الأهداف وقياس النتائج.

إن استشراف الآفاق أيضا، سيطرح المدخل التشريعي سواء من خلال إخراج قوانين جديدة مواكبة للتطورات الحاصلة أو عبر إجراء تعديلات على القوانين

القائمة، بطبيعة الحال، بعد تقييم سريان تنفيذها وما تبين من ثغرات وصعوبات في التطبيق تستلزم تدخل المشرع.

ولا يمكن أن نتصور جيلا جديدا من الحوار الاجتماعي، دون التفكير في تعزيز المفاوضة الجماعية باعتبارها مستوى متقدما من الحوار الاجتماعي وتدبيرا جيدا للعلاقات المهنية وآلية إرادية لمعالجة مختلف القضايا الاجتماعية والمهنية والتدبيرية للمقاولة والحد من نزاعات الشغل الجماعية وإشاعة السلم الاجتماعي وباعتبارها كذلك أحد دائم المنظومة المتكاملة لهذا الحوار.

حضرات السيدات والسادة

إن السياق الذي نشتغل فيه والتحولات المتسارعة التي يعرفها عالم الشغل، وبالنظر لطبيعة المواضيع التي من المفترض أن يعالجها الحوار الاجتماعي، كل ذلك يجعل من الضروري تطوير قدرات الفاعلين المعنيين بالحوار الاجتماعي في مختلف المجالات ولاسيما منها القانونية والمحاسباتية وتقنيات التفاوض.

ولبلوغ الهدف الرئيسي المشترك بين الجميع، وهو تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، فإن تعزيز ثقافة الحوار أمر ضروري، للإرتقاء به من مجرد آلية لبناء التوافقات إلى ممارسة راسخة لدى الفاعلين المؤسساتيين والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين في التعاطي مع مختلف قضايا المجتمع.

وفي الأخير، أود أن أشكركم على حسن الإصغاء، كما أجدد الشكر للمنظمين على الدعوة الكريمة، والشكر موصول لكل المشاركات والمشاركين، متمنيا لأشغال هذه الجلسة أن تتكلل بتوصيات وخلاصات موفقة خدمة لمستقبل الحوار الاجتماعي ببلادنا.

الملاحق

الملحق الأول

البيان الختامي للمنتدى

إن المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية الملتئم، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، يوم 21 فبراير 2022 بمقر مجلس المستشارين بالرباط، عاصمة المملكة المغربية، لتدارس موضوع «**الحوار الاجتماعي ورهانات الدولة الاجتماعية**»، يثني على مبادرة مجلس المستشارين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، لاختيارهما الحوار الاجتماعي موضوعا للدراسة والتأمل، وهو اللقاء الثاني الذي يخصصه المجلس لهذا الموضوع. ولعل الظرفية الحالية التي تتميز بتداعيات جائحة كورونا وتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية الناتجة عنها تستوجب بالفعل التأكيد على أهمية الحوار الاجتماعي باعتباره آلية حضارية لتعزيز تماسك المجتمع المغربي وصموده في وجه الأزمات الاجتماعية وتدعيم بنيات الاقتصاد الوطني وتثمين السلم الاجتماعي. وبالفعل، فإن الخلاصات المتميزة الصادرة مؤخرا عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والعديد من التجارب الدولية والدراسات الميدانية، كما أكدت على ذلك الأوراق والمداخلات الغنية التي تدارسها المشاركات والمشاركون في أشغال هذا المنتدى، تجمع على أن الحوار الاجتماعي يسهم بشكل كبير في تحسين الأداء الاقتصادي للمقاولة، ويساعد على إرساء روح العمل الجماعي وتطوير ممارسات مهنية جيدة، وتحفيز الموارد البشرية وتعزيز السلم الاجتماعي.

من جهة أخرى، فإن عزم السلطات العمومية على العمل مع مجموع القوى الحية للبلاد لتنزيل النموذج التنموي الجديد من شأنه، بكل تأكيد، أن يفتح آفاقا واعدة أمام المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، للدفع بوتيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. بيد أن هذا التوجه يقتضي، بموازاة

ذلك، دعم الحوار الاجتماعي ومأسسته وتعزيز آلياته وتجديدها وتنويعها وجعلها رافعة أساسية لبناء الدولة الاجتماعية على أسس توافقية وتعاقدية تراعي، من جهة، تطلعات المشغلين وحرصهم على تحقيق المردودية الاقتصادية والمالية للمقاولة، ومن جهة مقابلة، تأخذ بالحسبان انشغالات الطبقة العاملة بتحسين ظروف العمل وبتأمين احترام الحقوق والحريات التي تكفلها التشريعات المهنية والاجتماعية.

هذا، وبالنظر إلى الحصيلة التي راكمها الحوار الاجتماعي في المغرب، على مدى ثلاثة عقود من الزمن، والحاجة الملحة لاستثمار الدينامية الديمقراطية التي تشهدها البلاد تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتجديد الملحوظ للنخب السياسية والمهنية وطنيا وترابيا التي تمخضت عن الاستحقاقات الانتخابية، فإن المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية في الوقت الذي يشدد على أهمية تعزيز مسلسل الحوار الاجتماعي ومأسسته وتجديده، يأبى إلا أن يساهم في صياغة مقترحات وحلول واقعية ومجدية، في شكل حزمة من التوصيات الإجرائية تروم في مجملها ضمان حضور فعال ومتواصل للحوار الاجتماعي، باعتباره عاملا محوريا في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها البلاد.

1 - الحاجة الملحة لاعتماد منظور متقدم للحوار الاجتماعي لمواجهة رهانات الدولة الاجتماعية

إن المنتدى إذ يشيد بالتوجه المستقبلي للمغرب، المستند إلى إرادة ملكية متبصرة، لبناء صرح الدولة الاجتماعية، باعتباره خيارا استراتيجيا، يؤكد على مركزية الحوار الاجتماعي لتذليل الصعوبات والإكراهات التي قد تحول دون تحقق الهدف المنشود. ذلك أن الحوار الاجتماعي، في مدلوله المتعارف عليه دوليا، يعد بحق شرطا لا محيد عنه لبناء علاقات مهنية واجتماعية قوامها الحوار والتواصل ومراعاة المصالح المتوازنة، تحقيقا لمطلب العدالة الاجتماعية، الذي يعد الهدف الأسمى لتجسيد الدولة الاجتماعية.

ومن البديهي أن بلوغ هذه الغاية، في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مسؤولية مشتركة تتقاسمها كل من الدولة بمنظومتها القانونية وهياكلها الإدارية، والهيئات المنتخبة بمستويها الوطني والمحلي، والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين وفعاليات المجتمع المدني وقطاعات التنشئة الاجتماعية من تربية وتعليم وثقافة وإعلام، كل في مجال اختصاصه وتدخله.

غير أن تعدد المتدخلين لا يقلل في شيء من المسؤولية المركزية والمباشرة لأطراف الحوار الاجتماعي الثلاثي في تعبيد الطريق نحو بلورة علاقات اجتماعية متقدمة، متوازنة ومسؤولة. وهو الأمر الذي يدعو إلى اعتماد مقاربة منهجية فعالة وبديلة تقوم على تجديد دعائم وآليات الحوار الاجتماعي، باعتباره مدخلا أساسيا لتحقيق غاية بناء الدولة الاجتماعية في معانيها السامية والإنسانية.

ويقوم هذا التجديد بالأساس على تجاوز محددات العلاقة المهنية التقليدية المبنية على التوتر والصراع بين أطراف الحوار، والسعي بدل ذلك إلى إحلال علاقات مهنية مبنية على الثقة المتبادلة وعلى صراع الأفكار والمبادرات المتوازنة والخطاب المسؤول والبناء. وهو ما يستلزم ضرورة تشبع أطراف الحوار الاجتماعي، من نخب سياسية واقتصادية واجتماعية، بأخلاقيات تدبير الاختلاف والقبول بالتنازلات المتبادلة وبلورة حلول مبتكرة على قاعدة النفع المشترك، دعما للسلم الاجتماعي وحفاظا على القدرات الانتاجية والاقتصادية للنسيج المقاولاتي، من جهة، وعلى الحقوق والمصالح الحيوية للطبقة الشغيلة من جهة ثانية.

وفي هذا الصدد، يشدد المنتدى البرلماني السادس للعدالة الاجتماعية على أهمية إشراك قوى المجتمع المدني الحية، المشهود لها بديناميتها وكفاءتها ومساهمتها الفعالة في ملامسة قضايا الشغل وانتصابها كقوة اقتراحية في مجال إبداع الحلول الملائمة للحفاظ على توازن العلاقات المهنية ضمن منظور تساكن وتعايش ثنائية حقوق والتزامات أطراف الإنتاج، ومن جهة أخرى إغناء مضمون الحوار الاجتماعي بطرح مطالب جديدة للنقاش والتفاوض كإحدى تجليات تجديد مضامين الحوار الاجتماعي.

2 - مقترحات عملية لتطوير حوار اجتماعي إرادي منفتح على الفعاليات المجتمعية ومنخرط في الانشغالات التنموية للبلاد

تروم هذه التوصيات ذات الصبغة الإجرائية والعملية إعطاء زخم قوي للحوار الاجتماعي من خلال تقديم مقترحات قد تساعد أطراف الحوار على تنويع مجالات اهتمامها وإغنائها، وذلك بالانصهار بشكل أوسع في الانشغالات التنموية للبلاد والمساهمة في ايجاد حلول ملائمة لها:

- ترصيد أشغال ومخرجات الحوار الاجتماعي وتعزيز أسسه التنظيمية بواسطة **إحداث مرصد للحوار الاجتماعي** تكمن مهمته الرئيسية في تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالحقل الاجتماعي وتتبعها وتحيينها وجعلها في متناول أطراف الحوار، وتخزين الوثائق المرجعية للحوار، ومسك المقررات والتوصيات الصادرة عنه وترتيبها، والعمل على التعريف بها لدى العموم، علاوة على اضطلاعه بدور اليقظة الاجتماعية، لاسيما فيما يتعلق بإخبار أطراف الحوار الاجتماعي بالممارسات الفضلى على الصعيد الدولي، في أفق أن يتحول المرصد المذكور إلى ذاكرة للحوار الاجتماعي في البلاد.

- تنظيم منتديات دراسية موضوعاتية جهوية تحت إشراف أطراف الحوار الاجتماعي لاستكشاف الحلول والإجراءات العملية الممكنة للتخفيف من ظواهر التمييز المبني على النوع الاجتماعي في ميدان الشغل وتشغيل الأطفال والحث على توفير العمل اللائق للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وإدماجهم في المسلسل الانتاجي على صعيد المقاولة وعلى مستوى القطاعات الانتاجية.

- إحداث آلية للتفكير في شكل مجموعة دراسية مشتركة بين أطراف الحوار وتكليفها بمهمة اقتراح حلول وترتيبات عملية تساعد على إدماج الاقتصاد غير المنظم في النسيج الاقتصادي الوطني في أفق انتشال فئات عريضة من الأجراء من براثن الفقر والهشاشة الاجتماعية، تعزيزا للسلم الاجتماعي.

- إنجاز دراسة، تحت إشراف أطراف الحوار الاجتماعي، تروم استثمار الآثار

الإيجابية لمظاهر التضامن والمناعة والصمود التي أبان عنها النسيج المقاولاتي الوطني والقطاعات الانتاجية المختلفة إبان أزمة كورونا، وإحصاء وتوثيق هذه المظاهر والتعريف بالممارسات الفضلى التي شهدتها هذه الحقبة.

- اعتبارا للأهمية التي يكتسيها التكوين المشترك لممثلي الأجراء وممثلي أرباب العمل في تطوير ثقافة الحوار الاجتماعي على أسس من الثقة المتبادلة، يوصي المنتدى بإعداد، على المدى القصير، برنامج عملي للتكوين بأدوات وآليات ومصادر تمويل محددة. أما على المدى المتوسط، فعلى أطراف الحوار أن تعمل على إحداث معهد خاص بالتكوين في مجال الوساطة والحوار الاجتماعي يكون بمثابة آلية لتغذية الحوار الاجتماعي بشكل منتظم بالكفاءات والخبرات المطلوبة.

- استثمار الطفرة التكنولوجية في مجال تطوير الحوار الاجتماعي من خلال تسخير الوسائل التكنولوجية الحديثة في مجالات التوعية والتحسيس والتواصل والتكوين والتكوين المستمر، وتقاسم المعلومات والمعطيات وتبادل الخبرات والتجارب الفضلى والرائدة في مجال استقرار العلاقات المهنية، خاصة بعد الوقوف على إيجابيات العمل والتواصل عن بعد الذي اعتمدته العديد من القطاعات خلال فترة الجائحة.

- العمل على إشراك الجامعة ومراكز البحوث في إعداد أبحاث ودراسات تروم رصد تطور الحوار الاجتماعي، ثقافة ومنهجا وسلوكا، لدى الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين.

- إحداث جائزة «الشريك الاجتماعي والاقتصادي»، قصد تشجيع المبادرات والمقترحات الصادرة عن المنظمات المهنية والنقابية وكذا المقاولات والمشغلين، الرامية إلى تكريس الحوار الاجتماعي في جميع تجلياته، تجسيدا لقيم المواطنة.

- تشكيل لجنة من الأطراف الرسمية للحوار الاجتماعي تنكب على دراسة المقترحات الواردة في البيان الختامي الصادر عن المنتدى البرلماني الدولي السادس للعدالة الاجتماعية، وتحديد سبل أجرأة التوصيات العملية المنبثقة عنه.

الملحق الثاني

الأرضية التأطيرية للمنتدى

في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ألقت بظلالها على سوق الشغل، في سياق بروز جيل جديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبروز فاعلين اجتماعيين جدد وأشكال جديدة لتفاعلات المواطنات والمواطنين مع القضايا المجتمعية، وفي سياق التحديات التي تفرضها الثورة الرقمية وتداعيات جائحة كورونا، وما واكبها من تطورات متسارعة على مستوى حجم الوظائف ونوعيتها، وشروط وبيئة العمل، وآليات العمل وأنماطه، وتأثير كل ذلك على علاقات الشغل، تترسخ القناعة أكثر بأهمية الحوار الاجتماعي التشاركي والمنتظم، كمدخل مهم وأساسي لتحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي وكقاطرة للنمو.

وإذا كان المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية قد تناول في نسخته الثانية عام 2017، موضوع الحوار الاجتماعي من زاوية المأسسة وأهميتها في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، فإن مأسسة الحوار الاجتماعي لازالت مطروحة بحدة، لاسيما في سياق تعزيز بناء الدولة الاجتماعية وفي ظل تأكيد التوجيهات الملكية السامية على اعتماده ومأسسته بوصفه اختيارا استراتيجيا للمملكة المغربية[2].

كما أنه، وفي ظل الظرفية الاستثنائية التي يجتازها العالم برمته في ظل تفشي جائحة كورونا، تبقى انتظامية الحوار الاجتماعي على قاعدة التوافق والتعاقد ذات راهنية قصوى في ظل ارتفاع معدلات البطالة ولا سيما في صفوف الشباب، وتدني انتاجية العمل، وحجم الاقتصاد غير المنظم، وسوء ظروف العمل، وقلة مشاركة النساء في سوق الشغل، وضعف الحماية الاجتماعية أو عدم ملاءمة تغطيتها.

2- نص الرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركات والمشاركين في فعاليات المنتدى البرلماني الدولي الثاني للعدالة الاجتماعية، فبراير 2017.

وفي ظل ما سبق ذكره، يبقى استثمار الفرص المتاحة لوضع لبنات حوار اجتماعي تشاركي منتظم، رهين بتقديم إجابات عملية مبتكرة على عدد من التساؤلات ذات الطبيعة الإجرائية:

1. كيف يمكن استثمار الفرص الدستورية المعيارية خاصة المنصوص عليها في الفصلين 8 و13 من الدستور، واستثمار ما أنتجته منظمة العمل الدولية من إسهامات قيمة في مجال مأسسة الحوار الاجتماعي وكذا المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، من أجل الانتقال إلى منظومة وطنية جديدة للحوار الاجتماعي تقوم على التشارك والتعاقد والانتظام؟
2. كيف يمكن ضمان تكامل آليات الحوار الاجتماعي على المستويات الترابية والقطاعية مع الآليات الوطنية؟
3. كيف يمكن أن تتحمل الأجندة الوطنية والترابية والقطاعية الجديدة للحوار الاجتماعي قضايا جديدة من قبيل المساواة بين الجنسين في أفق مكافحة كل أشكال التمييز المبنية على النوع والقضاء الفعلي والتام على تشغيل الأطفال وضمان شروط العمل اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيل الاقتصاد غير المنظم؟
4. كيف يمكن تحويل آليات الحوار الاجتماعي إلى فرص للوساطة والتدبير الوقائي والاستباقي للاضطرابات الاجتماعية في فترات الأزمات؟
5. كيف يمكن ضمان تكامل أدوار المنظومة الوطنية للحوار الاجتماعي، بما فيها هيئات التشاور المحدثة لدى مجالس الجهات والجماعات الترابية مع الأدوار الدستورية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع وظائف مجلس المستشارين بالنظر إلى تأليفه وتركيبته التعددية؟

ولاستشراف عناصر إجابات عملية على هذه التساؤلات، ينبغي استحضار ثلاثة تحديات ذات الصلة.

يتمثل **التحدي الأول** في استثمار نجاحات وكذا إخفاقات المنظومة الحالية

للحوار الاجتماعي من أجل الانتقال إلى منظومة جديدة تتكامل فيها الأدوار بين مختلف آليات الحوار الاجتماعي الوطنية، والقطاعية، والترابية، وعلى مستوى الوحدات الإنتاجية.

ويتمثل **التحدي الثاني** في تقوية القدرة الاستباقية لآليات الوساطة عبر الحوار الاجتماعي في سياق متسم ببروز أنماط جديدة من علاقات العمل، وقضايا جديدة تتجاوز نزاعات العمل الكلاسيكية، وتقوي الطلب المجتمعي بخصوص الولوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستويين الوطني والترابي، لاسيما في فترات الأزمات.

فيما يتمثل **التحدي الثالث** في توسيع نطاق الحوار الاجتماعي ليشمل قضايا جديدة، تنبثق عن الالتزامات الدستورية والاتفاقية للمغرب، من قبيل المساواة الفعلية ومكافحة التمييز بين الجنسين في مجال العمل، والقضاء على تشغيل الأطفال، وضمان شروط العمل اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة، وتأهيل الاقتصاد غير المنظم، والقضاء على الفقر، في أفق تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام.

وتشكل مخرجات التقارير والدراسات التي أصدرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في الموضوع أرضيات صلبة للنقاش ومنطلقات منهجية وتوجيهية لاستشراف حلول وإجابات جماعية مبتكرة على التساؤلات والتحديات ذات الصلة. ذلك أن الرأي الصادر عن هذا الأخير تحت عنوان «نحو جيل جديد من الحوار الاجتماعي بالمغرب» يقترح عددا من الحلول الإجرائية الهامة، من قبيل: تحديث الإطار التشريعي والمؤسساتي، من خلال إصدار قانون-إطار للحوار الاجتماعي؛ والارتقاء بمجلس المفاوضة الجماعية إلى هيأة وطنية استشارية للحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية؛ واعتماد مقاربة تشاركية وتوافقية، في إطار حوار اجتماعي ثلاثي الأطراف، في إعداد قانون النقابات والقانون التنظيمي المتعلق بالإضراب؛ وإحداث حوار اجتماعي قطاعي وطنيا وجهويا سواء في القطاع

العام، أو في مختلف القطاعات الاقتصادية؛ والنهوض بالحوار الاجتماعي داخل المقاولة مع العمل على تبسيط وتقوية التمثيلية المنتخبة للأجراء في المقاولة، ودعم وتشجيع المقاولات على إبرام اتفاقيات جماعية؛ وتعزيز الحوار الاجتماعي باعتباره أداة للديمقراطية التشاركية عن طريق تشجيع دوره في التدبير العمومي والسياسات العمومية؛ وتطوير آفاق الحوار الاجتماعي وانفتاحه على فاعلين جدد؛ والنهوض بثقافة الحوار الاجتماعي والتكوين.

ولترصيد كل ما أنجز من تقارير ودراسات في الموضوع وإثراء الفكر الجماعي حول التحديات والرهانات ذات الصلة في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الآنفة الذكر، ينظم مجلس المستشارين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، فعاليات المنتدى البرلماني الدولي السادس للعدالة الاجتماعية في موضوع «الحوار الاجتماعي ورهانات الدولة الاجتماعية».

الملحق الثالث

برنامج المنتدى

الجلسة الافتتاحية

- كلمة السيد **النعم ميارة**، رئيس مجلس المستشارين
- كلمة السيد **عزيز أخنوش**، رئيس الحكومة
- كلمة السيد **راشيد الطالبي العلمي**، رئيس مجلس النواب
- كلمة السيد **أحمد رضى شامي**، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
- كلمة شرفية للدكتور **سيدي محمد تونس**، رئيس برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا
- كلمة شرفية للسيد **مصطفى التليلي**، الأمين العام للاتحاد العربي للنقابات

الجلسة الأولى

مكانة الحوار الاجتماعي في الأجندة المؤسساتية الدولية والوطنية

رئيس الجلسة: السيد **أحمد اخشيشن**، نائب رئيس مجلس المستشارين

- السيدة **رانية بخازي**، مديرة منظمة العمل الدولية بمنطقة المغرب العربي
- السيد **روبيرتو سانتوس سواريز**، الأمين العام للمنظمة الدولية للمشغلين
- السيدة **شاران بارو**، الأمينة العامة للكونفدرالية الدولية للنقابات
- السيد **يونس السكوري**، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات
- السيد **شكيب العلج**، رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب
- السيد **ميلود معصيد**، نيابة عنالأمين العام للاتحاد المغربي للشغل
- السيدة **خديجة الزومي**، نيابة عن الكاتب العام للاتحاد العام للشغالين بالمغرب
- السيد **يونس فراشين**، نيابة عن الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل

الجلسة الثانية

دور الحوار الاجتماعي في الحد من التأثيرات السلبية للأزمات على الإنتاجية وسوق الشغل

رئيس الجلسة: السيد محمد حوراني،
عضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

- «دور الحوار الاجتماعي في الحد من التأثيرات السلبية للأزمات على الإنتاجية وسوق الشغل – دروس من تجربتنا الوطنية»، الأستاذ **جمال أغماني**
- الأستاذ **رشيد الفيلالي المكناسي**
- «الحاجة الملحة إلى نموذج جديد للحوار الاجتماعي لمواجهة التحولات الاقتصادية والاجتماعية»، الأستاذ **العربي الجعيدي**

تفاعل ومناقشة

الجلسة الثالثة

آفاق الانتقال إلى جيل جديد من الحوار الاجتماعي في سياق تعزيز بناء الدولة الاجتماعية

رئيس الجلسة: السيد **عبد الإله حفظي**، عضو مكتب مجلس المستشارين

- تقديم رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من طرف السيدة **نجاة السيمو**، رئيسة اللجنة المكلفة بالشغل والعلاقات المهنية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
- السيد **كمال الهشومي**، ممثل وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات
- الأستاذ **محمد القري اليوسفي**

تفاعل ومناقشة

الجلسة الختامية

رئيس الجلسة: السيد رئيس مجلس المستشارين

- تقديم الوثيقة الختامية لأشغال المنتدى، الأستاذ **إبراهيم الزياني**
- مناقشة واعتماد الوثيقة الختامية.